www.kotobarabia.com

إقبال بركة

www.kotobarabia.com

الإسلام وتحديات العصر

الإسلام
وتحديات العصر

تأليف

إقبـــال بركـــــة

طبقا لقوانين الملكية الفكرية

جميع حقوق النشر و التوزيع الالكتروني لهذا المصنف محفوظة لكتب عربية. يحظر نقل أو إعادة نسخ أو إعادة بيع اى جزء من هذا المصنف و بثه الكترونيا (عبر الانترنت أو للمكتبات الالكترونية أو الأقراص المدمجة أو اى وسيلة أخرى) دون الحصول على إذن كتابي من كتب عربية. حقوق الطبع الو رقى محفوظة للمؤلف أو ناشره طبقا للتعاقدات السارية.

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

الفصل الأول الاجتهاد في الإسلام ٨

د. مصطفى محمود :لا اجتهاد مع نص.. شعار خاطئ^{0} ٩

د. أحمد حسن الباقوري: (١) باب الاجتهاد مفتوح حتى قيام الساعة ٢٠

(٢) أنا مع قانون الأحوال الشخصية ٣٣

د. زكي نجيب محمود: موقف وسط بين العقل.. والنقل..... ٤٥

د. عبد الرازق نوفل: رفض الاجتهاد.. مخالفة لأحكام القرآن..... ٥٦

الفصل الثاني الإسلام والعصر الحديث ٦٨

د. علي حسن عبد القادر:(١) لنسترح من الماضي.. وننتبه للمستقبل ٦٩

(٢) المطالبة بتطبيق الشريعة.. لا معنى له ٨٤

(٣) دولتنا إسلامية.. لا ينقصها شيء.... ٩٥

د. عبد الله المشد : الحلال.. والحرام ١١٤

د. محمد أحمد خلف الله : (١) حل مشاكلنا المعاصرة.. بالعقل^{0} . ١٢٩

د. خليل عبد الكريم : اليسار الإسلامي..... ١٥٦

د. الأحمدي أبو النور: أزمة دعاة ١٧٧

الفصل الثالث تطبيق الشريعة الإسلامية ١٩١

طارق البشري : الشريعة ثابتة.. والفقهاء متغير ١٩٢

د. أحمد كمال أبو المجد : (١) اجتهاد جديد.. وفقه جديد ٢٠٩

(٢) قضية العدل الاجتماعي() ٢٢٤

د. فرج فودة : فصل الدين عن السياسة ٢٣٩

المستشارمحمد سعيد العشماوي:الإسلام هو الحل.. شعارنا غامض ٢٥٦

د. شكري عياد : تحديات يواجهها العالم العربي والإسلامي:..... ٢٨٣

د. حسن حنفي : التحديات السبعة التي تواجهنا اليوم ٣٠٠

مقدمة

من المفيد جدًا أن نعود إلى تراثنا الإسلامي كي نغترف من كنوزه؛ فهذا التراث هو الأساس الحضاري لمدنية الغرب التي نعيشها اليوم، ومنه اغترفوا الكثير، فتأملوا ونقلوا واعترفوا بفضله، وما زالوا يعترفون.

إن لتراثنا – كأي تراث إنساني – جانب مضيء وجانب آخر مظلم، ولكن من الذي يمكن أن يرشدنا إلى ذلك ويحذرنا من هذا؟ إنهم مفكرونا وعلماؤنا بلا شك، ومع ثلاثة عشر مفكرًا وعالمًا إسلاميًا أجريت حوارات طويلة وصريحة وجريئة؛ بدأتها منذ عام ١٩٨١م على صفحات مجلة "صباح الخير"؛ تحت عناوين واضحة: "الاجتهاد في الإسلام"، "الإسلام والعصر الحديث"، و"تطبيق الشريعة الإسلامية".

إن التساؤلات التي أثيرت في السنوات الأخيرة حول تلك القضايا كان لها الفضل في بداية صحوة فكرية؛ وهي بلا شك علامة طيبة، وبداية صحيحة نحو نهضة إسلامية عربية، بشرط أن نعي تمامًا الفرق بين الصالح والطالح في تراثنا، وأن نحذر من كل ما هو مدسوس ومزيف وموضوع، وأن نتشبث بكل ما هو جدير بأن يقود خطانا

نحو مستقبل أفضل، وحياة أسعد.. نحو أن تصبح الدول الإسلامية علامة بارزة على عظمة الإسلام، ودليلاً لا يقبل الشك على أنه دين لكل مكان وزمان.

إقبال بركة

إهـ . . داء

إلى أبي ...

إلى روحه الطاهرة التي علمتني أن الإنسان بلا تـ راث كالشجرة بلا جذور لا يمكن أن تثمر.

الفصل الأول

الاجتهاد في الإسلام

د. مصطفى محمود

لا اجتهاد مع نص.. شعار خاطئ[1]

مطلوب من رجال الـ دين أن يتخـ ذوا موقفً ـا إيجابيً ـا من هموم الإنسان المعاصر. قد تعقدت الحياة الحديثة بحيـ ث لم تعد تشبه حياة أجدادنا منذ مئات السنين. أصبحنا نواجـ ه مواقف لم يواجهوها، ومشاكل كثيرة لم تخطر لهم على بال.

ما هو موقف الدين من هذه الأمور؟ أين الحلال والحرام في مسألة البنوك ومسألة تحديد النسـ ل؟ وهـ ل صـ حيح أن السينما حرام والتليفزيون والموسيقى والتصوير؛ كما تقـ ول بعض الجماعات الدينية؟ وهل المرأة التي تضع على رأسها باروكة –حتى ولو كانت صلعاء– ملعونة؟! وأسئلة أخـ رى كثيرة تتردد على الألسنة، وتغلي بها العقول، ولا نجد سوى رجال الدين فنهرع إليهم لينتشلونا من بحر الضـ ياع؛ فـ إذا ببعضهم يحرمون كل شيء، وإذا بنـ ا مطـ البون أن نعمـ ي

---

[1] نشر هذا الحوار بتاريخ ٩ يوليو ١٩٨١ بمجلة صباح الخير

عيوننا، ونشل حركتنا، ونصم آذاننا، ونسد أنوفنا ع ن ك ل ما حولنا؛ خشية الكفر والضلال.

ومن ناحية أخرى نجد علماء آخرين يتفهمون موق ف الإنسان المعاصر، ويبسطون الأمور، ويحللون أشياء كثي رة حرمها غيرهم.

والدعوة الآن ملحة وعاجلة إلى ضرورة إعمال العق ل في النصوص الإسلامية؛ من قرآن وسنة وفتاوى فقهية.

المطلوب هو إمام عصري شجاع يهدئ م ن نفوس نا، ويبرؤنا من تهمة الضلال غير المقصود، ويقود سفينتنا إل ى شاطئ الحلال.

وتوجهت إلى الدكتور مصطفى محمود بخواطري ه ذه فكانت آراؤه على كالتالي:

قال الدكتور مصطفي محمود: للأسف الش ديد هن اك بعض الشعارات الخاطئة يرفعها المتشددون من رجال السنة والشريعة، ويعطلون بها العقل المسلم، ويسدون بها الطري ق أمام الاجتهاد.

من هذه الشعارات؛ "لا اجتهاد مـ ـع الـ نص"، فـ بعض السلفيين يسألون دائمًا: أقالها رسول الله؟ فإذا أجيبوا بـ النفي رفضوا الفتوى رفضًا قاطعًا. وهذا جعل الاجتهـ ـاد يتوقـ ف منذ مئات السنين؛ فقد أصبح المسلم مطالبًا بتعطيـ ـل عقلـ ـه حيثما وجد نص أي حديث نبوي، مع أن الحـ ـديث يتفـ ـاوت ما بين القوي والحسن والضعيف والموضوع.. إلخ.

وهـ ـا الشعار خطير جدًا ومغلوط.. فإذا نحن اتخذنا مـ ـن النبي قدوة؛ فإنه قد اجتهد على الرغم مـ ـن وجـ ـود الـ نص الصريح؛ فقد قال رسول الله ﷺ:﴿لا تقطع يد في حرب﴾ وفي القرآن تقول الآية: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَـ ـاقْطَعُوا أَيْـ ـدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾.

"نص صريح لا لبس فيه، ومع ذلك لم يطبقه الرسـ ـول أثناء الحرب؛ وذلك حتى لا يهرب السارقون إلـ ـى معسـ ـكر الأعداء فيخسر المسلمون واحدًا ويكسبه عدوهم، وهذا سبب عقلاني صرف على أساس المصلحة، وأن الضرر سـ ـيكون أكبر من النفع. كذلك عمر بن الخطاب أمر بعدم قطـ ـع يـ ـد السارق في عام المجاعة؛ بناء على تفكير عقلانـ ـي، وهـ ـو اجتهاد واضح في أمر صريح.

إن تعطيل العقل في أمة كالأمة العربية كارثة؛ لأنها أمة معطل عقلها رأسًا؛ فهي أمـ ـة بـ ـلا رأس، وهـ ـذا الشـ ـعار المصكوك خطأ، وقد فتح السبيل إلى كارثة تعطيل عقل الأمة العربية.

قلت للدكتور مصطفى محمـ ـود: دخلـ ـت فـ ـي حياتنـ ـا المعاصرة ألفاظ كثيرة ذات مدلولات جديدة، واستجدت أمور لم يواجهها المسلمون الأوائل؛ فكيف نبحث فـ ـي النصـ ـوص الإسلامية عما يحلل أو يحرم هذه الأشياء المستجدة؟

قال الدكتور مصطفى محمود بصراحة واضحة: للأسف هناك خطأ آخر وقع فيه علماء الدين؛ فقد ربطـ ـوا القـ ـرآن الكريم بلغة قريش، وعندما يفسرون أي "آيـ ـة" أو أي كلمـ ـة يتساءلون: ماذا كانت قريش تعني بهذه اللفظة؟! فإذا حـ ـاول مفسر أن ينهج منهجًا آخر رفضوه. هذا الموقف من علمـ ـاء الدين خطأ أيضًا؛ لأنهـ ـم بهـ ـذا الشـ ـكل يضـ ـعون القـ ـرآن في إطار قرشي، وهو أمر غير صحيح؛ لأنـ ـه أنـ ـزل لكـ ـل عصر ولكل زمان ومكان، وليس لقريش فقط، بـ ـل ولـ ـيس للعرب فقط. والله تعالى يعلم أن اللغة العربية كوعاء ستتسع،

وستدخلها مدلولات جديدة مع متغيرات العصور عصرًا بعد عصر.

قلت للطبيب الذي تنازل عن مج د الط ب، وش هرة الجراحين ومكاسبهم المادية الكثيرة، وعكف عل ى الكت ب الدينية والمباحث الفقهية يستكشف كنوز الدين ويستخرج لآلئ الفكر: هل من أجل هذا أصدرت كتابك الأول "القرآن محاولة لفهم عصري"؟!

أجاب الدكتور مصطفى محمود: لقد تعمدت بهذا العنوان الإشارة إلى أن القرآن عطاء جديد في كل عص ر، وكلم ة جديدة يقولها، وعلينا أن ننقب نحن عن هذا المفهوم الجدي د. ولكي أعطيك مثلاً؛ الذرة في لغة قريش كانت تعني النملة أو "الهبة"، وهي الذرة التي نراها في نوري الشمس، اتسع الآن مفهوم الذرة، وأصبحت لها معانٍ محددة معروفة في العلم.

والآن إذا قابلنا هذه اللفظة في القرآن؛ فهل نفهمها على أنها النملة، أو نفهمها حسب الوعاء اللغوي الجديد؟! ومث ال ذلك أن هناك ألفاظ كثيرة جاءت في الآيات الكوني ة. وأن ا أرى أن القرآن بحكم كونه لونًا من ألوان الخطاب الص الح لكل عصر، وهو الذي يخاطب ب ه رب الع المين القرش ي

ومعاصر القرن العشرين الآن، وبحكم علم الله؛ اتساع اللغ ة العربية كوعاء يقتضي أن يتسع المعنى القرآني، وأن تتع ود المحمولات عبر العصور؛ فيكون للقرآن عطاء خاص ف ي كل عصر.

البنوك الإسلامية:

قلت للدكتور مصطفى محمود: خرج علينا بعض علماء الدين بفتوى تحريم التعاملات مع البنوك، وأنش ئت البن وك الإس لامية، وأص بح الكثي ر م ن المس لمين يتن ازلون عن حقهم في الفوائد؛ فعلى أي أساس استند هؤلاء العلماء؟

أجاب: هناك خطأ آخر يقع فيه بعض علماء المس لمين عند التحريم والتحليل؛ وهو القياس الخاطئ. لقد قاسوا جميع التعاملات البنكية على التعاملات الربوية المحرم ة تح ريم بائناً في القرآن، ومسألة البنوك لم يرد بها نص صريح ف ي القرآن؛ لأنها لم تكن موجودة وقت نزوله؛ لهذا لجأ المش رع إلى القياس، والحقيقة أن القياس هنا مع فارق، وكمثال؛ نجد مثلاً بنك الدولة في النظام الاش تراكي ال ذي يأخ ذ م ن المواطنين مدخراتهم لاستثمارها في مشروعات أمن غذائي، ورصف طرق، وبناء مستشفيات، وتأمين عج زة، وإنف اق

على محتاجين؛ هل يمكن قياس هذا البنك أو اعتباره مساويًا للوظيفة الشريرة للمرابي اليهودي المستغل، وعلاقته بالمقترض المحتاج والعاجز؟!

فالحاصل أن البنك الذي يقترض من المواطن لا هو عاجز ولا محتاج ولا ضعيف؛ وإنما هو الدولة بكل قوتها وقوانينها ومؤسساتها، والعلاقة بين هذا البنك وبين المواطن نفسه ليس فيها استغلال ولا ظلم كما هي بين المرابي والمحتاج، ثم إن المواطن الذي يقرض البنك لا يمكن قياسه على المرابي الذي يقرض الفقير ثم يستغله، بل إن الوضع معكوس. أيضًا لا يمكن المساواة بين البنك الأجنبي الاستعماري وتعاملاته مع المواطنين، مع بنك الدولة الاشتراكي الذي يقوم بمشروعات يعود نفعها عليهم جميعًا. لا يمكن التسوية في الحرمة ولا في النشاط الربوي بين البنكين.

قلت للدكتور مصطفى محمود: إذًا هل الحل أن تُنشأ البنوك الإسلامية؟

أجاب: القضية كبيرة ومعقدة، وتحتاج إلى مائدة مستديرة يجلس حولها رجال الاقتصاد ورجال البنك، ورجال

السياسة، والفقهاء والمشرعون؛ لكي يتداولوا معًا، ويخرجوا بمفهوم موضوعي. أما الحاصل فإن المشرع انفرد بالبت في القضية، واختار الأمر السهل؛ وهو التحريم لجميع التعاملات البنكية على إطلاقها. ومن هنا جاءت فكرة البنوك الإسلامية.

ولكن البنوك الإسلامية رغم تعددها واقعة هي الأخرى في محظور ازدواج التعام ل بـ ين مس توبين؛ المس توى المصرفي الإسلامي، والمستوي المصرفي الغربي، والبن ك الإسلامي لا يستطيع أن يستغني في تعاملاته ع ن النظ ام العالمي الغربي؛ فهو داخل في هذه التعاملات؛ س واء ك ره أم أحب، وإلى الآن لا يمكن أن يستغني ع ن الع الم كل ه، ولا أن يستغني عن التعامل مع النظ ام البنك ي الغرب ي. والمشاكل كثيرة ومعقدة، وتحتاج إلى مواجهة فقهية تشريعية؛ وليس إلى الحلول السهلة.

قلت للدكتور مصطفى محمود: يشبه موقفنا هذه الأي ام موقف المسلمين بعد الفتح؛ فقد كانت البلاد التي فتحوها (مثل مصر والعراق وفارس) ذات حض ارات قديم ة راس خة؛ فواجهوا فيها ما لم يواجهوه من قب ل؛ م ن مس ائل مالي ة واجتماعية وسياسية؛ احتاجت إلى تشريعات لم يحتاجوها في

مجتمعهم البدوي البسيط. الآن حولت الاختراعات الحديثة العالم كله إلى دولة واحدة، يتأثر كل حي فيها بما يحدث للأحياء الأخرى.

الإسلام والسياسة:

سألت الدكتورة مصطفى محمود: ما موقفك من الجماعات الدينية الحديثة التي تنادي بالحكم الإسلامي كحل لجميع المشاكل؟!

قال الدكتور مصطفى محمود: ينقسم المسلمون اليوم إلى طرفين؛ طرف يقول لا للسياسة في الإسلام، والطرف الثاني يقول إن الإسلام كله سياسة وثورة، وهؤلاء هم الجماعات الإسلامية؛ كالتكفير والهجرة والتبليغ والنور، الذين خرجوا على الكعبة بالرشاشات، وكفَّروا كل الناس، واستحلوا دم كل الأحياء. هؤلاء فهموا الإسلام على مزاجهم؛ فرفضوا الديمقراطية الغربية بجميع أشكالها، ونعتوها بالكفر، وبالتالي أصبح كفرًا كل ما هو غربي؛ السينما والإذاعة والتليفزيون والسيارة والكاسيت.. إلخ، وهذا الموقف جعل الطرف الأول معذور في قوله "لا سياسة في الإسلام". عيب هذا الصراع في رأيي أن المؤسسات الدينية لم تقدم اجتهادات هامة في

هذا الباب، وتركت الأمر للرعاع الذين أخذوا الأمـ ر علـ ى عاتقهم. كان واجب المؤسسات الدينية هنا ترشـ يد الحمـ اس الديني، وتقديم اجتهادات في موضوع السياسة والحكم، وعدم ترك الميدان لكل من هب ودب كما هو حاصل حاليًا.

سألت الدكتور مصطفى محمـ ود: مـ ا الـ ذي تقصـ ده بالمؤسسات الدينية؟

أجاب: الأزهـ ر الشـ ريف، وجامعـ ة القـ رويين فـ ي المغرب؟، وجامعة الزيتونة في تونس.. هذه أكبـ ر معاهـ د إسلامية في العالم العربي، وهي تذخر بالعلماء والمتفقهـ ين الذين يقدمون المباحث الدينية العميقة، ومع ذلك فقد قصَّـ روا ولم يواكبوا التطور السريع في العالم. طبعًا هناك محـ اولات فردية، وكل جهة عملت كتابًا، وشرحت فيه أفكارهـ ا، كمـ ا فعلت جماعة الإخوان المسلمين مثلاً، وكذلك فعل الخوميني، ولكن هذا لا يكفي، ولم يغطِ ثغـ رة الفـ راغ السياسـ ي فـ ي الإسلام.

وهكذا ينتهي حواري مع الدكتور مصـ طفى محمـ ود. وأخرج في أذني تطن كلماته الصريحة، ومطالبه المحـ ددة؛ مطلوب من المؤسسات الدينية أن تقوم بدورها الأساسي وهو

انتشال المسلم المعاصر من بحر الحيرة والضياع؛ فلا يترك الحبل على الغارب بحيث يحلل البعض م ا يش اء ويح رم ما يشاء دون سند من عقل أو بصيرة، وبحيث يبدو المس لم وكأنه مطالب بتعطيل عقله، وبالتخلف عن ركب الحض ارة والتطور.

مطلوب مائدة مستديرة يجلس حولها المتخصصون ف ي كل العلوم ليصدروا أحكامًا قاطعة يعرف من خلالها المس لم المعاصر أين تطأ قدماه، وأين يتراجع؛ حتى لا يض ل ع ن الصراط المستقيم، مطلوب إعادة النظر في الشعارات الت ي يرفعها بعض العلماء؛ مثل: "لا اجتهاد مع النص" و"لا قياس في اللغة".

بهذا كله تتبوأ الأمة الإسلامية مكانتها المأمولة، ويؤدي الإسلام رسالته في نشر الوعي والنور والهداية، والاستقرار النفسي، ويصبح مثلاً أعلى يحتذى، ومشعلاً يقود إلى الأمل. فما رأي علمائنا وفلاسفتنا في هذه المسائل؟ هذا ما س تجيب عليه الحوارات القادمة..

د. أحمد حسن الباقوري..

(١) باب الاجتهاد مفتوح حتى قيام الساعة

فضيلة الشيخ أحمد حسن الب اقوري مع روف بفك ره المستنير وآرائه المتطورة حول كثير من الأمور، وقب ل أن أذهب إليه أعدت قراءة كل ما لدي من مراجع عن التفس ير والحديث والشريعة الإسلامية؛ كأني على وشك المثول أم ام لجنة امتحان.

وفوجئت بالحديث يخرج من قلب الشيخ سلسً ا ناعمً ا هادئًا، وهو معظم الوقت يستعين بالحكايات التاريخية لي دلل على أقواله، ويردد بين الحين والآخر مقول ة ي ؤمن بها ولا يحيد عنها: "إن كنت مدعيًا فال دليل، وإن كن ت ن اقلاً فالمصدر"؛ أي إنه مطلوب من الفقيه أن يقوي حججه بالأدلة، وأن يثبت نقله عن الآخرين بذكر المرجع الذي نق ل عن ه، وكان يفعل ذلك طول الوقت، ويصر على أن يحض ر ل ه مساعدوه المراجع، ويصر على أن يطلعني بنفسي على أقوال الصحابة والفقهاء، بل وأحيانًا يجعلني أقرأ ما ف ي الكت اب بصوت عال؛ معتذرًا بضعف إبصاره.

بدأ حديثنا بتذكر الشيخ الجليل حكاية حقيقية سمعها من أصدقاء له؛ وذلك كـ ي يـ دلل علـ ى ضـ رورة الاجتهـ اد في الإسلام حتى مع وجود نص قاطع وصريح، وأن النبـ ي صلى الله عليه وسلم حينما استن سنة الاجتهاد، وتبعه فيهـ ا الصحابة؛ قد فتح الباب للاجتهاد، حتى يسبغ الإسلام الرحمة على العالمين.

في عام ١٩٦٨ ذهب فريق من المصريين إلى الحـ ج، وامتدت أيدي بعضهم (٢٥ حاجًا) إلى أشياء لا تخصهم؛ من ساعات يد، وإيشاربات حريمي، وغيرهـ ا، ووجـ دت هـ ذه الأشياء عندهم، وقدموا إلى القاضي؛ فحكـ م بقطـ ع أيـ ديهم جميعًا. وكان لا بد من توقيع الملك الراحل فيصل على هـ ذا الحكم؛ فماذا فعل؟

كتب الملك على الحكم ما معناه أن هؤلاء المصـ ريين أرادوا أن يعودوا بهدايا لأولادهم على عادة الحاج بعد عودته من الأراضي المقدسة؛ فامتدت أيديهم إلى مـ ا لا يخصـ هم. وأمر الملك فيصل بوقف الحد اقتداء بعمـ ر بـ ن الخطـ اب في عام الرمادة، بشرط عودتهم إلى مصر فورًا، ولم يأخـ ذ منهم المسروقات؛ بل تركهم يعودون بها.

ويضيف فضيلة الشيخ: وأنا أتساءل؛ أليس من حق الإمام إذا رأى مصلحة الأمة التي هو راعيها أن يخالف النص ليحقق مصلحة رعيته؟

من أحاديث أبي داوود أن النبي ﷺ بعد فتح مكة راح يفتح الطائف، وقدمت إليه قبيلة "ثقيف" تعلن إسلامها؛ فقال لهم النبي ﷺ: ﴿تصلون وتزكون وتجاهدون﴾ فقالوا:"أما الزكاة فهي جزية، وهي ذل فلا ندفعها، وأما القتال فبشرط ألا يؤمر علينا من ليس منا، أما الصلوات الخمس فإن لنا أشغالنا تمنعنا من أدائها في الأوقات." قال لهم رسول الله ﷺ: ﴿عليكم بصلاة العصرين﴾ فقال أحدهم: "وما كانت من لغتنا؟" قال الرسول ﷺ: ﴿صلاة قبل طلوع الشمس، وأخرى قبل غروبها﴾، وأعفاهم من بقية الصلوات، مع أن الله يقول حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى.

قلت لفضيلة الشيخ: كان هذا في الأيام الأولى للدعوة، ولعل الرسول ﷺ أراد أن يثبت لقومه أن الدين الذين يدعو إليه يسر وليس عسرًا. ولكن بعد استتباب الأمر للمسلمين، واستقرار الدعوة بينهم؛ هناك من يقول إنه لم يعد مجالا للاجتهاد.

قال فضيلة الشيخ الباقوري بطريقته المعتادة وهي التساؤل: هل البيئات تتغير وكذلك الظروف أم لا؟ هل الإسلام دين عالمي أم دين محلي؟

الآية تقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾، وهذا يدل على عالمية الإسلام؛ فهل من حق بل من واجب حاكم المسلمين ومن حوله أن يجتهدوا ليماشوا العالم الذي يعيشون فيه؟

ويجيب فضيلة الشيخ على تساؤلاته: نعم من حقه وهذا مهم، والإسلام مملوء بالرخص. إن باب الاجتهاد مفتوح إلى أن تقوم الساعة.ويقول الحق في كتابه الكريم: ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ [1] وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ [2] ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ ﴾ (محمد ١ – ٣).

نخرج من هذا أن كل حكم له علة يجوز القياس عليها، حتى ولو كان النص قاطعًا، وأن الاجتهاد ممكن مع النص،

ولكن بشرطين؛ أولهما المعرفة بفقه اللغة العربية وروحها، وثانيهما الفقه بروح الشريعة الإسلامية.

قلت لفضيلة الشيخ الباقوري: بالنسبة للشرط الأول (وهو فقه اللغة العربية وروحها) لنا وقفة؛ فالقرآن نزل بلغة العرب، وبأساليبهم في الكلام، ومع ذلك فلم يكن في متناولهم جميعًا أن يفهموه جملة وتفصيلاً، وهناك ألفاظ في القرآن لم يفهمها العرب؛ مثل قوله تعالى ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ وقد سئل سيدنا عمر عن معنى "الأب" فلم يعرف، وهناك آيات كثيرة لا يكفي معرفة ألفاظ اللغة وأساليبها لتفهمها، ومع ذلك يصر الفقهاء على تفسير القرآن بلغة قريش وحدها، ويرفضون إضافة أي مدلولات لألفاظ اللغة.

قال فضيلة الشيخ الباقوري: الإجماع بين الفقهاء أنه لا قياس للغة؛ فهناك فرق بين اللهجة واللغة، فاللهجات قد تختلف ولكن اللغة واحدة. والأساليب أيضًا تختلف؛ فهناك عبارة تقال للإرشاد، وأخرى للأمر، وعبارة مجزية للتعجيز؛ مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾، وعبارة للتهكم، وهكذا.

وقد تختلف الألفاظ في اللغة العربية حسب اللهجـ ـات؛ مثل لفظة المدية، ولفظة السكين، لكن المراد واحـ ـد. وعنـ ـد بعض القبائل كلمة ثب تعني أقفز، وعند قبائل أخرى نجـ ـدها تعني أجلس، ولا بد لمن يتصدى لتفسير القرآن تفسيرًا لغويًا أن يكون على دراية تامة بكل هذه الأمـ ـور، ولا يجـ ـوز أن يستخدم ألفاظ العرب بمعانٍ مختلفة عما كـ ـانوا يقصـ ـدونه. ولكن يمكن أن نقول إن الأفكار تتقارب حتى مـ ـع اخـ ـتلاف اللغات؛ فمثلاً يقول الشعر العربي القديم:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة

كما أن عين السخط تبدي المساويا.

ثم يأتي شكسبير بعدها ليقول نفس المعنى فـ ـي إحـ ـدى مسرحياته وترجمة عباراته: "لا شيء حسن أو قبيح؛ وإنمـ ـا هي أفكارنا التي تجعله كذلك". وعلى أي حـ ـال فـ ـإن حجـ ـة الإسلام يقول: "قياس اللغة باطل".

ما هو الربا..! (سألت فضيلة الشيخ الباقوري)، ومـ ـاذا ترى سيادتكم في مسألة قياس التعـ ـاملات البنكيـ ـة الحديثـ ـة بالتعاملات الربوية قبل الإسلام؟

أجاب فضيلته: يقول سبحانه وتعالى في آخ ر س ورة البقرة: ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُ ومُ الَّ ذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْ عُ مِثْ لُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّ هِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾.. إلى آخر الآيات.

وقد قال ابن عباس وعمر بن الخطاب": مات رسول الله ﷺ ولم يفسر لنا آخر آي ات س ورة البق رة. وق د فس ر ابن عباس ربا الجاهلية تفسيرًا مختلفًا عن عمل بنوك اليوم؛ فالبنوك تستخدم المال في تجارات ومش روعات مدروس ة ومخططة، وحساباتهم دقيقة، وعلى هذا فتحديد البنك للفائ دة صحيح، لا يستغل فيه حاجة مسلم أو محتاج؛ وإنما يتقدم إلى البنك من يشاء في استثمار ماله بمحض إرادته.

إن الربا حرام بالكتاب والسنة والإجماع، ومن يس تحل ذلك يستحل ما حرم الله. لكني أسأل ما هو الربا المطل وب تحديد معناه، ومطلوب تحديد هذا العمل الذي تقوم به البنوك كرب ا؟! لق د ح دث ف ي س نوات م ا قب ل الث ورة أن الأتربي باشا كان يستثمر أمواله في بنك الكريدي ليونيه،

واستفتى علماء المعهد الأحمدي في طنطا عن فوائد البنوك؛ فقالوا له إنها حرام، فاهتز الرجل، وأصبح المسلمون بعد ذلك يتنازلون عن فوائد أموالهم في البنوك. ولكنه عاد فتساءل: هل من الأفضل أن أترك فوائد أموالي للأجانب (البنوك) ليستفيدوا منها، أم آخذها وأتصدق بها على فقراء بلدي؟!

قلت لفضيلة الشيخ: ولكن لو كانت البنوك إسلامية كما يحدث هذه الأيام؟

قال متسائلاً: ولكن هل يتعامل أصحاب البنوك الإسلامية مع البنوك الأجنبية أم لا..؟ إذن لماذا يقبلون الربا؟!

قلت لفضيلة الشيخ: إذا كان القرآن والسنة وإجماع المسلمين قد حرم الربا؛ فما زلنا الآن لا نعرف الموقف من البنوك؟ وما العمل من أجل تهدئة خواطر المسلمين، وعلماؤهم لم يتفقوا جميعًا في مؤتمر عام؛ يشركون معهم فيه علماء اقتصاد وسياسة، ويستعرضون التعامل الاقتصادي في العالم بصراحة وبدون لف ولا دوران، ثم يصدرون حكمهم بالنسبة لكل هذه الأمور المعلقة.

قال فضيلته: "أنا شخصيًا اقترضت من البنك عندما كانت ابنتي مريضة، ولم أملك مالاً لعلاجها، وما زالت أسدد الدين إلى الآن".

تحديد النسل:

قلت لفضيلة الشيخ: هذا يذكرني بموضوع آخر يخص المرأة المسلمة؛ هو موضوع تحديد النسل؛ فالمرأة العصرية ترى الآن أنه من مصلحتها الشخصية ومن مصلحة وطنها أيضًا تحديد نسلها، ومن ذلك نسمع بين أئمة المساجد من يهاجم تحديد النسل بشدة.

قال الشيخ الباقوري: ليس عندنا في الإسلام رجل دين؛ وإنما عالم فقط بلغة العرب ومقاصد الشريعة، وكل مسلم حامل لأمانة الدين، وتنطبق عليه هذه الشروط؛ من حقه الاجتهاد، فإذن ليس من حق أئمة المساجد وحدهم الاجتهاد. وأنا أسأل هؤلاء: ما المانع من تحديد النسل؟ إن الله تعالى يقوم في كتابه الحق: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا

أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُم مَّن يُتَوَفَّى وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلاَ يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾.

معنى هذا أن الإنسان يمر بأطوار سبعة كي يخرج من رحم أمه إنساناً كرمه ربه، ومن الأحاديث الصحيحة: ﴿إن أحدكم ليجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفة، ثم أربعين يومًا علقه، ثم أربعين يومًا مضغة، ثم يؤمر الملك فينفخ فيه من روح الله﴾.

إذن كل إنسان فيه من روح الله، ولكن الاعتداء على الجنين لا يحدث إلا بعد أن ينفخ فيه الروح؛ أي بعد مائة وعشرين يومًا من وقوع الحمل؛ أي أربعة أشهر كاملة، وفي هذه الحالة يكون الإجهاض خطرًا على الأم نفسها.

هذا حكم القرآن والسنة، وحتى عند المتصوفة نجد الإمام الغزالي يقول في باب الفقه في كتابه "إحياء علوم الدين" إنه إذا خشيت المرأة على علاقتها مع زوجها بكثرة النسل؛ فلها أن تحدد نسلها حتى لا تفقد حب زوجها.

قلت لفضيلة الشيخ: إن موضوع المرأة المسلمة في حاجة إلى حديث خاص قد يطول؛ فالكثير من الأمور

ما زالت في حاجة ماسة إلى حكم بصير يـ تفهم التغيـ رات الجذرية التي حدثت في حياتها، وفي نظرتها لنفسها، ونظرة المجتمع إليها، وما يتطلبه عالمنا المعاصر منها. إن الـ بعض يطلب منها أن تعود قرونًا إلى الوراء لكي تصبح نسخة طبق الأصل من المرأة المسلمة العربية في العصور الأولى فـ ي الإسلام.

قال فضيلة الشيخ الباقوري: إن المرأة فـ ي العصـ ور الأولى للإسلام كانت تتمتع باحترام وحرية لم تنلها امرأة من قبلها في الشرق ولا في الغرب، وهي كانت تناقش الأمـ ور بجرأة، وتقف مساوية للرجل.

ثم طلب الشيخ الباقوري من أحد مساعديه أن يحضـ ر نسخة من كتاب "النهاية في غريب الحديث" لابـ ن الأثيـ ر. وأصـ ـر على أن أقـ رأ بنفسـ ـي رأي السـ ـيدة عائشـ ـة في حديث النبي ﷺ: ﴿لعن الله الواصلة والمستوصـ لة﴾؛ أي التي تستعين بلبس الباروكة لإخفاء عيوب في رأسـ ها. أمـ ا رأي عائشة فملخصه أن الرسول لم يقصد أن يلعن المسـ لمة التقية التي تتزين لزوجها؛ وإنما قصـ د أن يلعـ ن محترفـ ة

الدعارة، ومحترفة "القوادة"؛ أي القوَّادة بلغة العصر؛ لأنهن يستعن في تجارتهن المحرمة بهذه الأشياء.

وقال الإمام أحمد بن حنبل معلقًا على هذا الرأي: "والله ما قرأت أعجب من هذا"، ولكنه لم ينقض حكم عائشة.

هذا مثال على ما يستطيع فقيه الدين أن يستعين به من روح النصوص. إنه تفهم روح العصر الذي يعيش فيه، وقصد إلى أن تكون أحكام الإسلام داعية للانضواء تحت لوائه، وليس للنفور منه.

الدولة الإسلامية:

وقد ذكرني هذا بالأحكام الغريبة التي طلعت بها علينا دولة الخميني، والجماعات الإسلامية المتطرفة التي ما زالت تسعى للحصول على الحكم، والسيطرة بأفكارها البالية على مصائر وحياة المسلمين.

وسألت فضيلته عن رأيه؛ فأجاب بوضوح: الدولة الإسلامية دونها الأهوال، والخميني رجل مجنون، وهذه مشكلة العصر فعلاً. أما بالنسبة لسيدنا رسول الله ﷺ؛ فقد كانت له في حياته الشريفة طوران؛ أولهما في مكة حيث كان

صاحب رسالة، ثم في المدينة حيث أقام الدولـ ـة الإسـ ـلامية لحماية دعوته، وليس للعدوان، وكل الآيات التي نزلت فـ ـي هذه الفترة تطالب المسلمين ألا يتعـ ـدوا إلا بعـ ـد أن يتعـ ـدى عليهم الآخرون. أما الآن فإن إقامة الدول الإسـ ـلامية بكـ ـل شروطها وخصائصها غير ممكنة إلا إذا كانت هـ ـذه الدولـ ـة تملك قوة ذرية تقاوم بها الشرق والغرب معًا.

قلت لفضيلة الشيخ الباقوري: إن الحديث في هذه الأمور قد لا ينتهي، وما زالت مسائل كثيرة معلقة لا يعرف الإنسان المسلم المعاصر موقف دينه فيها، وهناك شبه إجماع علـ ـى ضرورة التقاء زعماء المسلمين وعلمائهم كي يحددوا موقف الإسلام في الشئون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ولكن هذا لم يحدث حتى الآن، ولا يبدو أنه سيحدث فـ ـي القريـ ـب العاجل؛ فإلى أن يتحقق هذا الأمل ماذا نفعل؟!

قال فضيلة الشيخ أحمد حسن الباقوري: كل أمير وكـ ـل رئـ ـيس مسـ ـلم يحتمـ ـل نصـ ـيبه مـ ـن حيـ ـرة المسـ ـلمين في العصر الحاضر. والأزهر لا يمكن أن يقوم بهذه المهمة وحده؛ بل لا بد من إجماع المسلمين. وليست قضـ ـية حيـ ـاة الأمة الإسلامية أقل من قضية فتح قناة السويس التي التقـ ـى

لها كل رؤساء المسلمين عام ١٩٧٣م. فعلـ يهم أن يتحـ دوا في كلمتهم، وأن يصـ دروا أحكـ امهم، وأن يبـ ددوا حيـ رة المسلمين؛ وإلا ظل دينهم في رقبتهم إلى يوم الدين.

(٢) أنا مع قانون الأحوال الشخصية:

الجلوس بين يدي فضيلة الأستاذ أحمد حسن البـ اقوري والاستماع لأحاديثه في أمور الدين والدنيا؛ قفزة إلى العصر الحديث، واطلاعٍ على رحابة الإسلام، وشهادة على شموليته ومرونته.

فكلما خفتت الأصوات وأوشك الظلام أن يهـ بط ليلـ ف الروح في كآبة الحيرة والقلق؛ هرعت إلى الشـ يخ الجليـ ل الباقوري؛ أستشيره وأناقشه، وأشكو إليه، فلا ألقـ ى سـ وى رحابة الصدر، والبسمة الهادئة المطمئنة، والفكر المسـ تنير؛ فأعود وقد هدأت خواطري وزاد يقيني.

ومع فضيلة الشيخ الباقوري كانت جولة فـ ي العصـ ر الحاضر، وجدنا أنفسنا نتأتى كثيرًا عند منعطفات خطرة، آثر البعض أن يتجاهلوها، أو مروا بها سريعًا؛ درءًا للعواقـ ب، وتفاديًا للمخاطر، أما أسهل الطرق؛ فهي أن يبدأ الفقيه حديثه

بقوله: قال فلان وقال علان، وهم أئمـ ـة فاضـ ـلون، علمـ ـاء تفقهوا في الدين واجتهدوا فيه، ولكنهم عاشوا منذ قرون بعيدة في عصور تختلف كل الاختلاف عن عصرنا الراهن، وقـ ـد سبق أن اعترض على أحكامهم فقهاء آخرون عاشوا أيضـً ـا في الأزمنة الماضية؛ فقالوا العبارة الشـ ـهيرة: "هـ ـم رجـ ـال ونحن رجال"، ومن هنا تأتي المذاهب المتعددة.

قال فضيلة الشيخ الباقوري: تأتي مسائل لا يملك القول فيها مالك ولا الشافعي ولا غيرهما فيمـ ـا يتصـ ـل بالشـ ـئون الاجتماعية؛ لأنها مسائل موجودة في الأصول ذات معـ ـاني عامة في الإسلام، لا يدخل فيها اختلاف المذاهب.

تعدد الزوجات:

قلت لفضيلة الشيخ الأستاذ: لنتأمل مثلاً قوله تعالى فـ ـي سورة النساء: ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ ألم يختلف العلماء على المعنى اللغوي لكلمات مثنى وثلاث ورباع، ثم عادوا فاختلفوا حول المقصود بالعبارة الأخيرة: ﴿ فَـ ـإِنْ خِفْـ ـتُمْ أَلاَّ تَعْـ ـدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾.

قال: القرآن تحدده السنة؛ فالقرآن هو القانون، والسـ نة بمثابة المذكرة التفسيرية له، ثـ م هنـ اك اجتهـ ادات الأئمـ ة الأربعة، وقد أجمعوا على إباحة التعدد، بشرط عدم الخـ وف من عدم العدل.

قلت: هذا في الماضي، أما زماننا الـ ذي كثـ رت فيـ ه المشاكل، وبعدت الشقة بـ ين النـ اس والإسـ لام الصـ حيح، وتغيرت طبائع الرجال؛ فإن إمامًا كالشيخ الأستاذ محمد عبده كانت لديه الجرأة الكافية لكي يجيـ ز إبطـ ال عـ ادة تعـ دد الزوجات، وقد أصدر بذلك فتوى وهو يشغل منصب مفتـ ي الديار المصرية؛ قال في آخرها: "وأما جواز إبطـ ال هـ ذه العادة (أي عادة تعدد الزوجات) فلا ريب فيه؛ أولاً لأن شرط التعدد هو التحقق من العدل، وهذا الشرط مفقود حتمًا؛ فـ إن وجد في واحد من المليون فلا يصح أن يتخذ قاعدة، ومتـ ى غلب الفساد على النفوس، وصار مـ ن المـ رجح ألا يعـ دل الرجال في زوجاتهم؛ جاز للحاكم أو للعالم أن يمنع التعـ دد مطلقا، مراعاة للأغلب".

صدرت هذه الفتوى الرسمية ١٩٢٧م، فهل تغير الوضع هذه الأيام إلا إلى الأسوأ؟

استمع فضيلة الشيخ الأستاذ لحديثي في صبر ثم قال: إن الله سبحانه وتعالى ينهانا في القرآن عن ظلم النساء في آيات كثيرة مثل: ﴿ فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾، وهذا ينطبق على الزوجة التي قد يتزوج عليها زوجها، ثم يهملها، وفي هذا يحذرنا القرآن الكريم: ﴿وَلاَ تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾. وإن بعض الميل لا ينهى عنه، وعمومًا إذا رأى الحاكم المصلحة في المنع جاز له أن يمنع.

– وما المقصود بالحاكم؟ (سألته).

– الحاكم لا يكون إلا إذا استعان بالعلماء والفقهاء؛ وهم أهل الحل والعقد على أساس الفقه الإسلامي. إن الحاكم وحده لا يستطيع أن يفتي، وعليه أن يستشير مجلس الشورى مثلاً، أو مجلس الشعب: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآَخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ فالرد إلى الله وإلى الرسول بالقياس.

قلت لفضيلته: قرأت لأحد العلماء رأيًا في قانون الأحوال الشخصية الجديد، يحذر فيه الزوجات من طلب

الطلاق إذا ما تزوج عليهن أزواجهن. ويقول إنه حتى ولو حكم القاضي للزوجة لهذا السبب؛ فهو حكم مخالف للشريعة الإسلامية، وبالتالي فالزوجة التي تتزوج من آخر بعد ذلك يكون زواجها باطلاً.

قال فضيلة الشيخ الباقوري: أنا أختلف مع هذا الرأي؛ فمن حق الزوجة أن تطلب الطلاق في هذه الحالة، والسبب وقوع الضرر، إن رسول الله ﷺ رفض أن يتزوج علي بن أبي طالب على فاطمة بنت الرسول قال: ﴿والله لا آذن﴾، وعليه فلم يتزوج على بن أبي طالب، وكان يريد الزواج من بنت أبي الحكم بن هشام، ولم يتزوج على فاطمة قط؛ حتى لحقت بالرفيق الأعلى، فهل نقتدي برسول الله ﷺ هنا أم لا؟

أنا شخصيًا أرى أن الزوجة من حقها أن تعلم إذا كان زوجها يريد الزواج عليها، ومن حقها أن تختار؛ هل تبقى معه أو تتركه؟!

قلت: نعود إلى ما قلته في البداية عن اختلاف الفقهاء حول المسائل، وكلا الطرفين يستند بالأدلة والأمثلة إلى الشريعة الإسلامية؛ فيقف الفرد العادي موقف المتحير. وهنا

يلجأ البعض إلى الوسيلة الأسهل؛ المنع والتحريم، والمزيد من القيود مخافة الضلال.

قال الشيخ الباقوري بوضوح: ليس من حق أي واحد أن يفتي على هواه، والأمور لا تؤخذ بهذه الصورة من الخلاف في الرأي؛ بل لابد أن يُسأل آخرون؛ كمجمع البحوث مثلاً، ولجنة الفتوى بالأزهر، وعلى رأسها رجل عالم فاضل باحث مطلع؛ هو فضيلة الشيخ عبد الله المشد. وإذا كانت المحكمة الدستورية العليا تبحث قضية في هذا الشأن؛ فيجوز لها أن تستعين بلجنة الفتوى، وليس بفرد من العلماء.

قلت: لعله الاختلاف في النظرة إلى المرأة؛ فما زال بعض العلماء للأسف يرونها في مرتبة أدنى، وأنها في حاجة دائمة إلى القيادة والكبح.. إلخ.

قال الأستاذ الباقوري: هذا مخالف لنظرة الإسلام، وقد روي في الصحيح أن آخر ما أوصى به الرسول ﷺ ثلاثًا، كان يتكلم بهن حتى تلجلج لسانه، وخفت كلامه؛ الصلاة الصلاة، وما ملكت أيمانكم لا تكلفوهم ما لا يطيقون، الله في

النساء فإنهن عوان ف ي أي ديكم، أخ ذتموهن بأماذ ة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله.." إلى آخر الحديث.

ومن حقوق المرأة المسلمة أن تطلب الطلاق إذا ما رأت أنها غير مطيقة للحياة مع زوجها لسبب من الأسباب؛ فه ي أمينة؛ لهذا فلم أكرهها على أن تبقى مع من لا تطيق، إذا لم تجد معيشتها مريحة لضميرها؟ فلا يجوز أن نكرهها عل ى البقاء وإلا انحرفت، وإذا كنا نطالب الم رأة أن تك ون ذات أخلاق؛ فيجب أن يكون الرجل أيضًا ذا أخلاق.

الطلاق:

قلت لفضيلة الأستاذ الباقوري: لقد ضن هؤلاء الفقه اء على المرأة بحق طلب الطلاق الذي أباحه لها الشرع، وم ع ذلك أعطوا للرجال حق تطليقه ا غيابيً ا. ول ي صد ديقة دبلوماسية كانت متزوجة من زميل لها عين في سفارة دول ة غير التي عينت هي بها، وبد دون سد ببٍ عل ى الإط لاق، ولمجرد وقوعه في هوى أخرى تصغره كثيرًا؛ طلق زميلتي غيابيًا؛ فلم تعرف إلا عندما زارت الديوان العام ذات ي وم، ووجدته قد أضاف ورقة الطلاق لملف خدمته.

قال الشيخ الباقوري: هذا ليس من الإسلام، والشرع لا يوافق عليه.. القرآن يقول: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلاَحًا يُوَفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾ (النساء ٣٥).

فلم لا نلجأ لأسلوب التحكيم؟ أكثر من هذا؛ إن بعضًا من مذاهب المسلمين فيها أنه لا بد من الإشهاد على الطلاق، كما يشهد على الزواج. وفي سورة الطلاق جاء في آياتها الثلاث الأولى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللهَ رَبَّكُمْ لاَ تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلاَ يَخْرُجْنَ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لاَ تَدْرِي لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا[1] فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لله ذَلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَن يَّتَّقِ اللهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا[2] وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ وَمَن يَّتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا[3]﴾ (الطلاق ١ – ٣).. إلى آخر الآيات.

كذلك بيت الطاعة لا وجود له في الشرع الإسلامي على الإطلاق. امرأة تساق لزوجها بقوة البوليس؟ ما معنى هـ ذا! هل هي إنسان أم حيوان؟ هذه بدع الأتراك العثمانيين؛ وهي مما ينافي الذوق، وكل ما ينافي الذوق ينفر منه الإسلام.

الشريعة الإسلامية:

قلت: ينادي الكثي رون بضـ رورة تطبيـ ق الشـ ريعة الإسلامية في القوانين، وعلى الرغم مما في قلوب المسلمين من شوق عارم للعودة إلى أصول دينهم الحنيف؛ إلا أن هناك قضايا ما زالت تحتاج لاجتهادات العلمـ اء. فمـ ا المقصـ ود بالشريعة؟ وما الرأي بالقضايا المعلقة؛ مثل قطع يد السـ ارق وفوائد البنوك وغيرها؟

قال فضيلته: الشريعة الإسلامية هي ما جاء به محمـ د رسول الله في الكتاب والسنة، وشرحه الفقهـ اء، ولا يجـ وز الأخذ برأي أفراد في هذه المسألة.

إن الحق لا يضيع مع البحث ومـ ا ينجلـ ي عنـ ه، وإن مصلحة الأمة يأخذ بها الحاكم، أما أن "يدش" كل واحد علـ ى هواه؛ فالإسلام ليس به رجل ديـ ن مـ ن سـ لطته أن يحلـ ل

ويحرم؛ وإنما هناك عالم الدين الذي يعلم ما لا يعلمه الجميع ولا يشترط أن يكون شيخًا من خريج ي الأزه ر؛ ف بعض من لم يتخرج من الأزهر أفضل من خريجيه؛ مثل الـ دكتور مصطفى محمود الذي يتحدث الآن أحاديث لا يستطيعها أكثر رجال الدين، ومثل فقيد الإسلام المهندس عبد الرازق نوفل.

إن أساس الشريعة الإسلامية تحري مصـ لحة الن اس، وليس من حق فرد واحد أن يحدد هذه المصلحة؛ بل لا بـ د من لجان للفتوى، ومؤتمرات للعلماء، وسيظل باب الاجتهـ اد مفتوحًا إلى ما شاء الله.

سألته: لو خيرنا بين الأئمة الأربعة لنطبـ ق اجتهـ ادات أحدهم على قوانين الأسرة في عصرنا الحاضر؛ فمن تختار؟

قال: إن الأفضل أن نأخذ من كل منهم ما ينفع عصرنا؛ يعني نتتبع التوسعات، وهذه مهمة الإفتـ اء الجمـ اعي؛ فـ لا يجوز الاكتفاء بإمام واحد.

قلت لفضيلة الشيخ: لعـ ل الإفتـ اء الجمـ اعي يريحنـ ا من "فتاوى" بعض الفقهاء الـ ذين يعيشـ ون فـ ي الماضـ ي، ويتجاهلون متغيرات العصر الحديث، والتطور الذي حـ دث

في العلاقة بين المرأة والرجل، وبـ ين المـ رأة والمجتمـ ع؛ فبعضهم مثلاً يحذر المرأة من الاختلاط بالرجال مهما كانت الأسباب؛ بحجة الحفاظ على الفضيلة.

قال فضيلته: أنا أعرف أن رسول الله ﷺ قال:﴿ إذا وقع في نفس أحدكم أن يخطب امرأة فلينظر منها ما يدعوه إلـ ى الزواج بها﴾ فما معنى هذا؟ وفي القرآن نقرأ قصة بنت النبي شعيب، وحكايتها مع النبـ ي موسـ ى. لقـ د خـ رج موسـ ى من مصر، وسار في سيناء، وفي وادي مدين رأى النسـ وة يتزاحمن حول أحد الآبار، ووجد فتاتين تنتظران حتى تمـ لأ النساء جرارهن؛ فتقدم موسى من الفتـ اتين، وأخـ ذ منهمـ ا جرارهما، وملأها بنفسه من البئر، وعادت الفتاتان إلى أبيهما النبي شعيب، وقصتا عليه ما حدث لهما مع موسى، وقالـ ت إحداهما لأبيها: ﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَـ نِ اسْـ تَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ ﴾ (القصص-٢٦) لقد أرادت ما تريده المـ رأة من الزوج؛ الأمانة والقوة، ورأى نبي الله شعيب في عينـ ي ابنته الإعجاب بموسى، فأرسلها إليه تستدعيه، وبعد أن سمع لقصته عرض عليه الزواج منها، وتم الزواج من بنت شعيب

الصغرى"صفوة"، وعاش معها سعيدًا؛ فهذا الزواج قد حـ ـدث بعد "منى وتمني".

زاد اقتناعي بأن جهل أغلبنا بأصـ ـول ديننـ ـا الحنيـ ـف هو الذي يقودنا لمخاوف لا داعي لها، ويجعلنا ننسـ ـاق وراء من هم خير أهل لقيادتنا؛ ومن ثم فهـ ـم بجمـ ـودهم العقلـ ـي وتخلفهم الفكري مشدودون بخيالهم وأوهامهم إلى امرأة لـ ـم يعد لها وجود، وإلى عصور اندثرت؛ كان الرجال فيها كمـ ـا يقول كتابنا الكريم: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنْثَى ظَـ ـلَّ وَجْهُـ ـهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ(٥٨) يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِـ ـكُهُ عَلَـ ـى هُـ ـونٍ أَمْ يَدُسُّـ ـهُ فِـ ـي التُّـ ـرَابِ أَلاَ سـ ـاءَ مَا يَحْكُمُونَ(٥٩)﴾ (النحل ٥٨، ٥٩).

لقد مضى هذا العصر ولا عودة إليه.

د. زكي نجيب محمود

موقف وسط بين العقل.. والنقل [2]

د. زكي نجيب محمود مفكر، وعالم، وفيلسوف، وأستاذ كبير، وأعترف أنني وجدت صعوبة كبيرة في كتابة هذا الحوار؛ فاللقاء بيني وبينه امتد عدة ساعات، وتشعبت موضوعاته، وتفرعت وتنوعت؛ بحيث أصبح من الصعب علي أن أجمع شتاتها، فالرجل علمه غزير، وأنا شوقي إلى المعرفة لا يعرف الارتواء، والقضية التي جئت لأناقشها معه قضية متعددة الجوانب والأبعاد، قديمة ومعاصرة في آن واحد.

قلت للدكتور زكي نجيب محمود، نقرأ لك أنه "لا بناء إلا بعد أن نزيل الأنقاض ونمهد الأرض ونحفر الأساس القوى المكين"، وأنك ترى أنه "من العبث أن يرجو العرب المعاصرون لأنفسهم نهوضًا أو ما يشبه النهوض؛ بل أن يفكوا عن عقولهم القيود لتنطلق نشيطة حرة نحو ما هي

---

[2] نشر هذا الحوار في ١٦ يوليو ١٩٨١ بمجلة صباح الخير.

ساعية إلى بلوغه"، ومع ذلك نجد حولنا من يتمسكون بحرفية النصوص، ويتهمون كل من يحاول تفسير القرآن بالخطأ والضلال، محتجين بمحدودية العقل البشري فما رأيكم؟

قال الدكتور زكي نجيب محمود: هذه القضية شغلت المسلمين من العصور الأولى؛ فقد أراد المعتزلة أن يكون للعقل المكانة الأولى في تفسير نصوص القرآن، وذهب أهل السنة والشريعة إلى رفض التأويل، والالتزام بحرفية النصوص، ولكننا إذا نظرنا إلى التراث العربي، وحاولنا أن نستنبط منه موقفًا عربيًا أصيلاً يمكننا أن نفعل ما فعله المعتزلة، فنأخذ طريقتهم العقلية، ثم نضيف إليها ما فعله الأشاعرة، وقائدهم أبو الحسن الأشعري فنقف موقفًا وسطًا بين العقل والنقل. فالعقل وحده لا يكفي لدعم الدين، ولذلك يجب أن نقف به عند آخر حد نستطيع بلوغه، ثم نكمل الطريق بالإيمان، بهذا لا يكون هناك تعارض بين العقل والإيمان.

فإذا كنا بصدد نص قرآني قاطع؛ فلا مجال للاجتهاد، ولكن طالما يوجد نص يمكن اللجوء إلى العقل فيه لتفسيره؛ فلا أرى ما يمنع.

الحقيقة نحن في حاجة إلى الاجتهاد بكل معانيه. فنحن في حاجة لأن نستخرج الأحكام في المواقف الجديدة، أن نفهم النصوص فهمًا لا يتعارض مع العقل، ولا يتناقض مع الظروف الحضارية الجديدة. وقد نادى محمد عبده إلى فهم الإسلام على ضوء العلم الجديد ما دام ذلك ممكنًا، وقد فسر جزء عم في القرآن على هذا الأساس، ومن رأيه أنه إذا تعذر التوفيق بين النص والعلم الجديد؛ عندئذ يقال: إن الله أعلم بالمقصود من النص؛ لنترك الباب مفتوحًا لمن قد يعلم بعد ذلك.

وكان للمفكر الإسلامي الكبير جمال الدين الأفغاني رسالة أساسية؛ وهي أن يكون الإسلام نقطة انطلاق. يخطئ إذن من يظن أن أسلافنا نبذوا العقل وحطوا من شأنه، بل كان للعقل عندهم شأن كبير، وبإمكاننا أن نمشي على دربهم في هذا الطريق إذا أردنا أن يتصل تاريخنا، وإذا اخترنا أن ندمج التراث العربي القديم في حياتنا المعاصرة؛ لتكون لنا حياة عربية ومعاصرة في وقت واحد.

المودع والمقترض:

قلت لشيخ فلاسفتنا المعاصرين: في كتابك "تحديد الفكر العربي" قلت إن حل هذه المشكلة هو أن نبحث عن طرائ ق للسلوك التي يمكن نقلها عن الأس لاف الع رب؛ بحي ث لا تتعارض مع طرائق السلوك التي استلزمها العلم المعاص ر والمشكلات المعاصرة، ولكن إذا كان التقدم المادي الس ريع في العصر الحدي قد أوجد مشكلات لم يواجهها أسلافنا؛ فما هو الحل؟

مثلاً عندما أراد علماؤنا أن ينظروا في مسألة البن وك والمعاملات النقدية التي تقوم بها مع المواطنين؛ قاسوا ه ذه التعاملات على الربا الذي كان يمارسه اليهود قبل الإس لام، وحجتهم في ذلك أن البنوك أيضًا نظام ابتدعه اليهود، وه م يسيطرون على عالم البنوك في كل أنحاء العالم؛ فما هو رأى أستاذنا في هذه المسألة التي باتت تش غل ب ال المس لمين، وتؤرق ضمائرهم؟ فهل من يضع ماله في بنك يص بح ف ي منزلة المرابي؟!

قال الأستاذ الدكتور زكي نجيب محمود: الربا كان محرمًا في الإسلام وما زال؛ لأنه كانت توجد في العصر القديم مواجهة بين من يدين ومن يستدين؛ كل منهما يعرف ظروف الآخر، ويستطيع صاحب المال أن يعرف مدى حاجة المستدين إلى المال؛ فإذا استغلها يكون قد أساء السلوك مع كائن بشري مثله. أما الآن فإن القروض تتم بغير أن يواجه أحد أحدًا؛ صاحب المال لا يدري من سيقترض ماله ومن أجل أي مشروع؛ فكيف يمكن أن يقال إن المقترض المجهول ربما يأخذ المال ليضعه في مشروع ويكسب به أضعافًا مضاعفة، ثم يحرم على صاحب المال أن يأخذ نسبة معينة!

هذه النسبة يجب أن تكون معروفة مسبقًا بالضرورة؛ لأن المشروعات التي ستوضع فيها الأموال المودعة غير معروفة، ولا الأشخاص المقترضون؛ ففكرة الربا تنتفي، وإلا فمن يستغل من؛ المودع؟ إنه لا يعرف المقترض!!

المرأة المسلمة:

قلت: إن القياس الخاطئ قد جر بعض المتفقهين إلى مطالبة المرأة بالعودة إلى ما كانت عليه في الأزمان القديمة، وطبقوا عليها ما كان يجري على جداتها في وقت يختلف كل

الاختلاف عن العصر الذي نعيش فيه، متجاهلين التطور الجوهري الذي حدث في شخصيتها، وفي نظرتها لنفسها، وما يتطلبه منها المجتمع العصري.

قال الدكتور زكي نجيب: الحق أني أرى المرأة العربية مظلومة في هذا، وأنها إن لم تسع إلى تغيير هذه النظرة البالية بنفسها فلن ينفعها أحد، ومن حق المرأة العربية المسلمة المعاصرة على علماء الإسلام أن يعيدوا النظر فيما يطالبونها به، وبعضهم معظمه ينتمي إلى العرف والتقاليد التي كانت سائدة، ولكنه لا يمت إلى جوهر الإسلام بصلة؛ فالإسلام عرف قيمة المرأة، ووضعها في مكانه مساوية للرجل، ومنحها من الحقوق ما لم يمنحه لها دين آخر، وعلى المرأة نفسها أن تثبت للعالم كله أنها جديرة بأن تعيش حياتها ندًا للرجل، وأنها إنسان قادر على تحمل تبعات الحياة والمساهمة في تقديمها.

يقول الدكتور زكي نجيب محمود في كتاباته: "لن يجئ المستقبل على صورة الماضي وعلى غراره، وإذن فلا يحق لأحد أن يحكم بالذي كان على الذي سوف يكون؛

بعبارة أوضح؛ لا يجوز اليوم للتقاليد أن تكون حكمً ا بين الصواب والخطأ".

ثم يقول: مفتاح الصواب هو أن نبدأ بهضم هذه الفكرة هضمًا جيدًا؛ فكرة أننا في تحول، وإذن فنحن في تغير، وإذن فلا حكم لماضٍ على آت.

كيف نفهم القرآن؟

وأسأله: طالبتم في كتابكم أن تتحول حضارتنا الإسلامية من حضارة اللفظ إلى حضارة الأداء، ولكننا نجد بيننا من لا يزال يرفض أي تجديد في التفسير اللغوي للنصوص القرآنية، ومن يطالبنا بالالتزام بالتفسيرات العربية القديمة، على الرغم من كثرتها واختلافها مع بعضها البعض.

أجاب: القرآن كتاب دين وإيمان وعقيدة؛ كتاب أخلاق وتنظيم سلوك بشري، ولكن بالطبع لكي يفهم القرآن فهمً ا جيدًا، لا بد أن نفهم لغته. ولا غرابة في أن أول مجال علمي نشط فيه العلماء العرب بعد الإسلام كان مجال العلوم اللغوية؛ من نحو وصرف واشتقاق، وهو أيضً ا مجال استخراج الشواهد اللغوية من الأدب الجاهلي لتشهد على

معنى معين للفظ معين، معنى ذلك أن فهم القرآن يتوقف أساسًا على فهم اللغة فهمًا عميقًا دقيقًا، ولكن لا بد أيضًا أن نفهم هذه اللغة اعتمادًا على السياق اللغوي الذي كان سائدًا عندما نزل القرآن؛ لأنه نزل ليخاطب أولئك الذين يتكلمون العربية.

قلت لأستاذنا: ولكنك تقول في كتابك أن اللغة يجب أن ننظر إليها على أنها أداة توصيل نستطيع بواسطتها أن ندخل عصر التفكير العلمي الذي يحل المشكلات فما رأيكم فيمن يجعلون من اللغة غاية، ويرفضون المساس بها؟

يقول د. زكي نجيب محمود: المشكلة الكبرى التي يجب أن نواجهها الآن؛ هي كيف نتحول من ثقافة اللفظ إلى ثقافة العلم والتقنية والصناعة، فإذا أردنا أن نحيا حياة معاصرة بكل أجهزة العصر وأدواته الفكرية، وإذا أردنا ثورة فكرية؛ فعلينا أن نبدأ باللغة.

قلت: كيف؟

أجاب: أن ننظر للغة على أنها فكر، وأن لكـ ـل عصـ ـر لغته التي تتفق مع روحه وما يسوده من أفكار؛ فاللغـ ـة أداة تتغير بانتقال الإنسان من مرحلة إلى أخرى.

سألته: وفيما يخص النصوص القرآنية؟

أجاب: يجب أن نستخدم اللغة على أرفع مستوى ممكن في إطار اللغة العربية من تعدد لهجاتها، وأعتقد أن هذا مـ ـا يفعله الشيخ متولي الشعراوي؛ فهو يشرح النصوص القرآنية معتمدًا على تحليل اللفظ، فيرده إلى أصوله الأولـ ـى وكيـ ـف جاء، وبهذا يصبح مفهومًا؛ فكل كلمة لها تـ ـاريخ ومسـ ـيرة حياتية وثقافية وحضارية، ولكن التحليل اللفظي للنصـ ـوص ليس كافيًا، فلا بد لمن يتصدى لهذا أن يكون علـ ـى درايـ ـة بالتقدم العلمي الهائل الذي يقفز إليه عالمنا؛ كي يكون مؤهلاً للإجابة على ما يغلي به العقل المعاصر من تساؤلات كونية. وأنا شخصيًا كتبت ثلاثة مقالات في الأهرام رددت بها على بعض محاضرات الشيخ الفاضل متولي الشـ ـعراوي، تقبلهـ ـا بصدر رحب وشكرني عليها.

الحكم ورجال الدين:

قلت لأستاذنا الفيلسوف: هناك من يرى أن السبيل الوحيد لحل مشكلاتنا المعاصرة هو إنشاء الدولة الإسلامية، وأن يكون لرجال الدين فيها اليد العليا؛ فما رأيكم؟

يقول د. زكي نجيب محمود: إحدى مشكلاتنا الأساسية أن يكون صاحب السلطان السياسي هو في الوقت نفسه صاحب الرأي؛ أي يجتمع السيف والرأي الذي لا أرى غيره في يد واحدة. ما زال بيننا من يمزج مزجًا عجيبًا بين ولاية الحكم وزعامة الناس. لقد كان هذا مبدأ السلف، ولا أظنه صالحًا لنا الآن؛ فالمبادئ فروض تتغير إذا تغيرت الظروف، وربما كان ملائمًا في الماضي أن يجتمع الحكم لأصحاب العقيدة، ولكنه لم يعد ملائمًا لنا الآن، وعلينا أن نتذكر ما حدث لرجال عظام؛ مثل أحمد بن حنبل، والمقفع، والحلاج على يد أولي الأمر الذين اختلفوا معهم في الرأي؛ لقد واجه أحمد بن حنبل محنة كبيرة عندما أرسل الخليفة المأمون إلى وزيره إسحق بن إبراهيم ليمتحن القضاة والمحدثين حول سؤال: هل القرآن أزلي قديم أم حادث ومخلوق؟ ولما كان ابن حنبل يختلف في الرأي مع أمير

المؤمنين؛ فقد حاقه شر العقاب، على الرغم من أنه يتعمد أن يجيب على أسئلته بإجابات مبهمة.

إن هذه الأمثلة ترينا أن الإنسان المعاصر يجب أن يتعلم من الماضي، لا أن يخضع له خضوعًا أعمى، وإذا كان هدفنا سيادة الفرد؛ فليس من المعقول أن تجبره على أن يعيش بنفس الطريقة التي عاش بها أسلافه.

لقد كان موضع الإشكال الفلسفي عند أسلافنا هو طريقة اللقاء بين أحكام الشريعة ومنطق العقل، أما نحن فموضوع الإشكال عندنا يجب أن يكون طريقة اللقاء بين العلم والإنسان؛ وذلك حتى لا تظل إلى الأبد تدور في حلقة مفرغة لا جدوى منها.

د. عبد الرازق نوفل

رفض الاجتهاد.. مخالفة لأحكام القرآن

عندما حدثته تليفونيًا لم يكن لدي الأمل في لقاء سـ ـريع؛ فالمفكر الإسلامي العالمي عبد الرازق نوفل لا بد أن يكـ ـون مشغولاً بقراءاته وأبحاثه وكتاباته، التي تنشر في أماكن عدة، خاصة ونحن في شهر الصوم الكريم.

ولكني فوجئت به يرحب بلقائي وفورًا؛ عنـ ـدما سـ ـمع الموضوع الذي أبحث فيه؛ "الاجتهاد في الإسلام". وبدا لـ ـي واضحًا أن لديه كثيرًا، وأن كتبه التي تربو على الستين كتابًا، معظمها حول الإسلام والعلم، والعصر الحديث، والمجتمـ ـع الحديث. كل هذا الإنتاج الغزير الذي يُقرأ في كل الأقطـ ـار الإسلامية، ويحقق أرقامًا توزيعية قياسية، والذي ترجم أغلبه إلى لغات العالم؛ لم يخل جعبته، ولم يفقده الحماس لإضـ ـافة المزيد، وقد سهل لي هذا الإحساس الدخول مباشرة في طلب الموضوع فقلت: "من قال برأيه في القـ ـرآن فأصـ ـاب فقـ ـد أخطأ"، ومن "تمنطق فقد تزندق"، وشعارات كثيـ ـرة رفعهـ ـا بعض المتزمتين من أهل السنة والشـ ـريعة؛ فقيـ ـدوا بـ ـذلك

الاجتهاد في النصوص الإسلامية، وأوقفوه عند حـ ـد معـ ين لا يمكن تخطيه.

قاطعني المفكر الإسلامي الكبير قـ ائلاً: هـ ذه الأقـ وال جميعًا تخالف ما جاء في القرآن صراحة؛ حيث يطالبنـ ا الله سبحانه وتعالى بتدبر آياته؛ في مثل قولـ ه تعـ الى: ﴿ أَفَـ لاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا (٨٢) ﴾ (٨٢ سورة النساء).

بل تأكيدًا على هذا التدبر، وحفرًا له، وفرضًا به؛ فإننـ ا نجد الله سبحانه وتعالى يقول:﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْـ كَ مُبَـ ارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الأَلْبَابِ (٢٩)﴾ (سورة ص).

ولا شك أن معنى التدبر هو البحث والفحص والتأمـ ل والدراسة، وبذلك فقد فرض على كل مسلم أن يدرس القرآن وأن يتدبره، ويخرج على الناس باجتهاده.

قلت للمهندس الزراعي عبد الرازق نوفل: هنـ اك رأي يقول إن هذا الاجتهاد يجب أن يقتصر علـ ى المتخصصـ ين في علوم الدين والشريعة واللغة العربية.

قال: إن القرآن الكريم يتضمن آيـ ـات كونيـ ـة، وآيـ ـات طبية، وأخرى في علوم الفلك والزراعة والاقتصاد، والنبات والفيزياء، وعلوم ما وراء الطبيعة والذرة؛ مما يتحتم معه أن يبحث في هذه الآيات العلماء الذين تخصصـ ـوا فـ ـي هـ ـذه الدراسات، كما أن حديث الرسول يؤيد ذلك إذ قـ ـال ﷺ: ﴿إن حضور مجلس عالم أفضل من صلاة ألف ركعـ ـة، وعيـ ـادة ألف مريض، وشهود ألف جنازة﴾.. قيل: "يـ ـا رسـ ـول الله، ومن قراءة القرآن؟ قال: ﴿وهل ينفـ ـع القـ ـرآن إلا بـ ـالعلم﴾ (عن أبي ذر).

القرآن والعلم:

قلت للمفكر العالمي: بدأتم عام ١٩٥٧ م في كتابكم "الله والعلم الحديث" بالربط بين العلم الحديث وبعض آيات القرآن الكريم، والمعروف أن النظريات العلمية في تطور مسـ ـتمر؛ فماذا لو تغير العلم وظهر وكأن التفسير قد تغير؟

قال: هذا قول مردود عليه بالرد البديهي، وهـ ـو أن أي خطأ في التفسير لا يحمل بأي معنى خطأ الآية؛ وإنمـ ـا هـ ـو خطأ المفسر، وإذا ما رجعنا إلى التفاسير المتداولة نجـ ـد أن

كل آية لها أكثر من تفسير؛ حيث عدد بعضها حوالي تسعة تفاسير، ولا شك أن بينها ثمانية خاطئة، ولم يقل أحد بخطأ الآية، ولكنه خطأ المفسر، ولكن الرد العلمي الذي أريد أن أجيب به على هذا السؤال هو؛ الحقيقة العلمية لا تتغير ولا تتطور ولا تتبدل، وقد التبس عند هؤلاء المعارضين الأمر بين الفرض العلمي والنظرية العلمية والحقيقة العلمية؛ فإن من يعلم الفرق بين هذه وتلك لا يمكنه أن يخشى على تطور الحقيقة العلمية.

ولأعطيك مثلاً على هذا؛ فعندما نظر أحد العلماء إلى الأرض ووجدها منبسطة افترض أنها مسطحة، وهذا الرأي فرض علمي لا يقوم الدليل على صحته ولا على خطئه، ثم جاء بعده عالم آخر ووجد أنه في نهاية الأفق عندما يرقب سفينة فيه، فإن أول ما يرى فيها أعاليها، وكذلك أول ما يغرب عنه أعاليها فقال: إن الأرض لا شك كروية؛ وهذا الرأي نظرية علمية يقوم عليها دليل، ولكنه ليس تجريبيًا ولا ماديًا ولا قياسيًا، وإنما نظري قد يثبت عدم صحته.

أما عندما خرجت الأقمار الصناعية بأجهزة التصوير، وصورت الكرة الأرضية من الخارج، وقامت الرحلات

البحرية، وأمكن تسجيل أبعاد الأرض، وأصدرت معاهد الأرصاد ومحطات الفضاء القرار العلمي الذي يستند إلى الصورة الفوتوغرافية، وإلى قياس محيط الأرض؛ فقالوا بأنها ليست كاملة الاستدارة، بل شبيهة بالبيضة، وحددوا محيطها وأقطابها، وقد أصبحت كروية الأرض حقيقة علمية لا تقبل الشك والجدل ولا التطور، بل إنها في اليوم الذي تتغير فيه هذه الحقيقة تنتهي الأرض بمن عليها. هنا وجب علينا النظر والتأمل؛ فقبلها بأربعة عشر قرنًا أورد القرآن الكريم هذه الحقيقة في مثل الآيات الشريفة: ﴿وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا (٣٠) أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا (٣١) وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا(٣٢)﴾ (سورة النازعات).

والآية: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُّسَمًّى أَلاَ هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ (٥)﴾ (الزمر).

ومن ذلك يتبين وجه الإعجاز العلمي للقرآن؛ وهو الوجه الذي يجب تبليغ الدعوة الإسلامية به في عصر العلم ولغير العرب، أما الذين يقولون بالاقتصار على الوجه اللغوي؛ فهو توقف بدعوة القرآن إلى خصوصية لم يكن بها؛

لأنه نزل للناس كافة، وللأجيال عامة؛ مما يستوجب أن يكون لكل جيل وكل زمان وكل قوم في هذه الأرض وجه الإعجاز الذي يتناسب ومفاهيمهم.

قلت للأستاذ العالم عبد الرازق نوفل: لق د كن تم م ن المتدبرين المتأملين؛ ليس فقط لآيات القرآن وألفاظ ه، ب ل لحروفه وأعداده وأرقامه في الأجزاء الثلاث ة م ن كت ابكم "الإعجاز العددي للقرآن الكريم"، لكن البعض يرى في ذل ك خلطًا لا يجوز بين علوم الدين والعلوم المادية والدنيوية.

رد قائلاً: لقد شجع الله في كتابه الكريم المس لم عل ى الدراسات السلمية، وفتح لنا بآياته مجالات البحث والدراس ة والتأمل، ووجه نظرنا إلى العلم، والعلم بمعناه الواسع؛ وه و العلم الطبيعي كما نتدارسه حاليًا عل ى أن ه عل م النب ات والجيولوجيا وعلم الحياة وعلوم الإنسان. إن القرآن الكريم قد ذكر أن علماء هذه الفروع من العلم هم الذين يخشون الله بما وصلوا إليه بمعرفة حقائق هذا الوج ود؛ إذ يق ول ال نص القرآني: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَ ا بِ ه ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِ فٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ (٢٧) وَمِنَ النَّاسِ وَالد َّوَابِّ وَالأَنْعَ امِ

مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ (٢٨)﴾ (سورة فاطر الآيات ٢٧ – ٢٨).

لذلك وجدنا بعد الإعجاز اللغوي والإعجاز العلمي؛ أنه في عصر الإحصاء والآلات الإحصائية قد كشف الله لنا عن وجه جديد من أوجه إعجاز القرآن؛ هو الإعجاز العددي.

قلت للعالم الكبير: إذن فما رأيك في القول بأن العقل البشري محدود، وأنه لا يجوز استخدامه في النظر في النصوص الإسلامية؟

قال: إن الله سبحانه وتعالى عندما أنزل إلينا القرآن وطالبنا أن نتدبره، ودعانا إلى العلم لنعرفه؛ فإنما أعطانا مما شاء من العلم الذي يتناسب وطاقاتنا العقلية؛ فلم يحرمنا مما نستطيع فهمه، ولم يفرض علينا ما لا نستطيع أن نستوعبه إلا في الإيمان في الغيبيات؛ حيث إنها حقائق موجودة لا سبيل إلى مناقشاتها بأساليبنا المادية، وفي كل ما أمر به وفرض علينا؛ فقد طالبنا بالبحث العلمي، وميدانه العقل؛ فمثلاً عندما فرض علينا الصيام قال: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (١٨٤)﴾ (البقرة).

وإذا كان قد دعانا في كثير من الآيـ ـات إلـ ـى التأمـ ـل والتفكير والنظر؛ فكل هذه السبل للعلم أداتها العقل والـ ـوعي والإدراك.

قلت للمفكر الإسلامي الكبير: يرى البعض أن الاجتهاد معناه القياس على ما كان المسلمون الأوائل يواجهونـ ـه مـ ـن أمور مشابهة؛ مما نتج عنه تحريم أشياء كثيرة اعتاد عليهـ ـا الإنسان المعاصر، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياته.

قال: إن الإسلام كما قرر علماء القانون فـ ـي مـ ـؤتمر التشريع العالمي في لاهـ ـاي سـ ـنة ٣٧٧ م، وفـ ـي بـ ـاريس سنة ٥١م؛ يحمل كل الإمكانيات التي تجعله الدستور الأوفى والقانون الأسمى لكل المتعاملين في كل الأزمان، وقياسًا على هذا فإن ما جاء في القرآن، وما أمرت به السنة أمر لا بد من الالتزام به دون أي محاولة لأي اجتهاد، أما ما استحدث من أنظمة تحكم المجتمعات العالمية الحالية؛ مما لم يوجد معـ ـه نص في القرآن أو السنة؛ فإن الإسلام بسماحته وبصـ ـلاحيته قد ترك للمجتمع الإسلامي النظر فيها على أساس القـ ـوانين التي تقول لا ضرر ولا ضرار، وأن ما زاد خيره على شره

فهو حلال، وما زاد شره على خيره فهو حرام، وأن كل م ا حرم الله إنما هو لصالح الفرد والمجتمع.

إن المعاملات الحالية تس توجب م ن العلم اء ال ذين تخصصوا في الدراسات العلمية أن يجدوا الحل فيما يتعرض له الإنسان في معاملاته الحالية؛ ينطبق هذا عل ى الناحي ة الاقتصادية، وعلى الناحية الاجتماعية.

قلت للمفكر الإسلامي عبد الرازق نوفل: بهذه المناس بة ما زلنا نسمع من يقول إن التصوير حرام، والنحت ح رام، والموسيقى حرام.. إلخ.

رد الأستاذ الكبير: في ص در الإس لام الأول كان ت التماثيل والتصاوير محرمة؛ ذلك لأن الكف ار والمش ركين كانوا يتخذون منها آلهة للعبادة، ولا يمكن في جيلنا ه ذا أن يجد الإنسان حتى بين ضعاف العقل والفكر من يتخ ذ م ن تمثال إلهًا يعبده. ولو وجدنا أن التصوير إنم ا يبس ر ف ي الدراسات العلمية، وأن عمل التماثيل للإنسان حت ى تك ون دقيقة، وتعين طالب الطب على الدراس ات التش ريعية؛ ألا يكون هذا دافعًا للمسلم على التعلم، أم أننا نشجع على س رقة الجثث من المقابر، وامتهانها بهذه الدراسات؟!

الموسيقى والغناء:

قلت: أعرف أن لديكم مكتبة موسيقية إلى جانب مكتبتكم القرآنية الذاخرة.

ابتسم قائلاً: هذا صحيح، وقد حدث أن بعـ ـض قرائـ ـي استمعوا إلى هذا في برنامج إذاعي؛ فأرسلوا إلـ ـى يحتجـ ـون قائلين حرام، ونسوا أن أصول الموسيقى قد خلقها الله سبحانه وتعالى فيما نستمع إليه من غناء الطيـ ـور وهبـ ـوب النسـ ـيم وأصوات خرير المياه، وكل ما خلقه اللهـ مـ ـن جمـ ـال فـ ـي الطبيعة، وخلق لنا الآذان لنسمعها به؛ فهل عندما نحاول تقليد هذه الأصوات يكون حرامًا؟!

سألته: وماذا عن الغناء؟!

أجاب: الغناء الذي نقصد به الإثارة وينشـ ـر الخلاعـ ـة؛ إنما هو من قبيل الفساد والإفساد، أما غير ذلك فليس حرامًا.

وأكتفي بهذا القدر من حواري مع العالم المفكر الأستاذ عبد الرازق نوفل.

لكن.. هل استطعت بهذا الحوار مع أربعة من علماء الإسلام أن أصل إلى حكم نهائي حول قضية الاجتهاد في الإسلام؟!

أعتقد أن هذا غير ممكن، ولا بد أن عشرات الاعتراضات والتساؤلات قد أثيرت، وأن العديد من المتفقهين يتأهب للرد والاحتجاج.

ولا حل لهذه المشكلة إلا ما طالب به علماؤنا؛ ألا وهو مجلس من علماء الدين والعلوم الأخرى، يشترك في النظر في الأمور المستحدثة، ويعمل على فك أسر المسلم المعاصر من الخوف والتردد، في عالم يتحرك بسرعة الصاروخ نحو المستقبل، ولا مكان فيه للقيم البالية والأفكار العتيقة.

نحن نريدها أمة قوية عزيزة.. نريدها مثلاً أعلى لكل الأمم، وأملاً يرتجى لكل الشعوب، وشعلة نور خالد على مر الأزمان.

نحن نريد أن نكون مسلمين نمشي على طريق التطور، ولا نضل عن الصراط المستقيم. ولسنا أقل من أجدادنا المسلمين الأوائل الذين قالوا واحدهم

نهم

هو سعيد بن المسيب: "قلت: يا رسول الله الأمر ينزل بنا لم ينزل فيه القرآن، ولم تمض فيه منك سنة"، قال: ﴿اجمعوا له العالمين (أو قال العابدون) من المؤمنين واجعلوه شورى بينكم، ولا تقضوا فيه برأي واحد﴾.

فهل نفعل ذلك نحن أيضًا، أم نظل معصوبي الأعين حتى يجرفنا تيار الحضارة الغربية في اندفاعه الصاروخي!! الرد الآن للعلماء المسلمين وقادتهم.

الفصل الثاني

الإسلام والعصر الحديث

د. علي حسن عبد القادر

(١) لنسترح من الماضي.. وننتبه للمستقبل [3]

كيف سيبدو المجتمع الإسلامي في القرون المقبلة بعد مائة عام، مائتين، إلى ما شاء الله..؟!

المجتمعات البشرية في تطور مستمر، والأجيال تختلف اختلافًا كبيرًا.. التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي حدثت خلال القرن العشرين وحده تعادل ما حدث منذ بداية تاريخ الإنسان حتى القرن التاسع عشر.

والسبب؛ التقدم العلمي المذهل من عصر الكهرباء إلى عصر الذرة، ثم الطاقة الشمسية والفضاء، وتطورت العلاقات الاجتماعية أيضًا من الإقطاع إلى الديكتاتورية، إلى الشمولية إلى الديمقراطية.

فأين الإنسان المسلم من كل هذا؟! هل سيقف ضد التطور، هل سيظل محله ثابتًا جامدًا مشدودًا إلى الماضي،

---

[3] نشر هذا الحوار بتاريخ ٧ يونيه ١٩٨٤ بمجلة صباح الخير.

غافلاً من سباق العصر؟! أم أنه سيطور ويجدد نفسه ويخضع لطبيعة الأشياء؛ فيصبح معاصرًا لكل العصور!!

إنها إطلالة على المستقبل، رحلة إلى الزمن الآتي على متن مركبة الحاضر، صحبني فيها شيخ أزهري كان عميدًا لكلية أصول الدين بالأزهر الشريف، ثم عميدًا لكلية الشريعة؛ الشيخ علي حسن عبد القادر، تتلمذ على يديه كل علماء الإسلام المعاصرين بلا استثناء، خصوصًا الحاصلين على الدراسات العليا من جامعة الأزهر؛ حيث كان يشرف على الرسائل الجامعية.

وتاريخ الأستاذ الدكتور علي حسن عبد القادر، حافل بالإنجازات والمناصب والانتصارات؛ إنه نموذج فريد من رجل الدين المطلوب لهذا العصر، يجيد الألمانية كأهلها، وقد حصل على الدكتوراة في الدراسات الإسلامية من جامعاتها. يجيد الإنجليزية كأهلها.، ومن إنجلترا–حيث عمل لمدة عشر سنوات مديرًا للمركز الإسلامي– حصل على دكتوراة أخرى في الدراسات الإسلامية، وعين مديرًا للمركز الإسلامي في أمريكا لعشر سنوات أخرى، وبعد أن أحيل للمعاش

اختارته جماعة كولومبيا بنيويورك أستاذًا للشريعة والتصوف الإسلامي.

ومن خلال أسفاره العديدة ودراساته المتعمقة؛ اطلع فضيلة الأستاذ الدكتورة علي حسن عبد القادر على آراء كل المستشرقين الغربيين بلا استثناء، وفند بعضها ورد عليها، وناقشهم وجهًا لوجه، واستفاد منهم وأفادهم.

على مدى قرن إلا ربع قرن؛ أبحر علي عبد القادر في بحر الإسلام، وغاص إلى أعماقه، واغترف الدرر، ولم يتوقف لحظة عن التأمل والحوار والجدل، وظهر ذلك في ترجماته العديدة لكتابات المستشرقين؛ وأهمها "تاريخ التفسير" لجولدتسهير.

وفي كتاباته التي ترجمت إلى اللغات الأجنبية؛ وأهمها مجلده الضخم عن أبي القاسم الجنيد شيخ المتصوفة المسلمين، التي ترجمت ضمن سلسلة جيب ميموريال، وتعتبر الدراسة الوحيدة لأي عالم إسلامي عربي على الإطلاق، ضمن هذه السلسلة المتخصصة في المراجع الفذة. والحديث عن أمجاد الدكتور علي حسن عبد القادر قد

لا ينتهي ومنذ سنوات قليلة؛ ترك فضيلته المناصب، وه دأ عن الأسفار، واستقر في بيته بالدقي متفرغًا للتأمل والتعبد.

وعندما استأذنته في اقتحام صومعته؛ رح ب ترحيبً ا كبيرًا، وعلى مدى ساعات جلست بين يديه أنهل من علم ه الغزير، وأستضئ بنور إيمانه، وأُعجب بتواض عه الش ديد. وتفرع الحديث وتشعب؛ نتيجة لطمعي في فضله، ولفضولي الغزير إلي المعرفة والنقاش، وتركت الشيخ الجليل وأنا على وعد بلقاءات متعددة معه، وهذا بعض ما جاء في حوارنا.

المرأة والمستقبل:

قلت لفضيلة الأستاذ الدكتور علي حسن عبد القادر: ل و تخيلنا معًا صورة المجتمع بعد مائة عام أو أكث ر، ولنكتـ ف بجزئية واحدة من الصورة حتى لا نتشتت؛ تلك هي ص ورة المرأة في المستقبل، إنها تختلف كثيرًا جدًا ع ن ص ورتنا اليوم؛ لم تعد بنيتها ضعيفة وعقلها مشتت نتيجة لكثرة النسل؛ فقد تعددت موانع الحمل وتطورت، ونما وعيها هي نفس ها، وأصبحت أكثر انشغالاً بالمجتمع الأكبر؛ المجتمع الإس لامي الذي تعيش فيه، وتصر عليه لأنه درعه ا وحماه ا؛ ه ذا

المجتمع أصبح يحتل الجزء الأكبر من تفكيرها ومن جهدها، بعد أن تطورت الأجهزة المنزلية، ولم يعد هناك ما يسـ مى بشغل البيت؛ بل كما تخيل زميلنا صبري موسى في روايتـ ه "السيد من حقل السبانخ"؛ كل شيء سيتم بـ الآلات والأزرار وبالريموت كونترول.. إلخ.

مجتمع المستقبل كما نراه على شاشة خيالنا؛ ستسـ وده المساواة التامة بين جميع البشر؛ فكما اندثرت في عصـ رنا نحن التفرقة بين الناس بسبب لون البشرة، وكما انتهى تمامًا في بداية القرن العشرين ما كان يسمى بالرقيق؛ فقد أصبحت التفرقة بين البشر بسبب النوع حكاية طريفة يرددها بعـ ض أفراد الجيل الجديـ د، علـ ى سـ بيل المداعبـ ة لأمهـ اتهن، وليذكروهن بالأزمنة السخيفة، عندما كان الإنسـ ان يـ رفض استخدام عقله و..

وقبل أن استطرد في أحلامي السعيدة؛ قاطعني الشـ يخ الجليل محذرًا: هناك محظورات عديدة لا بد أن نعيها جيـ دًا قبل أن نخطو الخطوة الأولى نحو المستقبل، فلننظـ ر إلـ ى المرأة في الغرب المتقدم فـ ي إنجلتـ را وفرنسـ ا وألمانيـ ا وأمريكا. لقد مرت بكل هذه الأطوار، ووصلت إلى أقصـ ى

ما يمكن من التحرر والانطلاق؛ فهي – من حيث المبدأ – يمكن أن تمثل المستقبل الذي ينتظر المرأة في العالم الثالث.

السؤال هو: هل هذه المرأة الغربية سعيدة بحالتها الآن؟ هل وصلت إلى الدرجة المثالية التي نحب أن تصل إليها المرأة المسلمة في المستقبل؟

الإجابة بالنفي، والرأي وصلت إليه بعد معايشة ومعاشرة لهذه المجتمعات؛ وهو أننا سنكون خاسرين لو مشينا في طريقهم معصوبي الأعين مقلدين منبهرين. يجب أن نتسلح بتراثنا الشرقي وحضارتنا الممتدة، والأهم من هذا كله يجب أن نسترشد بأهم ما نملك من ثروات فكرية؛ القرآن الكريم. لقد تخلى الغرب عن تراثه الفكري، وانصرف عن ديانته المسيحية، وأصبح يسبح في فراغ فكري هائل، لقد كانت لديه المسيحية وأفكار الثورة الفرنسية والفلسفات الإنسانية المختلفة من تجريبية وماركسية ووجودية.. إلخ.

وهم الآن قد وصلوا إلى الطريق المسدود؛ فهل نريد أن نصل نحن أيضًا إلى هذا الطريق المسدود؟ الرد عند علماء الإسلام.. إن واجبهم الأول اليوم هو البحث عن الأسس التي يمكن أن نرتكز عليها كمنطلق إلى التحرر والتطور، كسلاح

قوي يحمي أجيالنا المستقبلة من التعصب والتقوقع، وأيضً ا من الانهيار والانحلال. وللأس ف الش ديد أغل ب علم اء المسلمين مشغولون اليوم بالجدل العقيم حول قضايا فرعي ة. لقد تركوا القرآن الكريم بكل ما فيه م ن فض ائل وأس س وتراث وعلم وفهم، وراحوا ينقبون في آراء الفقهاء القدامى. إن القرآن الكريم هو أساس الإسلام ومرآته، وه و ثروتن ا التي يجب أن نعتز بها، وهو يحوي كل أو أغلب العناص ر الضرورية لتطور الإسلام.

قلت لفضيلة الأستاذ علي عبد القادر: إذن م ا القض ايا التي ترى كمتخصص في الفقه أن علماء المسلمين مطالبون ببحثها اليوم؟

قال: لا بد أن يتحرر علماء الإسلام المعاص رون م ن القديم.. هذا هو الشرط الأول. عليهم أن يرتاحوا قليلاً م ن كتب الفقه وكتب التفسير والحديث؛ إنها كلها عل ى الع ين والرأس ولا يمكن الاستغناء عنها، ولكن يج ب ألا نتجم د عليها، وهذا يفعل ه أغل ب العلم اء المعاص رون دون أن يشعروا؛ فلو سألت واحدًا منهم في أمر أسرع يردد قول فقيه

ممن كانوا يعيشون منذ عشرة قرون أو يزيد، فقيه كان يعيش في عصر يختلف كل الاختلاف عن عصرنا.

قلت لفضيلة الأستاذ: هل ترى أن ننصرف تمامًا ع ن آراء هؤلاء، ونبدأ نحن في استنباط آرائنا وتحدي د مواقفن ا من أصول الإسلام وحدها.

قال: هؤلاء الفقهاء القدامى أليسوا مثلنا، واستقوا دي نهم من القرآن؟ لماذا لا نفعل نحن نفس الشيء؟ لماذا نصل إل ى حد تقديس البشر؟ رأيهم على العين والرأس، ولكنه يجب ألا يكون القول الفصل في مجتمع يبع د ع ن زم نهم ب أكثر من ألف عام!!

قلت: بعض المسلمين لا يكاد يذكر من دينه إلا أنه على المذهب الشافعي أو الحنبلي أو المالكي.. إلخ.

أسرع يجيب: هذا خطأ فادح.. إن مال ك وأب ا حنيف ة والشافعي وابن حنبل عاشوا في القرون الأولى في الإس لام؛ فهؤلاء لهم رأيهم وفهمهم الخاص المحدود بحـ دود زم انهم ومكانهم، وتطور العقل البشري حت ى ت اريخهم ،وأقولها بصراحة إن العالم يتغير، والناس يتغيرون، والفقهاء أيضً ا

يتغيرون، وكذلك كتبهم، لكن القرآن وحده هو الذي لا يتغير أبدًا. إن رفع آراء البشر – مهما كانوا – إلى مرتبة التقديس أمر مخالف لديننا، "إذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر" "(جاء في مسلم).

تذكرت ما روي في السيرة النبوية عندما قال الرسـ ول عليه الصلاة والسلام لأصحابه: ﴿هل أدلكم على أمم زالـ ت وزال ملكها﴾؛ لأنهم فضلوا على كتاب الله كتبًا أخرى، بـ ل من المعروف أن النبي نفسه نهى بعض أصحابه عن تسجيل أحاديثه في صحائف؛ حتى لا تختلط بالآيات القرآنية؛ إلـ ى هذا الحد كان حرصه على القرآن الكريم.

قلت لفضيلة الدكتور علي عبد القادر: إن مسئولية علماء الإسلام تتضاعف، بالذات في عصرنا هذا الذي بلغ فيه جهل المسلمين بأصول دينهم حد الأمية؛ فهم يهرعـ ون لأئمـ تهم طلبًا للمعرفة، فإذا بهم لا يجدون لديهم سـ وى آراء الفقهـ اء القدامى، وعلى سبيل المثال لقد عشنا نحن النسـ اء دهـ ورًا طويلة يتردد على أسماعنا عبارة قرآنية: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُـ ونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾؛ يقولها البعض ثم يتوقفون، مع أنها جزء مـ ن آية منفردة، والآية هي ٣٤ من سورة لنسـ اء التـ ي تقـ ول:

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴾.

والمتأمل للآية يكتشف أن معناها في الحقيقة عكس ما قصد إليه البعض من إذلال المرأة ووضعها في مكانة أقل من الرجل؛ فالآية الكريمة تفسر الوضع الذي وجده القرآن في المجتمع الجاهلي تفسيرًا يمهد للمساواة التامة بين الرجل والمرأة التي ستأتي فيما بعد، وقد تنبه الأستاذ الإمام محمد عبده لذلك؛ فكان له اجتهاده في تفسير الآية، ثم جاء علماء معاصرون فأكدوا ذلك، مستدلين بأن الآية الكريمة تعني أن بعض الرجال (وليس كلهم) مفضلون على بعض النساء، وكذلك بعض النساء مفضل على الرجال والدليل قوله تعالى: ﴿بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ﴾، ولم يقل بما فضلهم عليهن، أو بتفضيلهم عليهن، ثم تأتي عبارة: ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ لتعطي السبب المحدد للقوامة، ثم – كما قال أستاذنا

محمد عبده – إن الآية نزلت أصلاً بخصوص المرأة الناشز؛ ﴿ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ﴾.

وقبل أن أستطرد إلى ما لا نهاية قاطعني الشيخ قائلاً: مجتمع ما قبل الإسلام، وما تلاه مباشرة، كان يختلف كل الاختلاف عن مجتمعنا اليوم، ولا سبيل للعودة لذلك المجتمع أبدًا بعد كل التطورات التي حدثت في البنية الاجتماعية وفي علاقة البشر بعضهم ببعض، كان الرجل يحارب ويجاهد ويفتح البلاد، بينما المرأة وراء ظهره؛ فإذا كان دينها يوصي:"خاطبوا الناس على قدر عقولهم"؛ فليس ثمة ما يمنع من أن يتطور التفسير مع طبيعة العصر الحديث، ولقد وضع القرآن في هذه الآية قرارًا قابلاً للتغير؛ "بعضهم على بعض"، وليس كلمة حازمة حاسمة نهائية. إن الإسلام عبادات ومعاملات؛ فالعبادات كالصوم والزكاة والحج لا يمكن مناقشتها؛ لأنها تختص بالله وحده، أما المعاملات فهي خاصة بالبشر. وقد وضع الخالق في القرآن الكريم هدايات وبدايات للاسترشاد.

رحت أقرأ من آخر كتب الأستاذ الدكتور علي حسن عبد القادر "دراسات في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات

المعاصرة": "إن التاريخ حركة لا تنتهي إلى غاي ة نهائي ة محددة، وكل شيء في هذا العالم حادث غير متكامل، ينتهـ ي إلى شيء مختلف تمامًا عما هو عليه، ولم تظهر في التاريخ حقيقة مطلقة أو حياة متكاملة، وإنما الدوام والكمال لله وحده القديم الدائم".

المسلمون تغيروا:

وبذلك عدنا إلى موضوعنا الأصلي؛ محاول ة اس تنباط وتخيل المستقبل على أساس الحاضر.

قال الشيخ الجليل: المجتمع الإسلامي يعيش هذه الأيام في أزمة اجتماعية واقتصادية، لقد تغير العالم ف ي الق رن العشرين كثيرًا جدًا عما كان عليه في القرن السابع، وأصبح من الضروري أن يخاطب الإسلام المسلم في ه ذا الق رن بمنطق آخر.. إن التغيرات الجوهري ة الت ي ح دثت ف ي العلاقات الاجتماعية تستلزم الاس تعداد لمواجهتـ ا بتنظ يم تشريعي واجتماعي يناسب المجتمعات الصناعية والتغي رات الصناعية، والتغيرات التكنولوجية، وما سيتبعها من نظريات جديدة.

ولا يمكن أن يحدث هذا إلا إذا تحررنا من قيـ ـود قـ ـد تعيقنا عن السير في هذه المرحلة التي يمر بها العالم المتغير المتطور. فإذا كنا نريد استشراف المستقبل؛ علينا أن نرتـ ـاح قليلاً من تلك القضايا التي اختلف عليها علمـ ـاء المسـ ـلمين خمسة عشر قرنًا ولم يصلوا إلى اتفاق؛ وهذا لا يعني مطلقًا أن نبتعد عن ديننا؛ بل بالعكس فأمتنا لـ ـن تجـ ـد شخصـ ـيتها إلا في الإسلام، إنه مرآتها؛ تتجلي فيه صورتها، وتتبع مـ ـن قيمه وتقاليده حوافزها؛ فالإسلام ديـ ـن وحضـ ـارة ومجتمـ ـع ينهض على مجموعة من القيم والمبادئ، وحرمـ ـان المسـ ـلم من هذا الينبوع الروحي أو استبداله بأي شيء آخر؛ يعنـ ـي وضعه في عدم روحي تام.

قلت لفضيلته: استنادًا إلى هـ ـذا الـ ـرأي راح الـ ـبعض يحاولون مطابقة العلم الحديث مع النصوص القرآنية، مثلمـ ـا فعل الدكتور مصطفى محمود، والمفكر الراحل عبد الـ ـرازق نوفل، كذلك راح البعض الآخر يحاول استنباط ما يتفق مـ ـع الأنظمة السياسية والاقتصادية المختلفة من آيات قرآنية، ومن أحكام الفقه والشريعة.

قال في انفعال واضح: كل شيء قابل للتغير والتبـ ـديل ربما إلى الضد.. الأنظمة السياسـ ـية والاقتصـ ـادية، والعلـ ـم والمجتمع، كل شيء ما عدا القرآن الكريم، ولا يجوز مقارنة المتغيرات بالثابت، وأنا أرى فصل الدين عن كل شيء؛ عن العلم، عن السياسة وعن الاقتصاد أيضًا.

قلت له: لقد وصلنا إلى حد استغلال الدين في الدعايـ ـة الانتخابية، كذلك طالبت كل البـ ـرامج الانتخابيـ ـة بتطبيـ ـق الشريعة الإسلامية.

قال: استغلال الدين في الدعاية الانتخابية استهتار شديد بكل القيم الإسلامية. أما عن تطبيق الشريعة الإسلامية فيجب أن يؤخذ بحذر وبفهم عميق؛ ليس فقط للفقه الإسلامي، بـ ـل ولتاريخه وحقائقه، ويربط مسـ ـائله وموضـ ـوعاته بحسـ ـب الأزمنة والأمكنة التي نشأت فيها. ولنتذكر أن النبي ﷺ كـ ـان يوحى إليه من عند الله، ولكنه كان يجتهـ ـد أيضـً ـا، وكـ ـان يستشير أصحابه أبا بكر وعمر: ﴿قولا فإني فيما لم يوح إلي مثلكما﴾ وكان يأخذ برأي المسلمين، وكذلك كان يأخذ بالعرف العربي الذي كان قائمًا وقتئذ، طالما يوافق مبـ ـادئ الإسـ ـلام وآدابه العامة، وعلى نفس النهج سار الصـ ـحابة بعـ ـد وفـ ـاة

النبي ﷺ؛ فكانوا يقضون بالاجتهاد والرأي والعرف القائم، بل وبعادات البلاد التي فتحوها، وقبل الصحابة أمـ ورًا كثي رة غريبة عنهم؛ قبلوها بغير تفكير طويل لأنها لم تكن تخ الف دينهم ولا خلقهم؛ فالإسلام كان تغييرًا وثورة ط رأت عل ى المجتمع العربي؛ فغير من مفاهيمه وقوانينه.

فالفقه إذن خاضع للإسلام، ولا يجوز أن يحدث العكس، فننظر للفقه على أنه نصوص جامدة مقدسة لا يمكن المساس بها. إن هذا الفقه الإسلامي مرتبط بالعصور التي نشأ فيه ا؛ بظروفها الاقتصادية، بطبيعة تفكير الناس الذين عاشوا ه ذه الظروف وتأثروا بها في كل حياتهم، فكي ف ن أتي الي وم ونطبق الأحك ام الفقهي ة بح ذافيرها، ونتجاه ل ظروفن ا الاقتصادية والاجتماعية، والتغي رات الت ي ط رأت عل ى عصرنا؛ نتجاهل عقولنا؟ كيف نفعل هذا ولدينا القرآن؟

تلك كانت كلمات رجل مؤمن وعارف بالله ومتخصص. ترى هل نحن –معشر المسلمين– قد وضعنا أق دامنا عل ى بداية الطريق، أم ما زلنا نتخبط في فلوات العن اد الحارق ة، نبحث عن ناقة توصلنا، وفوق رؤوسنا الطائرات والصواريخ والمكوك الفضائي؟!

(٢) المطالبة بتطبيق الشريعة.. لا معنى لها

ما هو المقصود بتطبيق الشريعة الإسلامية؟

كيف سيصبح المجتمع المصري بعدها، وكيف سـ تكون تكون الدولة الإسلامية؟ هل سيلغى منصب رئيس الجمهورية ويحكمنا إمام أو خليفة؟ هل سيلغى مجلس الشـ عب ويلتقـ ي ممثلو"الطوائف" في المساجد ليناقشوا سياسـ ة الدولـ ة؟ هـ ل سيصبح أئمة المسـ اجد هـ م قـ ادة الـ بلاد وأولـ ي أمرهـ ا والمتحكمين في مصيرها؟

هل سيطلب "الخراج" من "أهـ ل الذمـ ة"، ويفصـ لون من الجيش، ولا يطالبون بالجهاد في سبيل الله؟

أسئلة عديدة تزدحم بها الرءوس، وليس عيبً ا علـ ى الإطلاق أن نفصح عنها ونناقشها، ونلجأ لأصـ حاب العلـ م والفكر ليجيبوا عنها. لقد أصبحت الحياة الفكرية في مصـ ر؛ "سمك لبن تمر هندي"، انهار سيل من الفتاوى علـ ى رءوس المسلمين، يحرم فيها الفقهاء أشياء لا تخطر على بال.

كل شيء ابتداءً من "الطين الأرمني وبزاق صديقه"؛ كما جاء في فتوى مفطرات الصوم الشـ هيرة للمفتـ ي، وانتهـ اءً

ب"صوت المرأة عورة". وحرم فقيه آخ ر اقتن اء التماثي ل واللوحات في البيوت لأنها حرام، وهاجم فقيه ثال ث معه د التربية الرياضية للفتيات وطالب بإغلاق ه، وطال ب كات ب إسلامي المرأة أن تصبر على زواج زوجها من أخرى؛ بـ ل تفرح وتهلل حتى لا تكون أنانية (!!) كاتب آخ ر اعت رف بجهله بالشريعة الإسلامية، ومع ذلك هلل وصفق لعقوبة رجم الزانية والزاني حتى الموت؛ لأنه ا أرح م م ن الكرس ي الكهربائي والرمي بالرصاص.

في سبتمبر ١٩٨٣؛ أعلن الرئيس الس وداني الس ابق جعفر النميري تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، وحول لقبه في الدستور السوداني إلى الإمام النميري، وجع ل دورة الرئاسة تبدأ من تاريخ البيعة، ولا تكون محددة بمدة زمني ة (أي مدى الحياة)، بعد أن كانت في الدس تور الق ديم س ت سنوات فقط، وأعطى لنفسه حق تعيين من يخلفه، وأن يكون هذا الخلف مدى الحياة، وأعطى لنفسه حق تعي ين رئ يس مجلس الشعب، بعد أن كان المجلس ينتخبه طبقً ا للدس تور القديم، وأحال جميع صلاحيات مجلس القضاء الع الي إل ى رئيس الجمهوري ة، وح رم مس اءلة رئ يس الجمهوري ة

أو محاكمته مهما ارتكب من أخطاء، مع أن الدستور القديم كان ينص على جواز محاكمة رئيس الجمهورية إذا اتهمه ثلث أعضاء مجلس الشعب وأيدهم ثلثان.

وفي ظل هذا الحكم "الإسلامي" قطعت أيدي وأرجل مائتي وخمسين رجلاً سودانيًا في أقل من عام واحد، وكانت جريمة بعضهم؛ سرقة أسلاك الكهرباء، أو الاختلاس، بل إن بعضهم ثبتت براءته باعتراف الفاعل الأصلي، بعد أن كان حكم اليد قد نفِّذ !! كل هذا في عام قحط وجفاف ومجاعة!

لقد ألغى النميري المحاكمة، وألغى النقابات المهنية ووضع البلاد في حالة طوارئ من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية؛ فهل هذا ما يراد لمصر؟

إن برقيات التهنئة والتأييد للنميري –التي أوردها د.فرج فودة في كتابه "قبل السقوط"– من شخصيات إسلامية مصرية عديدة؛ مثل عمر التلمساني، والشيخ عبد اللطيف حمزة، والشيخ صلاح أبو إسماعيل، والشيخ محمد الغزالي، والشيخ كشك.. إلخ؛ تجعلنا نعيد طرح السؤال: هل مجتمع النميري في السودان هو الصورة المثلى التي ستصبح عليها مصر بعد تطبيق الشريعة الإسلامية؟ من

حقنا إذن أن نشعر بالقلق البالغ، وأن نتساءل بأعلى صـ وت؛ ما هو المقصود بالضبط بالشريعة؟ وأسئلة أخـ رى عديـ دة؛ لكي أتخلص من حيرتي وأخرج من دوامة القلـ ق المسـ تبد رحت أطرحها على الأستاذ فضيلة الدكتور علي حسن عبـ د القادر.

قال فضيلته: عندما أصدر الدكتور فـ رج السـ نهوري القانون المدني عام ١٩٤٨، استمد أحكامـ ه مـ ن المـ ذهب الحنفي؛ فهو الذي بدأ مبدأ الأخذ من الشريعة الإسلامية. فإذا وُجدت بعض الثغرات؛ ملأها من القانون المدني العام. لقـ د كان د. السنهوري حنفيًا، وكان هذا المذهب هو السائد فـ ي ذلك الوقت في كل البلاد الإسـ لامية؛ لأنـ ه كـ ان مـ ذهب العثمانيين. النتيجة أن السنهوري ترك أشـ ياء كثيـ رة فـ ي المذاهب الأخرى كان يمكن الاستفادة بها. فما هو المطلـ وب زيادة عما فعله السنهوري؟

هل المطلوب تطبيق الحدود؟ الجلـ د وقطـ ع الأيـ دي والأرجل؟ إن القوانين الجنائية في الشريعة الإسـ لامية لـ م تطبق أبدًا في أي عصر من العصور.

وتساءل الشيخ الأزهري في دهشة: ما هـ ي الشـ ريعة الإسلامية المطلوب تطبيقها؟ هل المطلوب تطبيق المـ ذاهب الأربعة، أم المطلوب استنباط مبادئ جديـ دة مسـ تمدة مـ ن المذاهب، وقبلها وأهم منها جميعًا القـ رآن الكـ ريم والسـ نة الصحيحة؟

إن العلماء يمكنهم الاجتهاد في كل ناحية مـ ن نـ واحي الحياة؛ فالفقه الإسلامي بحر واسع جدًا، وفيه مختلف الآراء والأفكار المتعارضة، وفي رأيي أن أهم عنصر في تطبيـ ق الشريعة الإسلامية هو القضاء؛ فالشريعة بنت قواعـ د الفقـ ه الإسلامي على حكم قضاة عاشوا فـ ي العصـ ور السـ الفة، والمفروض أن نحترم قضـ اتنا، وأن نتـ رك لهـ م فرصـ ة الاجتهاد. إن هيئة القضاء لا بد أن تأخذ وضعها؛ فهي التـ ي تواجه الأحوال والقضايا، وهي تستطيع أن تصدر الأحكـ ام الإسلامية، وأنا أرى أن المطالبة بتطبيق الشريعة الإسـ لامية الآن لا معنى له؛ لأنها مطبقة فعلاً، وهذا تعقيـ د للأمـ ور. وأقول للفقهاء الذي يسترشدون بآراء فقهاء آخرين مجهولين عاشوا من مئات السنين؛ هذا غير جائز.. أنتم مطالبون بـ أن تعيشوا عصركم.

لا عودة للماضي:

قلت لفضيلة الدكتور علي حسن عبد القادر: يرى البعض أن المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية اليوم يعني أن يصبح الحاكم خليفة، وأن يكتفي بمجلس الشعب بدلاً من الحكم النيابي المستورد من الغرب، وأن الحاكم سيحكم بالحق الإلهي كما كان يحكم الخلفاء السابقون وكل الحكام المعاصرين الذين طبقوا الحكم الإسلامي (في السودان، وإيران، وباكستان.. إلخ)، وأنه يجوز أن يعود الحكم وراثيًا كما كان في عهد الخلفاء الأمويين والعباسيين، وغيرهم.

أجاب فضيلته: لم يعد هذا أوانه مطلقًا؛ فاليوم لا يمكن أن نحول رئيس الجمهورية إلى خليفة، والعرف الحاضر يختلف مع ذلك، ومن المبادئ الإسلامية فكرة "العمل"؛ فهو عنصر من عناصر الاستدلال في الشريعة الإسلامية؛ مثل القرآن والسنة، وإجماع الفقهاء، والعمل الآن لا يتفق مع الأفكار القديمة؛ الخلافة والشورى والبيعة.. إلخ؛ لهذا أرى أن المجال لا يتسع الآن للنظر في هذه الأمور، فالمعروف الحالي يجري عليها طبيعيًا، وانتهى أوان العودة إلى الماضي. إن رئيس الجمهورية ينتخبه مجلس الشعب،

فهل يتعارض مع الشريعة الإسلامية؟ مثلاً هناك كتاب اسمه "العمل التونسي"، ومنه يتضح أن هناك بعض المسائل التي تبدو ظاهريًا مخالفة للشريعة الإسلامية، ولكن العلماء جرى بها.. إذن تستمر.

هناك أشياء محرمة تحريمًا قطعيا ثابتًا؛ مثل شرب الخمر التي جاء تحريمها في القرآن الكريم، فلا مجال للاجتهاد فيها، أما المسكرات الأخرى فلم يذكرها القرآن؛ وإنما قال الحديث الشريف: ﴿كل مسكر حرام﴾. هنا مجال للاجتهاد؛ لأنها مسألة ظنية، فما مصدر الضرر من اتباع القوانين المدنية في هذه الحالة ما دامت غير مخالفة للقرآن؟

واستطرد فضيلته: هناك أحكام تعبدية مأخوذة من الشريعة وأخرى مصلحية، وفي مثل هذه الحالات يراعى الصالح العام؛ فالشارع فرق بين العبادات والمعاملات، إن العبادات لا اجتهاد فيها (كالصلاة والصوم والزكاة والحج.. إلخ)، وهذه فصل لنا النبي ﷺ فيها.

أما المعاملات فقد قال: ﴿أنتم أولى بشئون دنياكم﴾؛ المسلم لا يتعبد أثناء عملية البيع أو الشراء، وهنا لا يجوز الحكم على ما فعله بأنه حلال أو حرام؛ وإنما نقول صواب

أو خطأ، والنبي ﷺ بصفته إمامًا وحاكمًا ومحاربًا؛ ترك لنا ما يرشدنا، ولكن هذا ليس قطعيًا؛ أي إنه يجوز الاجتهاد؛ وهذا ما يسمى مساحة الاجتهاد.

وظيفة المسجد التوعية الدينية فقط:

سألت فضيلته: ما هو دور المسجد في رأي فضيلتكم؟

أجاب: أولاً وبالذات التوعية الدينية، ولا يس للمسجد دخل في سياسة البلد مطلقًا؛ فهذا جانب مختلف تمامًا، وليس من اختصاص الأئمة التدخل في شئون الدولة؛ فبعضهم قد يشوش على الناس، وقد ينحرف بهم فكريًا؛ إن مهمتهم الأساسية التركيز على العبادات.

في العصر القديم كانت شئون الدين سياسة؛ فكان النبي ﷺ مثلاً يستشير صحابته قبل الغزوات في المسجد؛ لأنه كان المكان الوحيد لتجميع المسلمين، أما اليوم فالسياسة اتخذت شكلاً مختلفًا، وأصبح لها أماكنها التي تمارس فيها؛ فلن يحرم الناس من إبداء آرائهم، طالما هناك برلمانات وأحزابٍ وصحفٍ ووسائل إعلامٍ مختلفة.

ولو نظرنا للماضي سنجد أنه لم يكن هناك مركز يصدر عنه التشريعات؛ بل كان كل إقليم يجتهد في التفسير، ويراعي ظروفه والعرف والعمل الجاري به؛ فلماذا نحرم نحن مـ ن هذا اليوم؟

إن المسجد مكان عبادة ويلتقي فيه كل المسلمين علـ ى اختلاف مذاهبهم السياسية؛ فلا داعـ ي لأن يفـ رض الإمـ ام مذهبة السياسي على الناس؛ لأن في هـ ذا خلـ ط مـ ا بـ ين العبادات والمعاملات.

قلت لفضيلته: هذا يعني أنك تـ رى ضـ رورة فصـ ل السياسة عن الدين.

أجاب: ما دامت السياسة لا تخالف الأصول العامة للدين فلا مانع من ذلك.

قلت: ولكن هناك مـ ن يـ تهم أصـ حاب هـ ذا الـ رأي بالعلمانية، ويفسر ذلك بأنهم ملحدون؛ فما هي العلمانية فـ ي رأيك؟!

قال فضيلته: العلمانية مسألة تتعلق بالمسيحية وبالكنيسة، ولا علاقة لها بالإسلام؛ ففي الغرب نشأت فكـ رة تقـ ول إن

الإنسان لا يسأل إلا عن وقته الحاضر، لا الماضي ولا المستقبل، وهي تعني عدم الإيمان بالغيبيات؛ البعث والرسالات واليوم الآخر.. إلخ.

الخضوع للعقل في بحث هذه الأمور سيجعلنا نلغي البعث والنبوة.. إلخ، وأن لا يؤمن الإنسان إلا بما يراه ويقتنع به عقله، أما ما يقوله الأنبياء من بعث وجنة ونار ومعجزات؛ فيصعب إثباته بواسطة العقل.

الإسلام بعيد عن هذا؛ لأنه يتعامل مع العقل، وقد ترك حرية الرأي للمسلم، وحرية الاختلاف في الرأي، وهذا سبب الخلافات الكثيرة بين المسلمين؛ لأن حرية الرأي زادت أحياناً حتى أضرت بالمسلمين، وكانت سيفاً ذا حدين؛ والسبب أن العقيدة الإسلامية ليست جامدة، لذلك لم يترك المسلمون أمرًا إلا واختلفوا فيه؛ وهذا يعني أنهم كانوا عقلانيين.

القرآن هو الحكم الوحيد في الإسلام، أما ما عدا هذا فقابل للخلاف، وهناك حديث شريف:﴿اختلاف أمتي رحمة﴾.

قلت لفضيلته: إن الاختلافات الكثيرة بين رجال الـ ـدين هذه الأيام تثير البلبلة في عقل المسلم، وما زالت هناك أسئلة عديدة تطفو فوق سطح الحياة المعاصرة لا تجد من يجيـ ـب عليها بحسم؛ فينهي حيرة المسلم وعذابه.

وعلى سبيل المثال؛ لم يتفق علماء المسلمين حتى اليوم على تعريف الربا؛ ما هو الربا؟وما زلنا لا نعرف هل البنوك حلال أم حرام؟ وما هو الفرق بين البنوك العاديـ ـة والبنـ ـوك الإسلامية؟ وهل الإسلام نظـ ـام رأسـ ـمالي، أم هـ ـو نظـ ـام اشتراكي؟! إلخ.

قـ ـال فضـ ـيلته: بالنسـ ـبة للإسـ ـلام؛ فالحقيقـ ـة أنـ ـه لا رأسمالي ولا اشتراكي؛ لأنه نظـ ـام قـ ـائم بذاتـ ـه، وكـ ـان المفروض أن يتفرغ العلماء لاستنباط هذه الذاتية الخاصـ ـة، ولكنهم جنحوا للتدليلات الخاطئة. وبالنسبة للربا؛ فقد جاء في القرآن الكريم: ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُـ ـومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَـ ـا الْبَيْـ ـعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّـ ـنْ رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ وَمَـ ـنْ عَـ ـادَ فَأُولَئِـ ـكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ[٢٧٥] ﴾ (البقرة). فالربا ما كان

موجودًا في زمن النبي بمكة والمدينة والطائف؛ كان هناك الربا المؤجل "النسيئة"، وهو أن يقرض شخص آخر مبلغًا من المال، على أن يرده بعد عام بالزيادة.

وهناك "ربا الفضل"، الذي قال به بعض العلماء، ولم يكن موجودًا؛ وعنوا به "إذا تبادل شخصان شيئًا بشيء وحدثت زيادة".

وقد أنكر بعض الصحابة أن يكون ذلك من الربا، ولم يحرمه جمهورهم، وهؤلاء شهدوا ما كان عليه العرب وقت ظهور الإسلام، وكان اليهود قد علموه للعرب، وكانوا هم المتخصصين فيه؛ فيقرض الواحد منهم ألف دينار لعربي، على أن يردها له ١٥٠٠ بعد عام؛ وهذا هو ما حرمه الله.

(٣) دولتنا إسلامية.. لا ينقصها شيء

لا بد أن أؤكد أنني لست ضد الشريعة الإسلامية؛ بل إنني لست ضد تطبيقها فورًا..ولكن من حقي أن أعرف، ويعرف الكثيرون مثلي؛ إلى أين سيقودنا هذا التطبيق؟ فكما تبين لي من الحوارات العديدة التي قمت بها مع مجموعة من أفضل علمائنا الإسلاميين، ومن اتجاهات مختلفة، ومنابع

متنوعة، وكان ذلك منذ عام ١٩٨١ عند ما بدأت سلسلة "الاجتهاد في الإسلام"؛ لقد تبين لي أن هناك عدة اتجاهات حول هذا الموضوع تكاد تكون متنافرة ومتعارضة.

هناك من يرى أن الشريعة هي الأحكام الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم أولاً كدستور، ثم من السنة باعتبارها المذكرة التفسيرية لذلك الدستور، ثم من إجماع الفقهاء، ثم القياس، ثم الاجتهاد؛ وهو آخر حلقة في تلك السلسلة الطويلة.

ثم هناك من يرى أن الأحكام الواردة في القرآن الكريم قليلة، ولذلك لا بد أن نحتكم إلى مبادئ العامة في هذا الكتاب الجامع المانع، ثم بعد ذلك نلجأ إلى عقلنا لنختار ما هو مناسب للعصر، وما يتمشى مع متطلباته وضرورياته.

وهناك من يرى أن الجيل الحالي ليس ملزمًا بآراء فقهاء عاشوا منذ ألف عام وأكثر، وكانت ظروفهم تختلف كل الاختلاف عن ظروف العصر الذي نعيشه. فإذا كان الإسلام قد أباح لهم الاجتهاد وإعمال العقل في التفسير، ومراعاة ظروف الزمان والمكان؛ فمن حقنا أيضًا كمسلمين مؤمنين بأن الإسلام دين لكل العصور؛ أن نحذو حذوهم، وألا نتقيد

بالآراء الفقهية المحدودة التي توصلوا إليها تبعًا لصحة المفسرين الشهيرة: "هم رجال ونحن رجال".

وهناك خلافات أخرى حول القياس وحول الاجتهاد وحدوده وشروطه، وخلافات حول توقيت التطبيق. هل يحدث فورًا، أم بعد أن يُعَدُّ المجتمع ليكون إسلاميًا صحيحًا؛ هل يتم فورًا أم بالتدرج؟!

وهكذا تساءل غيري في حيرة؛ أي شريعة تريد دون أن تطبقوها؟ فمن الواضح أن الآراء غير قادرة على الاتفاق. وإذا كانت ظاهرة مناقشة هذه الأمور قد انتشرت واشتركت فيها أخيرًا الصحف القومية وصحف المعارضة؛ بحيث أصبحت محط اهتمام القارئ ومتابعته الشغوف؛ فهذه ظاهرة صحية لنا أن نسعد بها، إنها دليل المناخ الديمقراطي الذي نستمتع به هذه الأيام.

ولكن المهم هو أنه على أطراف الحوار أن يستخدموا الأسلوب الأمثل للحوار؛ أسلوب الإقناع والجدل، واحترام آراء الآخرين، لا أن يرفعوا راية التفكير، ويشهروا في الوجوه أصابع التهديد، ويلوحوا بإقامة الحد.

هذا هو الأسلوب الإرهابي الذي نرفضه، إن الحوار العقلاني قد يجرنا إلى تعبيرات لم نعتد عليها، وقد يخرج عن نطاق حدود حبسنا أنفسنا طويلاً داخلها، لكنه يجب ألا يزعجنا؛ فما دام كل شيء تحت الأضواء الساطعة لن تستطيع خفافيش الظلام أن تحلق فوق الرءوس.

حقيقة أخرى أود أن تكون واضحة لكل ذي عينين؛ إن من يعارض تطبيق الشريعة الإسلامية (الآن وفورًا) ليس كافرًا، وليس ملحدًا، ولا هو يدعو إلى الكفر والضلال؛ إنها فقط وجهات نظر.

ومنذ أسابيع قليلة أصدر الدكتور عبد المنعم النمر كتابًا بعنوان "السنة والتشريع"، أبدى وجهة نظر جديدة؛ وهي أن السنة يمكن تقسيمها إلى أقسام؛ قسم نأخذ به ونلتزم؛ وهو ما يختص بالأحكام والعبادات، وقسم لا نأخذ منه إلا ما نحتاج إليه؛ وهو ما يختص بالقضاء ونظام الحكم، والقسم الثالث لسنا ملزمين باتباعه أو التقيد به؛ مثل أحاديث الذبابة، وأحاديث شرب أبوال الإبل، وحديث البرازة "القذارة من الإيمان"، وكلها وردت في البخاري.

وفي إحدى جرائد المعارضة انبرى كاتب إسلامي يرد على فضيلة الدكتور عبد المنعم النمر؛ فإذا به يذكر العبارات

الهادرة المتوعدة إياها؛ الكفر والضلال والفسق وسوء النية.. إلخ.

فإذا كان هذا يحدث في مواجهة أستاذ وعالم فاضل، ودارس متخصص، ورجل مسئول كالشيخ النمر؛ ترى ماذا يكون مصير المتسائلين في حيرة، الباحثين عن مستقر مثلي.

عودة إلى بدء:

لهذا عدت ثانية إلى أستاذي الفاضل الأستاذ فضيلة الدكتور علي حسن عبد القادر لكي أسأله، وأستكمل معه حواري.

قال فضيلة الأستاذ: بادئ ذي بدء لا بد أن نعلم أن الإسلام عقائد وأحكام.. العقائد هي الإلهيات؛ مثل التوحيد، والنبوات.. إلخ؛ وهذه ثابتة ثبوتًا قطعيًا، ولا مجال للكلام فيها.

ثم هناك الأحكام، وقد حدثت بعضها أيام النبي ﷺ، ثم بعد زمانه عليه السلام. بعض هذه الأحكام مستمد من القرآن، وبعضه من السنة، ومن الإجماع، والقياس؛ كل هذا جهد الفقهاء بعد زمن النبي، وهذه الأحكام منها ما هو ظني وليس قطعيًا؛ أي إنها قابلة للاجتهاد وللرأي؛ فما دام الحكم

لم ينص عليه في القرآن ولا السنة؛ يجوز الاجتهـ ـاد فيهـ ـا، لقد ورد في القرآن الشريف أحكام تخص المرأة، والـ ـزواج، والطلاق، والعدة، والمتعة، والمواريث.

بالإضافة إلى هذا تزدحم كتب الفقه الإسلامي بأحكـ ـام ظنية؛ لأنها مستنبطة من قياس الناس وإجماعهم واجتهادهم، ومراعاتها الصالح العام أصلها؛ هذه الأمور مجال الاجتهـ ـاد والتجديد، ونحن لا نستطيع أن نأخذ أحكامًا مسـ ـتنبطة مـ ـن الفقهاء والعلماء والقرآن والسنة ثم نطبقها الآن مـ ـع تغيـ ـر الزمان والمكان. وكمثال؛ بعد وفاة النبيﷺ تفرق الصـ ـحابة في الأمصار والأقطار؛ فذهب أحدهم إلى البصرة، والثـ ـاني إلى بغداد، والثالث إلى مصر.. إلخ، وكان لكل منهم أحكامه، وهي تختلف من إقليم لإقليم؛ وهذا يجعلها غير ثابتـ ـة ثبوتًـ ـا قطعيًا؛ بل مجال للتفكير والاجتهاد، ففي كل إقليم كان الحكم مختلفًا عن الإقليم الآخر؛ لأن الصحابة هـ ـم الـ ـذين كـ ـانوا يدعون إلى الإسلام. فكيف نظروا إلى عادات الناس في البلد الذي جاءوا إليه، ثم سلموها أو أسلموها، كما أسلموا النـ ـاس (أدخلوهم في الإسلام).

طالبت الشيخ الجليل بأمثلة على هـ ذا الكـ ـلام ليكـ ون أوضح.

قال ببساطة: كل الأحكام التي كان القضاة يصـ ـدرونها لم تكن موجودة في القرآن ولا السنة، ولا عرفها العرب من قبل؛ فكانوا ينظرون فيها؛ هل تتفق مع الأحكـ ـام والمبـ ـادئ العامة للإسلام أم لا؟ إذا وجدوها لا تتعارض معها تركوها، وإذا تعارضت "أسلموها"؛ هنا كانت نشأة الفقه الإسلامي.

قلت لفضيلته: إذن فهناك ثوابت ومتغيرات؛ أما الثوابت فهي ما نُص عليها في القرآن الكريم؛ فمثلاً قطع يد السـ ـارق نص عليه في القرآن الكريم، ومع ذلك عطل هذا الحد سيدنا عمر بن الخطاب عام المجاعة، ولـ م يثبـ ت فـ ي عصـ ور إسلامية كثيرة المداومة على تنفيذ هـ ذا الحـ د. إذن فحتـ ى المنصوص عليه والقطعي يمكن الاجتهاد فيه؟

قال فضيلته مكملاً كلامي: حتى المنصوص عليه فـ ي القرآن الكريم؛ وذلك بمقتضى القاعدة العامة، وهي المصلحة العامة؛ فنحن لدينا في الإسلام مبادئ عامة تحكم كل شـ ـيء؛ فإذا كانت المصالح العامة للمجتمع تقضي بعـ ـدم قطـ ـع يـ د

السارق؛ ذلك لأنه لا يجد قوته، فيمكن للحاكم أن يتغاضى عن هذا الحد كما فعل سيدنا عمر بن الخطاب.

السنة المشرفة:

قلت لفضيلته: ننتقل إلى السنة، ومعروف أنها عبارة عن كل ما حكي عن رسول الله من قول أو فعل أو تقرير، وقد جمعت هذه الأحاديث بعد وفاة الرسول بقرن كامل، وإنه ﷺ كان ينهى الصحابة عن تدوين حديثه قائلاً: ﴿من كتب عني غير القرآن فليمحه﴾،و﴿من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار﴾. على أي حال لم يبدأ جمع الأحاديث وتدوينها إلا على يد ابن شهاب الزهري عام ١٢٤ هجرية؛ وهي تعتمد على الإسناد، أي أن يقول:"سمعت فلانًا يقول عن فلان.. إلخ". ثم هناك أنواع عديدة من الأحاديث؛ منها المتواتر والصحيح، ومنها الضعيف والمجروح، وهكذا. ومع ذلك هناك من يرفض أن يناقش مسألة السنة، ويعتبرها في قداسة القرآن.

قال فضيلته: عندما تحدثت عن السنة؛ كنت أعني السنة المتواترة، فهناك آلاف مؤلفة من الأحاديث، ولكن ليس معنى

هذا أن كلها قطعية. أما المتواتر؛ فهو ما أجمع الناس عل ى أنهم سمعوه عنهﷺ، والسنة فيها الض عيف وفيه ا الحس ن؛ بعض الناس يرفضون الأخذ بالسنة عل ى الإط لاق، وه م مخطئون؛ فهناك سنن متواترة لا شك فيها؛ هذه أضعها ف ي قداسة القرآن، إنها جزء من جسم الإس لام، ولا يج وز أن نبترها عنوة.

قلت لفضيلته: ولكن كيف يع رف الش خص الع ادي الحديث المتواتر، والصحيح، والحسن، من الحديث الضعيف والمؤول.. إلخ.

قال بسرعة: ه ذا دور علم اء الـ دين وتخصص هم الأساسي، لك ن أغل بهم انص رف للقش ور والعرض يات من الأمور، وترك جوهر الإسلام.

قلت لفضيلة الدكتور علي حسن عبد القادر: إن القارئ المتمهل للسنة يكتشف أن الصحابة كانوا يناقشون النب ي ﷺ، ويجادلونه ويعارضونه؛ بل ويراجعونه في أفكاره.

وافقني على رأيي وأكمل: وهناك أفكار قالها، ثم عـ ـاد فعدل عنها؛ ولكن هذا لا يمنع وجود سنة متواترة لا بد مـ ـن الأخذ عنها، والالتزام بها.

إحياء النظم القديمة:

قلت لفضيلته: ننتقل إلى إجماع الفقهاء.

قال فضيلته: هذه الفكرة وضعها الفقهـ ـاء فـ ـي القـ ـرن الرابع، عندما بدأت الفرق الزائفة (كالباطنيـ ـة، والقرامطـ ـة، والشيعة، والمتطرفين، والخوارج) تظهر وتحارب الإسـ ـلام؛ فأهل السنن أرادوا أن يحموا أنفسهم؛ فابتدعوا بدعة الإجماع ليحموا الإسلام من الفسق والكفر.

قلت: إذن؛ فقد كانت لهم ظروفهم؛ هل هذا يُلزِمنا اليوم وبعد مرور ألف عام على الالتـ ـزام بمجمـ ـل الآراء التـ ـي أجمعوا عليها؟

قال: لا.. طبعًا.. لقد فسروا هم الآيـ ـات والأحاديـ ـث، وأصدروا الأحكام وفق زمانهم، وحسب البلاد التـ ـي أقـ ـاموا فيها؛ فإذا كانت الحياة المعاصرة لا تقبل ما توصـ ـلوا إليـ ـه،

يمكن أن نقوم نحن بتفسيرها وفق ظروفنا تفسيرًا يتفق مع الزمان والمكان، ومع الوضع الحاضر.

قلت لفضيلته: مع اليقظة الإسلامية التي نعيشها هذه الأيام؛ عادت إلى الحياة أساليب كانت متبعة في بعض الفترات؛ مثل نظام الحسبة، وهو مبني على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبدأت بعض الجماعات المتطرفة تعطي لأفرادها الحق في تكفير الناس، والحكم على ضمائرهم، والحكم عليهم أنهم ارتدوا، ويحق قتلهم.

قال فضيلته: الحسبة وظيفة نشأت في أيام العباسيين؛ مثل وظيفة الشرطة، وكانت مهمتها مراقبة الأسواق، وكان الحاكم يعينهم فيقومون بمراقبة الأسعار، ومن ضمن أعمال صاحب الحسبة أن يقوم العادات الإسلامية كالصلاة، ولكن في حدود لا تتجاوز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولم يكن لديه قوة ينفذ بها ما يأمر به؛ بل كانوا فقط أعوان القاضي، وبالنسبة لكل مسلم هذا أمر عام.

قلت له: وهناك أيضًا نظام الخلافة. هناك من يحكم على كمال أتاتورك بالكفر والإلحاد؛ لأنه ألغى نظام الخلافة،

وحول نظام الحكم في الدولة الإسلامية إلى نظام حديث؛ فهل الخلافة أصل أو مبدأ أساسي في الإسلام؟

أجاب فضيلته: لا أبدًا؛ فالخلافة كانت موجودة في زمن أبي بكر للإمساك بزمام الأمور؛ فهي ليست مهمة مقدسة، وإنما هو حاكم أو ولي أمر، وفي كل أمة لا بد من حاكم يدير شئونها، وإدارة شئون الأمة أساسي لكيان الدولة، ولكن كونه ملكًا أو رئيس جمهورية؛ فهذا مرتهن بالعصر.

قلت: بعض رجال الدين أرادوا أن يمسكوا الحبل من طرفيه؛ ففسروا المؤسسات العصرية تفسيرًا إسلاميًا وقالوا لا بد من تطبيق الشريعة الآن وفورًا، مع الإبقاء على نظام الجمهورية والانتخابات والأحزاب، ومجلس الشعب.. إلخ.

قال فضيلته: الواقع أن دولتنا إسلامية بدون شك ولا ينقصها شيء على الإطلاق. فما هي شروط الدولة الإسلامية بالإضافة لما لدينا؟ في الواقع ليس هناك ما يسمى بالدولة الإسلامية، أو الدولة المسيحية أو الدولة يهودية.

قلت لفضيلته: ما زلنا نتأمل الأنظمة القديمة التي يريد البعض إحياءها بدعوى إقامة الدولة الإسلامية؛ هناك مسألة

القضاء عند تطبيق الشريعة الإسلامية، واعتبارها المصدر الأساسي والوحيد لكل قوانين الدولة. ماذا سيكون وضع قضاتنا؛ هل سيتم فصلهم جميعًا بحجة أنهم درسوا في كلية الحقوق؛ وهذه كلية قد أعلنت بعض الجماعات المتطرفة تكفيرها؛ لأنها تدرس القوانين الوضعية. هل سيشترط عندئذ أن تلغى كلية الحقوق، وتغلق أبوابها، ويعين جميع القضاة من خريجي الأزهر؟

أجاب فضيلته: في العصر الأموي كان القاضي أمينًا قضائيًا للحاكم؛ أي يقوم بالقضاء فيما يعرض عليه من الجنايات في نطاق الإدارة، وفي العصر العباسي ربطت وظيفة القضاء بالشريعة، وفُصل منصب القاضي عن الإدارة العامة، وأصبح مرتبطًا بالشريعة، وإلى جانب القضاء العادي كانت تقوم محكمة أخرى أعلى من ذلك؛ هي محكمة النظر في المظالم، وهي وظيفة تمزج ما بين سطوة السلطة ونصفة القضاء، ويحكم فيها بموجب السياسة، دون مراجعة الأحكام الشرعية. كان الحكم فيها يتم على أساس العرف، والعدل غير مقيد بالقواعد الفقهية، وعلى هذا أصبح القضاء مزدوجًا؛ شرعي يناقش الأمور المتعلقة بالدين (كالأحوال الشخصية،

والميراث، والوقف أمام المظالم)، ومدني لا يرتبط بالأحكام الشرعية.

ومن هنا نرى أن تطبيق الأحكام الشرعية في ذلك العصر لم يكن عامًا، وإنما كان محدودًا، وكان تنفيذ القصاص والحدود يرجع إلى الخلفاء وولاة الأمصار، الذين كانوا يحكمون برأيهم، ويراعون تعاليم القرآن والعرف القائم، ما دام لا يوجد ضدها اعتراض خلقي أو ديني.

المستشرقون موضوعيون:

قلت لفضيلته: لقد قضيتم فترة طويلة خارج مصر تعملون في الدعوة، وتشتركون في الحوار مع المستشرقين، وتتبادلون معهم الآراء؛ فكيف رأيت موقفهم من الإسلام، وما الذي استفدته من هذه الفترة؟

أجاب فضيلته: درست في مصر أكثر من ربع قرن في الأزهر، ودرست في كلية أصول الدين، ولكني بصراحة استفدت أكثر بسفري إلى الخارج؛ دراسات المستشرقين موضوعية، لا يهمها سوى الموضوع، أما فقهاؤنا فيهتمون أكثر باللفظ، ويهملون الموضوع. لقد درست في الثلاثينيات

والأربعينيات؛ وهو العصر الذهبي للمستشرقين، وع رفتهم عن قرب، واختلطت بهم واحدًا واح دًا؛ فوجدتهم في أكثرهم موضعيين، وقد أفادوا الدراسات الإسلامية كثيرًا.

لقد تغيرت عندي ملكة البحث؛ أصبحت أبح ث ع ن الحقائق الجوهرية. درست التصوف، وأصدرت عدة كت ب عنه، ودرست الفقه، وأصدرت عدة أبحاث فيـ ه. ك ل ه ذا درسته دراسة موضوعية، وعلى أسس علمي ة، ورأي ي أن الإعجاز البلاغي للقرآن ليس كل شيء فيه؛ بل م ا يهمن ا الأفكار، ولهذا نجد أن دراسات فقهائنا ليس لها ت أثير عل ى الشباب؛ لأنها تهتم بالبلاغة والمحسنات اللفظية، والإعج از اللغوي. لقد ترك انشغال الفقهاء بهذه الأمور فراغً ا كبي رًا لدى المسلمين؛ فأصبحوا يجهلون دينهم.

قلت لفضيلته: لعل هذا هو الس بب ف ي أن الأنظم ة الحاكمة التي رفعت راية الشريعة الإسلامية اس تطاعت أن تطبق على شعوبها ما تشاء من قوانين، دون أن تجد م نهم مقاومة؛ فهم يجهلون ما هو الصواب وما هـ و الخط أ، ولا يعرفون الفرق بين الإسلام الأصيل والإسلام الدخيل؛ لقرون

طويلة من التجمد الفقهي، وانشغال أغلب المتخصصين ف ي الجدل حول القشور والشكليات.

قال فضيلته: بعض الدول تدعي أنها أنظم ة إس لامية وهذا لا يمكن إثباته إلا بعد دراسة متأنية لهذه النظم، وف ي رأيي شخصيًا أن هذا خ روج ع ن مقتض يات العص ر. المفروض على المسلم أن يعاصر زمانه، بشرط ألا يخ الف المبادئ الإسلامية. بعض هذه الأنظمة في نظري لا تخ الف المبادئ الإسلامية فقط؛ بل والمبادئ الإنس انية الطبيعي ة، وأغلب الحكام "الإسلاميين" لو حكموا وفق القوانين المدني ة سيدانون، وسيفقدون قطعًا عروشهم، وكراسي الحكم.

الودائع والتوفير ليست ربا:

لم أستطع أن أنهي حديثي مع فضيلة الدكتور علي حسن عبد القادر، دون أن أسأله عن البنوك الإسلامية.

قلت: بنك فيصل الإسلامي الذي انتشر ت فروع ه في مصر لماذا لم تقبل السعودية فتح ف روع له فيها؟ ألا يتعارض هذا مع ادعائه بأنه المصرف الإس لامي الذي لا يتعامل بالربا؟

قال فضيلته: رفض السعودية لهذا البنك لأسباب سياسية، وفي السعودية بنوك أخرى عديدة تتبع النظام المصرفي العادي. البنوك الإسلامية فيها أمور كثيرة لا يمكن قبولها، ولكنه أفضل الشرور؛ فعلى الأقل نصفه خير، ولكنه ليس مائة في المائة صافيًا إسلاميًا، والبلاد الغربية تترقب ما يحدث لهذا البنك، والواقع إن البنوك الإسلامية غير قادرة على القروض وعلى الربا، والتعامل بها حسب النظام الجديد. لقد تعود الناس منذ أجيال عديدة على النظام القائم. إن وضع المسلمين في البنوك استفادة، ما دام لا يجهد المقترض (البنك)، ولا يستغله، وليس من الحكمة التنازل عن ربح أموالنا المشتغلة في التجارة. نظام التوفير ليس ربا، ما دام المتعامل قد ذهب طائعًا مختارًا، وسلم أمواله للبنك. كذلك نظام الوديعة ليس ربا، ما دام البنك هو الذي حدد الفائدة وليس المودع، أي إنك لم ترغمي البنك على سعر فائدة معين؛ بل هو الذي حدد هذه الفائدة على حسب ما أجري من دراسات وخطط اقتصادية. الفائدة هنا أرباح في الواقع.

والبنوك الإسلامية مضطرة للتعامل مع البنوك الأخرى (الربوية)؛ فمثلاً إذا كان عندهم زيادة مال وضعوها في بنك ربوي، ولكن بدون أخذ فوائد عنها.

قلت له بسرعة: أنا أرى أن هذا نوع من الغفلة أن أضع في بنك أجنبي (وهو ع ادة يه ودي) ملاي ين الـ دولارات والريالات والجنيهات، ثم أترك أرباح تشغيل هذه الملاي ين أو المليارات كي تضيع، ويستفيد منها من لا يستحق؟ لماذا لا تستغل في بناء المصانع والمساكن والم زارع.. إل خ. ف ي المجتمعات الإسلامية؛ هل هذا البنك الإسلامي الذي يجم ع أموال المسلمين إلى حد أن تفيض عن قدرات ه؛ ه ل ه و يشترط على البنوك "الربوية" الأخرى التي يضطر أن ي دع أمواله "الزائدة" فيها؛ أن تشغل هذه الأموال في المجتمع ات الإسلامية فقط؟ أين تذهب أموال المسلمين؟

بهذه الصيحة التي انطلقت من أعم اقي؛ اكتشـ فت أن هناك عشرات الموضوعات الجوهرية التي تحتاج إلى نقاش وجدل واجتهادات حاسمة، وأسفت لغياب صـ وت علمائن ا، وانشغالهم بأمور غير "ملحة" أو "مصيرية" أو "خطيرة"؛ مثل شعر المرأة، وصوتها، وخروجها للعمل، وتعدد الزوج ات،

وحق الرجل المطلِّق في الطلاق، ومثل ذقن الرجل وجلبابه، وهل أكل الحصى والطوب يفطر في رمضان أم لا.؟!

أعان الله علماءنا على مهامهم الشاقة، وأعاننا نحن على حيرتنا وفقرنا، والتخلف الذي يحاصرنا من كل الجهات.

د. عبد الله المشد

الحلال.. والحرام[4]

لم يعد الإنسان مخيرًا كما كان في سالف الزمان، لم يعد في قدرة المرء أن يهجر المجتمع ويصعد إلى قمة نخلة في جوف الصحراء ليعتزل الدنيا كرهبان القبط في عصر الاضطهاد، ولا أن يحتمي بخيمة في وادٍ سحيق كما كان المتصوفة العرب في العصر الثاني الهجري ببغداد يفعلون.

اقتحمت المدنية علينا بيوتنا، وزحف جيشها المنتصر على شكل الراديو أولاً، ثم المسجل، ثم التليفزيون، ثم الفيديو، والبقية في الطريق.

ولكن كيف يبقى المسلم أصيلاً طاهرًا عفيفًا، محافظًا على صلته القوية بربه ودينه الحنيف، وسط هذا الطوفان الهادر!

---

[4] نشر هذا الحوار في ١٤ يونيه ١٩٨٤ بمجلة صباح الخير.

إن الشباب في مصر هم أكثر الناس لهفة للعثور عل ى إجابة لهذا السؤال، ومنهم تندفع مئات بل آلاف الرسائل إلى الصفحات الدينية في الجرائد والمجلات.

وتأتي إجابات بعض المتفقهين على شكل ألغاز؛ فالإمام فلان يحرم كذا، والإمام علان يحلله، وكلاهما كان يعيش في القرن الثاني، أو الثالث الهجري!

ويقف الشباب حائرًا متحيرًا، وعقله يـ رفض أن يق ود حياته رجل أو رجال عاشوا منذ مئات الس نين، وتتصـ اعد صيحات البعض؛ وأين اجتهادات فقهاء عصرنا؟ هل هم أقل معرفة، أقل إيمانًا، أقل ذكاء من أولئك الأئمة القدامى؟

ويطالب أستاذ الأستاذة الدكتور علي حسن عبد القـ ادر رجال الدين من تلاميذه خريجي الأزهر أن يأخذوا "أجـ ازة قصيرة" من الماضي، وأن يولوا عقولهم شطر المستقبل.

ويعلن فضيلة الشيخ الباقوري أنه ليس من حق أحـ د أن يفتي على هواه، وأن الأمر أصبح يتطلب حلاً سـ ريعًا ينقـ ذ الأمة المسلمة من هذا المأزق، مؤتمر لكبار العلماء من كافة الأقطار المسلمة، لا تتوقف اجتماعاته؛ حتى يجمع العلمـ اء

على فتاوى لكافة المسائل المعاصرة؛ فيحرر المسلم من أسر الحيرة والضياع.

وفي مصر بالجامع الأزهر لجنة للفتوى، يرأسها عالم فقيه، على قدر كبير من سعة الأفق ورحابة الصدر؛ هو فضيلة الشيخ عبد الله المشد، يعاونه مجموعة من علماء الأزهر؛ وهذه اللجنة تكونت للإجابة على تساؤلات أفراد الشعب، أما المفتي فهو مختص بنظر المسائل الرسمية التي تحول إليه من الحكومة.

وقد بلغ من حيرة المسلمين وقلقهم على دينهم أن لجنة الفتوى تبحث يوميًا فيما بين مائة وخمسين مسألة!! فإذا كان أغلب هؤلاء من القاهرة ؛حيث يسهل الاتصال بالأزهر، فعدد الحائرين في الأقاليم الأخرى والأقطار العربية وبلاد المسلمين؛ لا شك أضعاف أضعاف هذا.

سألت فضيلة الشيخ عبد الله المشد: ما هو الحرام وما هو الحلال؟

قال فضيلته: هناك الحلال والحرام، والمباح. والحرام هو ما ثبتت حرمته بدليل قطعي الثبوت (أي في نصوص

القرآن والسنة المتواترة) وقطعي الدلالة (أي لا يدل على أكثر من معنى واحد)، وكل الأدلة غير ذلك فهي أدلة ظنية، لنا أن نختار منها ما يتفق ومصلحة العصر.

أما المباح؛ فهو نص يحتمل أكثر من معنى، أو هو الأمر الذي لم يرد فيه نص، أو هو ما تعارضت فيه الأدلة، أو ما اختلف فيه العلماء. ومن قواعد الإباحة اختلاط الحلال بالحرام؛ فهل يكون من باب الحرام أم الإباحة؟

الجواب: يكون من باب الإباحة.

قلت له: من المسائل التي يطلب منكم كلجنة أن تفتوا فيها؛ أعطنا مثالاً.

قال: واحد أرسل يسألنا؛ هل يشتغل في بنك أجنبي أم لا، علمًا بأن هذا البنك مثل كل البنوك، يشتغل في أعمال ربوية.

الجواب: يشتغل.. ففي العصر الذي نزل فيه القرآن لم يكن أحد في الجزيرة العربية يعمل بالربا سوى اليهود، ومع ذلك تعامل معهم رسول الله ﷺ؛ فالرسول مات ودرعه مرهون عند يهودي، لقاء جزء من الشعير أخذه وأطعم

أسرته به؛ فلو كان مال اليهودي حرام ما كان النبـ ـي قبلـ ـه، أكثر من هذا؛ يهودية استضافت رسـ ـول الله فـ ـذهب وأكـ ـل عندها، ولم يسألها كيف ذبحت؛ فدل ذلك علـ ـى أن أمـ ـوال اليهود حلال، وليست حرامًا، وأقل ما فيها أنهـ ـم يخلطـ ـون جزءًا من التجارة (وهي حلال)، بأموال محرمة (من الربا)؛ فاختلط الحلال بالحرام، فكان من باب الشبهة، والشبهة مـ ـن باب المباح؛ لذلك فعلها النبي، وفعلهـ ـا الخلفـ ـاء الراشـ ـدون أيضًا؛ فسيدنا علي رضي الله عنه استؤجر عنـ ـد يهـ ـودي، وكان يأخذ أجرًا منه، واليهود في تلك الفتـ ـرة كانـ ـت كـ ـل معاملاتهم ربوية، وكل تجارتهم في الخمر والخنزير؛ حتـ ـى وصـ ـفهم القـ ـرآن بـ ـأنهم: ﴿سَـ ـمَّاعُونَ لِلْكَـ ـذِبِ أَكَّـ ـالُونَ لِلسُّحْتِ﴾ (المائدة).

قلت لفضيلته: أصر طيارو شركة مصر للطيران علـ ـى الاستقالة الجماعية ما لم يصدر قرار بعدم تقديم الخمر علـ ـى طائراتها؛ بحجة أن مكسبها من هذا حرام، وهم سيقبضـ ـون مرتباتهم من المال الحرام؛ فهل كان معهم الحق في فـ ـرض رأيهم هذا على شركة عالمية تتعامل مع كل شعوب الأرض؟

قال فضيلة الأستاذ: الحرمة لا تتعلق بالأعيان (أي النقود)، وإنما بالعمل؛ فالأعيان لا توصف بالحل والحرمة. السؤال هو كيف وصلك المال؟ عن طريق السرقة؟ إذن أيهما حرام؛ المال أم السرقة؟

بيع الخمر حرام، وشربها حرام، ولكن العامل لا يُستأجر في مكان ليقدمها، هذا ليس من شأنه؛ وإنما هو يعمل ليأكل عيش؛ مثلما كان سيدنا علي يفعل مع اليهودي.

استطرد فضيلته: موقف هؤلاء الطيارين كان تورعيًا، أكثر منه حلالاً، ولكن الورع لا يكون أساسًا للأحكام العامة للشعوب والأمم؛ وإنما هو خاص بالفرد؛ فالمتورع أحيانًا يتورع عن فعل الحلال. إن الإعانة على محرم حرام، ولكن من الدرجة الثانية، وليست كمن يشرب الخمر نفسه؛ فشرب الخمر حرمة عينية.

قلت: هناك الحديث الذي يقول: ﴿لعن الله شارب الخمر وحاملها وساقيها﴾.

قال: بعض العلماء قال إن هذا الحديث يدخل في باب الزجر؛ للتخويف والتشديد للبعد عن الشرب، وليس لأن هذه

الأعمال حرام كشرب الخمر؛ فهو حرام، فالأحاديث أحادية، والأحادي دلالته ظنية، والظني لا يثبت محرمًا.

قلت: أعترف أن رأيك قد أدهشني؛ فقد تعودنا من علماء الدين أن يحرموا كل شيء تقريبًا؛ مما جعل الإسلام يبدو متزمتًا ومتشددًا، ويتصور من لم يستظل بظلاله الوارفة أنه دين بعيد عن روح العصر، لا يعترف إلا بالماضي فقط.

قال فضيلته: إن عالم الدين الذي يستسهل التحريم يخالف القواعد الشرعية والقواعد الأصولية التي قررها رجال الأصول الفقه الإسلامي، والآن نحن نذاس في الأرض، والاقتصاد الإسلامي يقضى عليه؛ إن لم نفهم الإسلام بروحه، وبالقواعد الجلية التي وضعها رجال أصول الفقه الإسلامي. إن أكثر الأزليين يخطئون في اختيار الأصعب، والقاعدة اختيار الأيسر؛ فنبينا نفسه تقول عنه السيدة عائشة: "ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما"؛ فإذا كان هناك رأيان؛ رأي بالحل ورأي بالحرمة؛ فنحن نتبع قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾. معني الحرج فسره رجال أصول الفقه أنه ما أصاب الإنسان من عنت وعسر ومشقة.

أين أئمة عصرنا؟

قلت لفضيلته: نحن الآن في نهاية القرن العشرين، والحياة تغيرت كلية عن تلك العصور التي بدأ فيها التفسير والاجتهاد والإفتاء؛ فأين أئمة عصرنا؟ لماذا لا يجتهد علماؤنا، ويعودون إلى أصول الدين من قرآن وسنة؟

قال: هذا واجب لا بد منه، ولكن العلماء يحجمون عنه حتى لا يتهموا بإشاعة الفساد، والسبب جهل المسلمين بدينهم. ولقد تنبه الشيخ شلتوت لهذا من قبل؛ فطالب الدولة بإنشاء معهد لدراسة الفقه، يشرف عليه عدد من علماء الإسلام الفاهمين لروح الإسلام ونصوصه، ولو حدث ذلك لكانوا طوروا التشريع الإسلام كله، وكنا سبقنا الدول المسيحية واليهودية في التشريع المعاصر.

قلت لفضيلة الشيخ عبد الله المشد: إن الضحية الأولى لهذه الأزمة بين الدين والمعاصرة هي المرأة المسلمة؛ فما زال بعض العلماء يتجاهلون التطورات الجذرية التي حدثت في شخصية المرأة على مدى ألف وخمس مائة عام، فغيرت من نظرتها لنفسها ومن علاقتها بالرجال وبالمجتمع.

قال: حتى لو عدنا للأئمة وللعصر الإسلامي؛ فسنجد أن المرأة يجوز لها أن تخرج لتعمل وتتاجر، وتزرع، وتشرف على أملاكها؛ فالمرأة المسلمة لها ذمة مالية مستقلة؛ فهي إذن مطالبة بأن تدافع عن حقوقها أمام القضاء، وتديرشئونها بنفسها. وقد كانت السيدة عائشة من أمهات المؤمنين، ومع ذلك كانت عالمة فاضلة، وكانت مرجعًا في الفتوى، والسيدة سكينة كان لها مجلس علمي في مصر هنا، تدرس فيه، وكانت لها آراء علمية ناضجة، وقد خاضت المسلمات الحرب، وحاربن في جانب الرسول، ودافعن عنه بالخناجر والأسلحة المتعددة. إذن لم يعد من الجائز أن نعود للقول بأن المرأة للبيت فقط.

قلت لفضيلته: هذا يجرنا للحديث عن قانون الأحوال الشخصية الأخير؛ إن الخلاف عليه بين علماء المسلمين يحدث بلبلة. فما رأيك كأستاذ وعالم ورئيس للجنة الفتوى في هذا القانون؟

قال بلا مواربة: أنا أرى أن كل ما جاء في قانون الأحوال الشخصية مطابق للمصلحة، ولرفع بعض الظلم

عن المرأة، وليس كل الظلم، وكل ما جاء فيه يتفق مع النصوص الفقهية وروح الشرع.

الزواج العرفي:

قلت له: من موقع فضيلتكم كرئيس للجنة الفتوى لا بد أنكم تلتقون بعشرات القضايا التي تستغل فيها المرأة؛ فكيف تكون فتاواكم؟

قال: هناك مسألة تزوج العرب بفتيات مصريات؛ فيستغلون فيها الفتيات وأولياء أمورهن وعائلاتهن، فيعقدون عليهم عقودًا عرفية، ولحاجة الأسرة الفقيرة يوافقون على هذا، ثم يمكث الزوج عدة أشهر مع الزوجة في مصر متمتعًا بها، وبالإقامة في منزل أهلها، ثم يسافر دون أن يطلبها لتعيش معه، أو يعود إليها، أو يرسل لها نفقة. مثل هذه الحالات مع ما فيها من مخالفات للقانون، ولما اتفقت عليه لجنة الفتوى مع وزارة الخارجية ووزارة العدل والداخلية؛ من وجوب التحقق من شروط لا بد منها؛ ولكن مع ذلك يصيب المرأة عنت ومشقة من تلك التصرفات؛ فهي لا يجوز لها أن تتزوج بآخر ما لم يطلقها الزوج السابق؛ فالعقد

العرفي تم شرعيًا بشهود وبمهر؛ فهي تصبح كالمعلقة لا زوجة ولا مطلقة.

بحثت في هذا الموضوع، ووجدت أن الشريعة لا تجيز بروحها العادلة الحقة أن تبقى المرأة على ما هي عليه مع خطأ فيها أو من أهلها. بحثت في حل يحقق انفصال وتفريق هذه المرأة من هذا الزوج؛ إذا كان القانون فهو لا يبيح لها رفع أمرها للقضاء، لأن القاضي لا ينظر في الزواج غير الموثق.

وجدت رواية عن الإمام أحمد بن حنبل، وعن الإمام مالك تنص على أن الزوج إذا ترك زوجته أربعة أشهر قاصدًا الإضرار بها من حيث النفقة والحياة الجنسية؛ فإنها ترفع الأمر القاضي فيطلقها القاضي.

وهناك رأي للإمام أبو حنيفة يقول: إن المرأة التي حلف عليها زوجها ألا يعطيها حقها الجنسي مدة أربعة أشهر؛ فهي تطلق دون رفع الأمر إلى القاضي.

وفقنا بين الرأيين؛ قاعدة أحمد وقاعدة مالك التي تقول: "إذا تزوج الرجل امرأة ثم تركها دون حلف فهي تعامل

معاملة المرأة التي حلف عليها زوجها، ولكنهم ا يشد ترطان رفع الأمر للقضاء". فحلاً للمشكلة نقول: "تطلق هذه المر رأة على مذهب أبي حنيفة القائل بمضي المدة. من ناحية أخرى هناك رأى للإمام يقول: "إذا تعذر رفع الأمر إل ى القض اء ليحكم فيه بالعدل والحق؛ تشكلت لجنة من علماء المس لمين لتقض ي بم ا يح ق الح ق. ولم ا كان ت ه ي ممنوعة؛ لأن العقد العرفي لا ينظر فيه قاض ي الأح وال الشخصية، ولما كان الدين الحنيف لا يرضى للمرأة أن تبقى معلقة؛ لا مطلقة ولا زوجة؛ إذن نلجأ لتشكيل لجنة للتفرق ة بينها وبين هذا الزوج.

سألت فضيلته: هل يُلزم القاضي بالأخذ بهذه الفتوى؟

قال: الفتوى ليست ملزمة؛ وإنم ا الملـ زم القاض ي، والفتاوى اختيارية، لكن هذه الفتوى رفعت إل ى المح اكم؛ فحول القاضي القضية بالفتوى إلى وكي ل نياب ة الأح وال الشخصية؛ فرأي أنها فتوى تحقق العدل والحق، ووافق عليها ورفعها إلى القاضي؛ فقضى بصحتها.

قلت لفضيلته: بعض العلماء ممن أطلقت عليهم ص فة "المتورعين" أو "الأزليين" أو "السلفيين"؛ يفتون على صفحات

الجرائد بأن الخطبة حرام؛ مما جعل عائلات كثيرة تجبر فتياتها على الزواج دون سابق معرفة أو اختيار، وتحدث الآن أعلى نسبة في الطلاق عرفها المجتمع المصري؛ نتيجة لهذا، ولأسباب أخرى عديدة.

قال: التشريع يجب أن يبحث مصلحة المجتمع الإسلامي. وقد عرضت علينا قضية هي أصدق مثال على ما يحدث في مجتمعنا هذه الأيام من اضطراب وبلبلة. طبيب من الجماعات الدينية تقدم لخطبة بنت تاجر كتب. وافق عليه التاجر لأنه رآه قد أطال ذقنه، وحسب أن هذا دليل التدين، بعد الخطبة طالب الطبيب بعقد زواج عرفي على خطيبته ليسمح له أن يختلي بها؛ لأنه يرى – كمتدين – أن الاتصال عن طريق الخطبة غير مشروع، ولأن أبا الفتاة طيب ومتدين أيضًا؛ فقد وافق وعقد العقد العرفي. وفي يوم دعا الطبيب لغداء؛ فطالب الاختلاء بزوجته، وخلف باب مغلق بدأ يسرد على سمعها الواجبات والنواهي؛ حتى أصاب رأسها بالصداع، واقتنعت تمامًا باختلال عقله، بعد هذه الجلسة الطويلة رفض الطبيب الجلوس إلى مائدة الغداء

وانصرف، وعلى الفور صرحت الفتاة لأبيها بإصرارها على الانتحار لو أجبرت على الزواج من ذلك الرجل.

أرسل الأب صديقًا كان واسطة الزواج، يخبره بأنها غير مستعدة لأن تصبح زوجته، وطالبه بالطلاق. رفض الطبيب وقال إذا كانت ترغب الطلاق؛ فعليها أن تفدي نفسها، وكان قد دفع ثلاثة آلاف جنيه مهرًا؛ فعرض الأب أن يردهما ستة آلاف. رفض الطبيب العرض، وطالب بمائة ألف جنيه. لجأ الأب لأعضاء الجمعيات الدينية، لكن تدخلها لم ينفع. عقدت لجنة تحكيم؛ مندوب من قبل الزوج، ومندوب من قبل الزوجة، عرض مندوب الزوج النزول بالمبلغ إلى عشرين ألف جنيه، ولكن الأب استكثر هذا المبلغ؛ فرد الطبيب: حيث إنكم لم ترضوا برأي الحكم الذي أرسلته؛ فأنا عدت للمائة ألف. وأخيرًا لجأ الأب للجنة الفتوى.

وضعنا مذكرة استشهدنا فيها بحادثة امرأة ثابت بن قيس التي رواها البخاري؛ حيث قال ﷺ لها: ﴿أتردين عليه صدقته؟﴾ قالت: "أردها وأزيد"؛ فقال النبي ﷺ: ﴿أما الزيادة فلا﴾. إذن الزيادة غير مشروعة، وتصرف هذا الطبيب غير شرعي. وإذا كان الأمر لا يمكن عرضه على

القضاء لعدم الاختصاص؛ فالدين لا يرضى أن تبقى المرأة معلقة مدى حياتها، لا متزوجة ولا مطلقة. طالبنا بتشكيل لجنة من بين العلماء لتقضي ما يحكم به الدين، وقضت اللجنة بالتفريق دون الرجوع إلى الزوج.

العصمة:

قلت لفضيلته: لو كانت الفتاة احتفظت بالعصمة لما حدثت كل هذه المتاعب، ولكن للأسف الشديد مازال مجتمعنا يرفض عصمة المرأة، على الرغم من شرعيتها، بحجة أن التقاليد والعرف في المجتمع لا تقبل هذا.

قال فضيلته: مذهب الإمام أبو حنيفة أنه يجوز في عقد الزواج للمرأة أن تشترط العصمة لنفسها أيًا كان الزواج موثقًا أم عرفيًا، ولو كان المسلمون يعرفون أصول دينهم لما ظهرت مشاكل كثيرة؛ لعرفوا ما هو الحرام وما هو الحلال وما هو المباح، ولما وقع المجتمع الإسلامي في هذه الأزمنة، ولكنا أسعد المجتمعات كلها.

د. محمد أحمد خلف الله

(١) حل مشاكلنا المعاصرة.. بالعقل[5]

ليس ثمة شك في أن التيارات الفكرية التي يم وج به ا مجتمعنا اليوم؛ إنما هي دليل ثراء ثقافي، وعلامة طيبة م ن علامات الديمقراطية التي بدأ يتنفس بعمق وش وق هواءه ا المنعش، ويتعطش للمزيد منه. ومهما تعارضت هذه الأفكار أو تصارعت فلا خطر ما دامت لا تخرج عن إطار التفاعل الفكري، وتتحول إلى أسلحة تضعها قوى خارجية في أي دي المخربين والفاشلين، والعاجزين عن تحقيق أحلامهم بالوسائل الشريفة.

وإذا كان للتطرف الديني ميزة؛ فلا شك أنها تتمثل ف ي رد الفعل العقلاني، الذي راح يجابه ه بالحج ة، ويقارع ه بالأدلة العقلية والنقلية، ونتج عن هذا عودة لتراثنا الإسلامي وتنقيب بين كنوزه، والفوز بلآلئ وجواهر فكري ة كن ا ق د أهملناها في رحلة التغريب الت ي س اقنا إليه ا الاح تلال

---

[5] نشر هذا الحوار في ١٥ مايو ١٩٨٦ بمجلة صباح الخير.

الأجنبي. لقد عرفنا الطريق إلى الجذور الأصلية لحضارتنا ويبقى أن نعرف كيف نتعامل مع هذه الجذور، ومع ما نبت عنها وتفرع منها.

بقي أن نستفيد من التطور الهائل في العلم لنكشف ما يحيط بشجرتنا الوارفة من أغصان حقيقية، وما يتسلق على جذعها ويخنق فروعها من نباتات متسلقة، وأخرى شيطانية.

من أجل هذا كان حديثي مع الدكتور محمد أحمد خلف الله الأستاذ بكلية الآداب، وبمعهد الدراسات العربية، ورئيس تحرير مجلة اليقظة العربية؛ صاحب الأبحاث المعروفة والآراء الجريئة، والمتخصص في الدراسات القرآنية.

قلت للدكتور خلف الله: كنت أول من سلك المنهج الأدبي في الدراسات القرآنية، وخضت معركة ضارية للدفاع عن موقفك هذا؛ فما الذي دفعك لهذا الطريق، وأنت خريج كلية الآداب، وليس الأزهر؟

قال د. خلف الله: بدأت الدراسة الأدبية وأنا طالب في كلية الآداب؛ تأثرًا بالأستاذ الذي كان يدرس لنا؛ وهو الشيخ

الأستاذ أمين الخولي، الذي كان يدرس القرآن الكريم دراسة أدبية، وليس كما يدرسه المفسرون الآخرون.

كان الشيخ الخولي يقول لنا: هناك م ن درس القـ رآن الكريم من الناحية اللغوية، وآخرون درسـ وه م ن الناحيـ ة الفلسفية، وآخرون تفحصوه من الناحية النحوية واللغوية؛ أما نحن فسندرسه من الناحية الأدبية.

الدراسات والشائعات:

قلت: بماذا تفسر الضجة التي قوبلـ ت بهـ ا رسـ التكم للماجستير عام ١٩٤٢ حول الجدل القرآني، على الرغم من حصولكم على درجة الامتياز مع مرتبة الشـ رف الأولـ ى؛ أليس هناك تناقض واضح في أن يحصل طالب علـ ى هـ ذه الدرجة العالية من اللجنة المختصـ ة، ثـ م يواجـ ه العلمـ اء المتخصصون ما جاء في رسالته برفض واحتجاج.

أجاب الدكتور خلـ ف الله: تفسـ ير تلـ ك الضـ جة أولاً الخلافات التي كانت موجودة وقتئذ بين الأساتذة، ثانيًا وهـ ذا هو الأهم أن كثيرًا من الاعتراضات لم تكـ ن قائمـ ة علـ ى أساس؛ لأن كل ما كتبت اعتمدت فيه على المصادر الأصلية؛

مثل تفسير الطبري، وتفسير الرازي، والنيسابوري والزمخشري، وأيضًا على تفسير المنار للشيخ الإمام محمد عبده. وفي رأيي أن هذا التفسير الأخير أهم منها جميعًا؛ لأنه سلك المنهج الأدبي والاجتماعي في تفسيره للقرآن الكريم، وقد نبهتني تلك الضجة في وقت مبكر من عمري إلى حقيقة خطيرة؛ وهي أن أغلب المعترضين بنوا اعتراضاتهم على الشائعات؛ فبعضهم لم يقرأ رسالتي ولكنه اعترض عليها رغم جهله بها، والعديد منهم لم يكونوا قارئين لكتب الأقدمين، وكانوا يعترضون عن جهل، والنتيجة أنني دخلت ميدان الدراسات الدينية.

قلت للعالم الكبير: هذه الحكاية تذكرنا بأزمة الدكتور طه حسين، على أثر صدور كتابه "الشعر الجاهلي"؛ فما الفرق بين ما انتهت إليه دراستك، وما خلص إليه الدكتور طه حسين؟

قال د. محمد أحمد خلف الله: قلت في دراستي إن القصص القرآني لا يؤخذ منه التاريخ؛ وإنما يعمد فيه إلى أشياء أخرى؛ كشرح أمور تخص الدعوة الإسلامية، وإعطاء العظة والعبرة، وتوضيح صورة الصراع بين الأنبياء، ومن

خالفوهم في الرأي، والإشارة لوسـ ـائل اسـ تمرار الرسـ ـالة، وكيف تؤتي ثمارها.. إلخ.

أما الدكتور طه حسين؛ فكان يدرس الشـ ـعر الجـ ـاهلي وقال إن كثيرًا منه وضع بعد عصره، وكان يشكك في بعض مرويات الشعر الجاهلي. أنا لم أشك في الروايات القرآنيـ ـة، وإنما تناولت المصحف الكريم على أنه كتاب الله، وأخـ ـذت أبحث في قصصه، والأهداف منها. والجديد الذي توصـ ـلت إليه، ولم يلتفت إليه أحد من قبل؛ أن كل قصة لأي نبي فـ ـي أي سورة من سور القرآن هي قصة مسـ ـتقلة، بينمـ ـا هـ م يجمعون كل ما دار حول هذا النبي، ويتخذونه قصـ ـة لهـ ذا النبي من البداية للنهاية؛ ذلك هو المسلك التاريخي. أما أنا فقد اكتشفت أن هناك أهدافًا لقصص أخرى عن نفس النبي فـ ـي سور أخرى؛ وهذا يعني أن كل قصة بنيت بناءً مختلفًا لكـ ـي تؤدي هدفًا مختلفًا؛ وهذا يفسر الاختلاف من الناحية الأدبيـ ـة واللغوية في السور المختلفة. مثلاً قصة سيدنا موسـ ـى فـ ـي سورة "الأعراف" ليست كقصته في سورة "الأنفـ ـال"، كـ ـذلك الأمر بالنسبة لسيدنا إبراهيم، وهكذا.

سألت الدكتور خلف الله: هل تختلف شخصية الأنبيـاء في كل قصة؟

أجاب: لا الشخصية هي هـي.. لكن جانبًا من الحـوار ومن القصة يختلف؛ فليس من الضروري أن هـذه القصـة تكمل تلك، بل أحيانًا يكونان مكررين في موقف واحد، بينما الألفاظ المعبرة تختلف.

سألته: هل وجدت تعارضًا أو تناقضًا في الأحداث؟

أجاب: لا لم أجد تعارضًا ولا تناقضًا، لكن السؤال الذي حاولت الإجابة عنه كان؛ ما هو المنهج الذي يجب أن يسلك لدراسة هذه القصص؟ وتوصلت إلى أن المنهج التـاريخي لا يصلح؛ لأنه لن يوصلنا لشيء، ولكن يجب أن ينظـر إليهـا كقصص، وأن كلاً منها له سياق وله هـدف مختلـف، وإن كانت تدور حول شخصية واحدة.

إن الله سبحانه وتعالى حينمـا أنـزل القـرآن الكـريم في مكة كان يهدف إلى تخويف الكفار، وحينما أنزل الآيـات في المدينة أصبح الهدف شرح مقررات الدعوة الإسـلامية. إن معرفة سبب نزول الآية مهم جدًا لفهمها؛ فإذا جاءت قصة

نبي في السور المكية، وجدنا الحوار فيها يسري على النبي؛ لما يراه من مواقف المشركين منه، وليعرِّفه ما لاقاه الأنبياء الآخرون وما حدث وكيف، أو لماذا؛ مثلما يحدث معه، وهكذا.

القرآن والعلم:

قلت للدكتور محمد أحمد خلف الله: خلاصة الأمر أنك ترى أن القرآن الكريم ليس بالضرورة مصدرًا أساسيًا للتاريخ. ما قولك فيمن يتخذون كتاب الله مصدرًا أساسيًا للعلم؟

قال: يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ وقد اختلف علماء الإسلام حول المقصود بهذه الآية. رأيي أنها تتعلق بالدين؛ سواء ما كان يخص العقيدة أو العبادات؛ لذلك من آخر ما نزل في القرآن قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾. هذا من ناحية الدين، أما من ناحية الدنيا فالأمر متروك للعقل البشري، وأول الأمور التي تركت للعقل البشري هو سؤال: من يخلف رسول الله ﷺ؟

فليس هناك نص قرآني في ذلك، وقد اجتهد الصحابة بعد أن اختلفوا في سقيفة بني ساعدة، ثم انتهوا إلى اختيار أبي بكر الصديق.

لو كان هذا الأمر من الدين لما سكت عنه الله؛ لأنه سبحانه لا ينسى ولا يهمل شيئًا دينيًا، إنما ترك هذا الأمر قصدًا ولم يكن وحده، وإنما حينما يقول الله لنبيه ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ ﴾ ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ ﴾؛ فمعنى ذلك أن هناك أشياء تركت للنبي وللمسلمين يعملون فيها العقل ولا ينتظرون النص. الإسلام نفسه بني من البداية على أن مصادر التشريع أربعة؛ الكتاب والسنة (وهذان يعبر عنهما بالنص)، ثم الإجماع والقياس (وهذان يعبر عنهما بالاجتهاد)، فما دام هناك اجتهاد في الإسلام؛ فهذا يعني أن العقل البشري يتقدم ليحل مشكلات الحياة، وهذا ما انتهى إليه كثير من المفسرين.

قلت للمفكر الإسلامي د. خلف الله: لكم مؤلفات عديدة تدور كلها حول القرآن وتستقي منه؛ مثل "القرآن ومشكلات حياتنا المعاصرة"، و"القرآن والدولة"، و"القرآن والثورة الثقافية"، و"الأسس القرآنية للتقدم"، ثم "مفاهيم قرآنية"،

وغيرها. فما رأيك في اتجاه بعض الجماعات الدينية إلى نبذ دراسة العلوم الدنيوية كالاقتصاد والسياسة، وغيرها، والاكتفاء بالعلوم الدينية، على اعتبار أنها تحوي كل ما يحتاجه الإنسان في يومه وغده؟

قال: كثير من الأمور المعاصرة لا نجد لها أساسًا في القرآن الكريم؛ مثل علوم الهندسة والاقتصاد والعلوم الاجتماعية، كلها متروكة للعقل البشري، والانصراف عنها فيه تعطيل للملكات التي خلقها الله في الإنسان ووهبها له؛ فهل أعطى الله العقل للإنسان ليلغيه أم ليستخدمه؟ إن المولى سبحانه وتعالى هو الذي خلق العقل، وهو الذي حكم العقل في كثير من الآيات القرآنية؛ فهذه ملكة أو قدرة أو طاقة وهبها الله للإنسان ليستخدمها في الأمور الحياتية والدينية.

قلت للدكتور خلف الله: لكن هناك من يؤمنون بأن العقل البشري محدود الإدراك، وعلى هذا الأساس يفرضون وصايتهم على الناس.

قال: هناك أمور لا يستطيع العقل أن يدركها؛ وهي المتعلقة بالغيبيات وبالمعتقدات الدينية، وأمور أخرى لا دخل للعقل فيها؛ كالعبادات، وهي حق الله على عباده فرضه

عليهم، وهو الذي قدر أوقاته وأزمانه وكل شيء فيه، وقد أجمع علماء الدين على أن الإنسان لا يكلف إلا إذا كان عاقلاً بالغًا؛ أي كان أهلاً لتحمل المسئولية، وبالتالي فالمسئولية فردية، والذي سيحاسب الإنسان فيها هو الله؛ ولذلك في هذين النوعين (المعتقدات والعبادات)، وحتى في القرآن الكريم؛ لم يمنح النبي ﷺ حق عقاب المخطئين، فيقول له تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ﴾ (الغاشية)، ويقول ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ (النساء)، ويقول:﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ (البقرة)، ويقول: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ (الغاشية)؛ فليس من حق أي جماعة دينية أن تعطي لنفسها حقًا لم يكن إلا لله سبحانه وتعالى.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

قلت: إن هذا يعيدنا مرة أخرى إلى القرآن الكريم الذي تخصصت فيه، وتبحرت في دراسته؛ فكل من يفرض وصايته على المسلمين يرجع إلى الآية ١٠٤ من سورة آل عمران التي يقول فيها الحق تعالى وتبارك: ﴿وَلْتَكُن مِّنْكُمْ

أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

أجاب المفكر الإسلامي: نعم لقد كان النبي ﷺ يفعل هذا؛ كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ولكن السؤال هو؛ هل من حق هؤلاء أن يرغموا الناس؟ الإجابة: لا إكراه في الدين. من حقهم أن يعظوا الناس، ثم يقفوا عند هذا الحد؛ لأن القرآن الكريم كان يقول للنبي: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ (الرعد)، ﴿إِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾؛ أي ما عليك إلا البلاغ، فليس من حق أي جماعة أن تفعل ما لم يفعله النبي، يدَّعون أن هذا هو الدين.

قلت: إن هذه الجماعات الدينية تعتمد في أفكارها ونظرياتها على بعض مفسري القرآن من القدامى؛ مثل أبو الأعلى المودودي، وابن تيمية، وغيرهما.

قال: يجب أن يعلم هؤلاء الناس أن الدين لا يكون إلا من عند الله. التزامي بما يقوله المودودي وابن تيمية وغيرهما ما هو إلا التزام أدبي، حتى ولو استند إلى نصوص قرآنية؛ فالمسلم يلتزم بالنص القرآني وليس بتفسير إنسان آخر له؛ فنحن ملتزمون بما ورد فيه نص واضح صريح

قطعي الدلالة، وورد مورد التكليف. كيف يكون م ن ح ق الفقهاء القدامى أن يجتهدوا ولا يكون ذلك من حقنا نح ن أيضًا؟ ثم إذا كان ليس هناك إكراه فيما جاء م ن عند الله؛ أيكون هناك إكراه فيما جاء عن المودودي؟! ل يس معقولاً هذا..

قضية المرأة:

قلت: إن مشكلة الخلط بين النص الإلهي كما ورد في القرآن الكريم، وما بين تفسيره كما سمحت به القدرات المحدودة لزمان ومكان وعقلية المفسر القديم؛ تتضح بجلاء في موقف تلك الجماعات الدينية من المرأة، لقد تأثروا بأفكار فقهاء عاشوا منذ مئات السنين؛ أيام الجواري والمحظيات والعبيد، أيام الفوارق الاجتماعية وتفشي الجهل بين العامة؛ باختصار كانوا يعيشون في أزمنة لا وجه للشبه ولا المقارنة بينها وبين زماننا هذا.

قال د. خلف الله: موقف القرآن الكريم من المرأة كان موقفًا في عصر معين، ووضعت تلك القواعد لعصر معين، ومن الممكن جدًا أن مثل هذه الأشياء قد لا يسمح العصر

الذي نعيش فيه بتطبيقه؛ فمثلاً حد الزنا له شروط ولا بد من أربعة شهود على واقعة الزنا. اليوم في العصر الحديث توجد مبانٍ ولا توجد خيام كما كان الحال وقت نزول الآية، وبالتالي أصبح من المستحيل تحقيق الشروط؛ فالمساكن الحديثة في العمارات والشقق تجعل توافر الشروط مستحيلاً، كذلك لم يعد أحد يجرؤ على اقتحام بيوت الناس، والعلاقات الاجتماعية أصبحت مختلفة تمامًا؛ فهل نترك الزنا بلا عقاب، أم نفكر في عقاب جديد، وفي شروط جديدة تتفق مع العصر؟!

صحيح أننا سنبتعد عن التطبيق الحرفي للنص القرآني الواضح، ولكننا نفعل ذلك إحياءً للإسلام، وليس العكس.

قلت بسرعة: ولكن أليس القرآن لكل زمان ومكان؟

أجاب: القرآن لكل العصور ولكل الأزمنة فيما يخص المعتقدات الدينية والعبادات، وليس فيما يخص المعاملات؛ في هذه لا نأخذ منه سوى المبادئ العامة، فالمعاملات تخص علاقة الإنسان بالإنسان، وما دام الإنسان يتطور فلا بد أن تتطور هذه المعاملات لتتفق مع تطور الناس.

هناك مثل آخر أحب أن أسوقه لأدلل عل ى كلام ي؛ هناك نص قرآني واضح في كيفية توزيع الغنائم بعد الحرب على الجند. هذا النص أصبح من المستحيل الأخذ به، وك ل الدول الإسلامية اليوم لم يعد لهم حيلة في مخالفته، والس بب أن طبيعة الجيوش وطبيعة الحروب قد أصبحت مختلفة تمامًا عما كانت عليه وقت نزول الآية، يومها كان النظ ام يعتم د على تطوع الأفراد؛ فيأتي كل واحد ومع ه س يفه وفرس ه وأتباعه، ليجاهد في سبيل الله، ثم بعد الحرب توزع الغن ائم بقدر ما أنفقوا من جهد ومن مال. اليوم أصبح للدول جيوشها المنظمة، وأصبحت الأسلحة دبابات وصواريخ وط ائرات، وبالتالي لم تعد الدول ملزمة بتوزيع الغنائم على الجند؛ لأنها هي التي تنفق وليس هؤلاء. وهكذا نرى أن ما هو من شئون الدنيا متغير بطبعه؛ علاقة الرجل والمرأة، وعلاق ة الف رد بالمجتمع، والمواطن بالدولة، والحاكم بالمحكوم.. إلخ؛ كلها تدخل في باب المعاملات. وفي هذا قال النبي ﷺ للمسلمين: ﴿أنتم أعلم بشئون دنياكم﴾؛ أي إنه ترك لهم حرية تنظيم تلك المعاملات، على عكس العبادات؛ وهي التي تختص بعلاق ة الإنسان بربه، فهذه لا يسمح بتغييرها، ولا تطويرها مطلقًا.

قلت: أسئلة كثيرة ما زالت تبحث عن إجاباتها حول قوانين الأحوال الشخصية. ما هي القصة الحقيقية وراء هذه القوانين؟

لقد ارتفعت أصوات راعدة متوعدة بالويل والثبور وعظائم الأمور؛ لأن القرار ٤٤ لسنة ١٩٧٩ مخالف للشريعة الإسلامية، وكل من يطبق نصوصه أو يدافع عنها كافر وفاسق وظالم.

وردت أصوات أخرى تنفي التهم عن ذلك القرار، وتؤكد أنه وإن خالف بعض أحكام الفقهاء، إلا أن روحه تتمشى مع مبادئ القرآن والسنة.

وعلى الرغم من علو ضجيج الأصوات المتوعدة، وخفوت الأصوات المدافعة؛ إلا أن المواطن العصري لم تعد "تهوشه" تلك الأساليب العكاظية، ولم تعد ترهبه الكلمات الرنانة التي تشبه الطبل الأجوف؛ تصم الآذان، ولا تتغلغل إلى العقل والوجدان.

وانتهز الكثيرون الفرصة ليخلقوا "مولدًا" يشتمون فيه المرأة، ويسخرون من المحاولات الجادة التي قادتها

بعض المثقفات لتجميع الكلمة وتوحيد الصـ فوف، ووصـ ل التهويل والإثارة إلى حد تسمية ما حـ دث بثـ ورة النسـ اء، وانحدر البعض إلى قاع السطحية والسذاجة فوصف الأمـ ر بأنه صراع بين النساء والرجال.! بعيدًا عن هـ ذا "المولـ د" الإعلامي عكفت على كتب التاريخ أقرأ وأبحث عن الحقيقة، ثم التقيت ببعض الشخصيات لأناقش معهم ما وراء الحقيقة.

وارتفع صوت يقول بكل شجاعة: أنا أتحدى المهاجمين للقانون؛ فليس فيه أي مخالفة لنصوص القرآن.

التقطت خيط الحديث ومضي د. أحمد خلف الله: أنا أحد واضعي هذا القانون مـ ع المستشـ ار العقـ اد، والمرحـ وم أنور أحمد، ثم راجعته لجنة مكونة من الدكتور النمر، وشيخ الأزهر، والمفتي، ووزير الأوقاف في ذلك الوقت.

ورأيت أن ندخل في الموضوع مباشرة.

حول تعدد الزوجات:

قلـ ت: قـ الوا إن إخطـ ار الزوجـ ة بـ زواج زوجهـ ا من أخرى يقيد حرية الرجل في التعدد؛ وهو ما أباحـ ه لـ ه الشرع.

أجاب: الإمام محمد عبده ورشيد رضا يذهبان إلى أن التعدد يدخل في دائرة الحرام، ودليلهما الآية القرآنية ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾(النساء)؛ إنهما يقولان: ولن تستطيعوا أن تعدلوا خبر من الله، وهو صادق ولا سبيل إلى الشك في صدقه، وعلى هذا الأساس يكون عدم العدل هو المتحقق. وما دام الشرط هو العدل بين الزوجات؛ فإذا انتفى الشرط لا يصح التعدد، وانتهى كل من الإمام محمد عبده ورشيد رضا إلى أن إباحة التعدد لا تكون إلا عند الضرورة فقط.

قلت: إذن فتقييد حق الرجل في التعدد وارد وليس حرامًا؟

قال: القاعدة الأصولية المستمدة من القرآن الكريم "إن الضرورات تبيح المحظورات"، وعلى هذا الأساس يمكن أن يُمنع التعدد بواسطة قانون الأحوال الشخصية، إلا إذا كانت هناك ضرورة. وعلى القانون أن يحدد الضروريات التي يجوز فيها التعدد، أما الأصل فهو عدم تعدد الزوجات، وفي مثل ظروفنا الاجتماعية التي نحاول فيها تنظيم الأسرة؛ يكون منع التعدد ضرورة.

قلت في دهشة: ولماذا لم تضعوا ذلك في القانون؟

قال: فضلنا أن ننتظر قليلاً.

ثم استطرد: إخطار الزوجة له سببان؛ الأول منهما أنها هي التي سوف يقع عليها الضرر من الزوجة الثانية التي تسمى بالضرة؛ فالضرر واقع، وإخطارها لهذا السبب، وقد ترى أن تبقى لأن هناك أضرار أشد وأبقى؛ فمن حقها أن تختار أخف الضررين، ومن المعلوم أن من حق المرأة أن تفسخ عقد الزواج، كما أنه من حق الرجل أن يطلق.

السبب الثاني أن بعض الرجال يخفي الزواج الثاني، ويترتب على ذلك بعد وفاة الزوج الاختلاف حول الميراث، ورفع الدعاوي، والتقاضي، والعداوة بين الورثة الذين هم في الأصل إخوة.

وظاهرة إخفاء الرجل الزواج بأخرى تدل على أنه يعلم أنه يقوم بأمر له فائدة في إخفائه؛ وهذا يدل على أنه يعلم إن إظهار الحقيقة يلحق به هو الضرر؛ أي إنه عمل لا يصح عمله فيخفيه، وهذا سر ثورة الرجال.

قلت: هناك من يقول إن إخطار الزوجة اسـ تئذان، وإن هذا ضد الشريعة؟

قال: ليس هناك نص قرآني ضد إخطار الزوجة الأولى، بل بالعكس لا بد من إشهار زواج الثانية، وسيصـ ل الخبـ ر للأولى قطعًا، وزمان كان من المستحيل الإخفاء، وفي الريف حتى اليوم أي واحد يتزوج لا بد أن تعرف القريـ ة كلهـ ا؛ فالمشكلة حضارية فقط.

وحضانة الأبناء:

قلت: ارتفعت بعض الأصوات تتهم القـ انون بـ التحيز للمرأة؛ لأنه أعطى المطلقة الحاضنة الحـ ق فـ ي الاحتفـ اظ بالشقة بعد الطلاق.

قال: أصلاً لا بد أن ينفق الرجل علـ ى أولاده وعلـ ى الحاضنة، ولا بد أن يوفر لهم السكن؛ هذا هو الشرع. وفـ ي هذه الأيام أصبح الزوج يطـ رد زوجتـ ه وأولادهـ ا، مـ ع أن الأولى في زمن يتعذر فيـ ه السـ كن أن يكـ ون السـ كن للحاضنة والأولاد.

قلت: في مجتمع يشجع المرأة على العودة للبيت وترك العمل؛ كيف يسمح القانون بطرد المطلقة غير الحاضنة م ن بيتها، وإعطائها نفقة لسنوات محدودة؟

أجاب: هذه مشكلة الشئون الاجتماعية، وعلى الدولة أن توفر السكن للمطلقات غير الحاضنات. أما الزوج فهو ملزم بسكن أولاده، وبتوفير هذا المسكن، وه ذه أيضً ا مش كلة حضارية.

قلت للدكتور محمد أحمد خلف الله: في القانون الق ديم حُدد سن حضانة الولد من سبع سنوات إلى تس ع س نوات، والبنت من تسع سنوات إلى إحدى عشرة، رفعها القرار ٤٤ لسنة ٧٩ إلى ١٦ سنة للولد، وحتى الزواج للبنت.

معنى ه ذا أن آلاف البن ات والأولاد أص بح عل يهم أن يعودوا فورًا لحضانة آبائهم وزوجات الآباء، وهؤلاء هم الضحايا الحقيقيون لإلغاء القانون؟

قال: هنا لا يوجد خلاف شرعي.. فالقرآن ل م يح دد الحضانة؛ وإنما حددها الفقهاء، ونحن نظرنا إل ى أن ص لة البنت بأمها أقوى من صلتها بزوجة أبيها.

قلت للدكتور خلف الله: في القرار ٤٤ لسنة ٧٩ أضيف ما سمي بنفقة المتعة؛ وهذه لم يكن لها وجود في القانون القديم، وستحرم منها الزوجة بعد إلغاء القرار؟

قال: أولاً القرآن يسمي النفقة والمهر بالمتعة، وقد حددت شرعًا بثلاثة شهور، إلا إذا كانت حاملاً؛ فتأخذ المطلقة نفقة حتى الوضع، ثم تأخذ نفقة أثناء الحضانة.

ونحن إذا تجاوزنا هذه الحدود لا نخالف الشرع، ولكن نخالفه إذا قللنا النفقة؛ فالظروف الاجتماعية تحتم حماية المرأة، لذلك خلطنا المسائل الاجتماعية بالشرعية، ولم ننتقص من حق الشرع، وإنما زودنا الحقوق الاجتماعية للمرأة.

وزيادة سن الحضانة للبنت يطيل أمد النفقة لأمها، وأيضًا للحد من الطلاق؛ لأن الرجل يتريث عندما يشعر أن الطلاق سيكلفه كثيرًا.

العصمة في يد الزوجة:

اقترح بعض الفقهاء أن تتخلص المرأة من تعسف القانون الجديد وقصوره في مواضع كثيرة؛ بأن تضع شروطًا

في عقد الزواج تؤمنها؛ مثل اشتراط عدم الزواج من أخرى، ومثل العصمة، وكالعادة ارتفعت أصوات أخرى تحذر من هذا الاتجاه، وتنذر وتتوعد.

قال د. خلف الله: يقول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾. هذه الآية تفرض المساواة التامة في الحقوق والواجبات، ومن حق المرأة أن تضع ما تشاء من الشروط في عقد الزواج، بشرط أن يقبل الزواج؛ فإذا ما اشترطت المرأة أن تكون العصمة بيدها وقبل الزوج، يصبح من حقها أن توقع الطلاق باللفظ مثله.

والعصمة إذا كانت في يد الزوجة لا تسقط حق الرجل في الطلاق، وإنما تكسب المرأة حقًا جديدًا؛ فهي لها حق فسخ الطلاق أصلاً؛ أي طلب الطلاق عن طريق القاضي، ويضاف إلى ذلك حق التعليق باللفظ؛ مثل الرجل، وهذا ما يسمى بالعصمة.

سؤال أخير وجهته للدكتور خلف الله: ما هو سر الهجوم القاسي على القرار ٤٤ لسنة ١٩٧٩؟

قال: السبب ببساطة أننا اعتمدنا أولاً على القرآن، وثانيًا على تفسير الإمام محمد عبده ورشيد رضا، أما الآخ رون؛ فهم يرجعون إلى كتب الفقهاء التي مضى عليها ألف ع ام، ووضعت لزمان غير زماننا.

أصل الحكاية:

بقي أن نعرف أن التعديلات التي أضافها القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩، لم تكن الأولى ولن تك ون الأخي رة؛ فمنذ صدور قانون الأحوال الشخصية عام ١٩٢٠، وهن اك إحساس بقصوره في مواضع كثيرة، وعدم مواءمته للظروف العصرية، وقد عقدت عشرات اللج ان، وانفض ت دون أن تصل إلى نتيجة.

وقبل عام ١٩٢٠؛ كان القضاة الشرعيون يرجعون إلى الفقه الحنفي وحده؛ لأن العثمانيين كانوا يتبعون ه، ث م ب دأ التحرير التدريجي من ذلك المذهب، بإضافة مذاهب أخرى.

القضية باختصار هي الدوران في حلقه مفرغة تس مى اجتهادات الفقهاء من أتباع المذاهب المختلفة. ول و تتبعن ا خطوات قانون الأحوال الشخصية منذ صدوره، حتى إلغ اء

القرار ٤٤؛ لن نجد سوى انتصار لـ بعض المـ ذاهب علـ ى مذاهب أخرى. أما القرآن الكريم فقد حسم الموضـ وع فـ ي كلمات خالدة موحية ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّـ نْ أَنْفُسِـ كُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِـ كَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

وتعالوا نرى كيف "يتفكر" القوم؛ كـ ل حسـ ب نظرتـ ه للأمور وظروف عصره.

المذهب الحنفـ ي يسـ قط حـ ق الزوجـ ة فـ ي النفقـ ة إذا مضى عليها شهر فأكثر، بينما المذهب الشافعي يـ رى أن النفقة لا تسقط مطلقًا إلا في حالة إبراء الزوجة لزوجها.

الفقه الحنفي لا يلزم الزوج بعلاج زوجته المريضة، ولا بمصاريف ولادتها، أما فقه الزيدية والمالكية فيلـ زم الـ زوج بهذه المصاريف.

المذهب الحنفي لا يلزم الزوج بتوثيق طلاقه لزوجتـ ه عند المأذون، والواقع العملي أثبت قصـ ور هـ ذا الموقـ ف وضرورة إصلاحه.

أما بالنسبة للضرر الذي يقع على الزوجة؛ فقد اختلف الفقهاء حوله أيضًا، فالمالكية لا يعتبرون زواج الرجل على زوجته من أخرى ضررًا، وتعريف الضرر والضرار عندهم:"ما لا يجوز شرعًا"؛ كهجرها بلا موجب شرعي، أو ضربها، أو سبها. وليس من الضرر منعها من الحمام والنزهة، وليس من الضرر تزوجه عليها"!

وعندما أضيف التعديل إلى قرار ٤٤ الذي ينص على أنه يعتبر إضرار بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها؛ ثارت ثائرة المالكية، واتهموا واضعي القانون بالكفر والضلال؛ لأن هذا النص يخالف اجتهاد الإمام مالك، مع أنه لا يوجد نص صريح في القرآن ينكر أن زواج الرجل على زوجته يعتبر إضرارًا بها.

وفي نفس الوقت اعتبر الإمام أحمد بن حنبل زواج الرجل على زوجته ضررًا يبيح لها أن تطلب الطلاق، وقال إن للزوجة أن تشترط في عقد زواجها ألا يتزوج عليها زوجة أخرى، وأن الزوج إذا أخل بهذا الشرط جاز لها أن تطلب الطلاق، بل إن معظم فقهاء المالكية أجازوا للزوجة أن تتضرر من إساءة زوجها إليها؛ بالقول أو بالضرر،

أو بالهجر؛ فتطلب الطلاق. أوليس الزواج من أخرى يحوي كل هذه الأضرار مجتمعة وأكثر!؟

المسألة إذن خلاف اصطنعه بعض أصحاب المصـ الح؛ لا لأن المشرع يحبذ تعدد الزوجات، ويعطي للزوج مطلـ ق الحرية في الطلاق، ويؤيد تشريد المطلقـ ة والأطفـ ال فـ ي الشوارع؛ لكي يستأثر الزوج بالشقة مع عروسـ ه الجديـ دة. الشـ .رع بـ .رئ تمامً .ا مـ .ن كـ .ل هـ .ذه المهـ .اترات.

ولا يستوي وحي من الله منزل

وقافية في العالمين شرود.

هكذا قال الشاعر القديم، وهكذا يردد أنصار الحـ ق ومحبـ و الإسلام؛ يريدونه دينًا لكل زمـ ان ومكـ ان. وأمـ ا القاعـ دة القانونية القرآنية التي لا تخطئ فتهدر كالرعد: ﴿فَأَمَّا الزَّبَـ دُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ﴾.

يجب أن نعترف بكل شجاعة بأن الكثير من اجتهـ ادات فقهاء ما قبل ألف عام تندرج في قائمة الزبد الذي عنته الآية الكريمة؛ فقد صدرت هذه الفتاوى في وقـ ت كـ ان الرقيـ ق معترفًا به؛ فكانت النساء تباع وتشترى في الأسواق، ولم ينج

الرجل من ذلك المصير المحزن؛ فكانوا أيضًا يعـ ـانون مـ ـن الاستعباد، بل وزيد على ذلك إخصاؤهم أحيانًا؛ فيُحرمون من أعز ما منح الله الرجل؛ الرجولة. ذلك عهد مضى ولن يعود.

ألغي الرق وأصبح محرمًا دوليًـ ـا فـ ـي بدايـ ـة القـ ـرن العشرين. وبقي أن تزول آثاره، وتتمحي بقايا أوهامه التـ ـي تعشش في تلافيف بعض الأمخاخ المتورمة، ولا يبقـ ـى لنـ ـا إلا ما يمكث في الأرض؛ وذلك هو القرآن الكريم.

د. خليل عبد الكريم

اليسار الإسلامي [6]

تبدو المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية هذه الأيام أمرًا منطقيًا؛ بل وملحًا. لكن المتأمل للأمور بمنظار موضوعي هادئ، لا بد أن يكتشف عكس ذلك تمامًا. فما زالت فكرة الشريعة الإسلامية غير واضحة للأذهان، وما زال المطالبون بتطبيقها (الآن وفورًا!) يستخدمون عبارات مطاطة، وألفاظًا رنانة، ويوردون صورًا خيالية مثالية لن تتحقق بعد ألف عام.

يبدو الأمر كما لو كانوا قد عثروا على مصباح علاء الدين السحري؛ يكفي أن تلمسه بيدك لتحل مشاكل مصر جميعها؛ سيتوفر المسكن والملبس، وستهبط الأسعار، وستبنى المدارس، وينهزم الشيطان، ويتحول البشر جميعًا إلى ملائكة. يكفي أن تقطع يد سارق أو اثنين ليكف جميع اللصوص عن السرقة، ويرجم زانٍ وزانية لتنهزم الرذيلة

---

[6] نشر هذا الحوار في ٤ يونيو ١٩٨٥٦ بمجلة صباح الخير.

إلى الأبد! يكفي أن ترتدي النساء جميعًا الحجاب، بل ويستحسن أن يختفين وراء الأسوار العالية، ويتوقفن عن العمل، ويقعدن في عقر دارهن، لكي ينضمن أن يدخل الرجال جميعًا الجنة، وحبذا لو أطال الشاب ذقنه وارتدى الجلباب، ونبذ كل مظاهر الحضارة الغربية الدخيلة.

ومن حق الرجل أن يتزوج على زوجته امرأة ثالثة ورابعة، وأن يملأ الأرض بالعيال، لا يهم إن ماتوا جوعًا أو هلكوا جهلاً ومرضًا، لا يهم إن تحولوا إلى رهط من المتسولين والمتردين والمنحرفين والشاذين؛ المهم أن تعمر الأرض بالمسلمين.

لا انتخابات لأنها ضد الإسلام، ولا ديمقراطية لأنها وافدة من الغرب، ولا أحزاب لأن القرآن هاجمها.

أما الحاكم فهو خليفة يحكم بالحق الإلهي، يتصرف في مال الدولة على سجيته ووفق هواه؛ فالمال مال الله، وليس للرعية أدنى حق في مراجعته أو سؤاله؛ فهو يحكم بما أنزل الله، ومن يعارضه كافر يحق عليه الحد.

وهكذا تنجلي الحقيقة شيئًا فشيئًا، وتتضح الصورة؛ تكشفها عشرات المقالات والفتاوى والخطب العصماء فوق المنابر. ويتساءل المرء في حيرة: هل هذا هو الإسلام الحقيقي؟ هل هذا الفكر المتطرف يعبر عن كل المسلمين؟ هل بهذه العقلية المتحجرة وذلك الفكر المحدود بنى المسلمون حضارة رائعة كان لها تأثيرها الخلاق منذ انتشرت على الأرض، ودانت لها الممالك والحضارات؟! أم ترانا نعود إلى عصور التخلف والانحطاط التي سادت بعد قفل باب الاجتهاد؟

وقبل أن أستطرد في طرح مخاوفي، ومحاولة إيجاد الإجابة على تساؤلات لا نهاية لها؛ إذا بي أقرأ عما يسمى باليسار الإسلامي، وألتقي وجهًا لوجه مع واحد من أعمدة هذا الاتجاه؛ المحامي خليل عبد الكريم، في ندوة عن قانون الأحوال الشخصية الأخير، وأستمع لفكر جديد، وآراء مختلفة تمامًا، ويذهلني موقف متعاطف ومتفهم، ونبرة هادئة واعية. ويزداد فضولي؛ فأسرع للقاء المحامي خليل عبد الكريم، وليكون لي معه هذا الحوار.

والأستاذ خليل عبد الكريم محامي في الاستئناف العالي، تخرج في كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٥١، وبدأ العمل الوطني والسياسي منذ عام ١٩٤٤، من خلال جماعة الإخوان المسلمين، وبعد تخرجه في الجامعة قضى فترة التمرين في مكتب عبد القادر عودة. لم يتوقف لحظة عن الانتماء للتيار الديني، ولا عن الإيمان العميق باشتراكية الإسلام. وعندما نشأت الأحزاب؛ وجد أن أقرب الأحزاب إلى اتجاهه حزب التجمع، وهو الآن عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع. هكذا قدم لي الأستاذ خليل عبد الكريم نفسه، ومن قبلها كان مظهره الخارجي قد أشاع القلق في نفسي؛ فهو يرتدي الجلباب، ويلف حول رأسه عمامة، وقد أرسل ذقنه بحيث بدا كواحد من أعضاء الجماعات الدينية المتطرفة. أما مقالاته التي أتابعها في جريدة الأهالي؛ فقد جعلتني أتصوره فقيهًا أو واحدًا من خريجي الأزهر؛ فاجتهاداته الإسلامية، وآراؤه الفقهية، والأمثلة العديدة التي يستشهد بها من القرآن والسنة والتراث الإسلامي؛ تفصح عن ثقافة إسلامية عميقة.

واليسار الإسلامي:

كان سؤالي الأول للشيخ خليل عبد الكريم عما يلقبونه اليسار الإسلامي: ما هو المقصود بها التعبير؟

قال: اليسار من التيسير، هناك آية قرآنية تقول: ﴿وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَى﴾؛ أي للشريعة السمحاء. يرى اليسار الإسلامي أن الرسالات السماوية رسالات ثورية، وأن الإسلام ثورة مستمرة. لقد أنزل الله سبحانه وتعالى الرسالات السماوية للأخذ بيد الطبقات الكادحة والمظلومة؛ فنحن نفسر الإسلام من هذا المنطلق. ممكن نقول -ولو بنوع من التجاوز- إنه التفسير الاشتراكي. وهناك حديث شريف قال فيه الرسول ما معناه أنه ليس للمسلم أن يحتجز لنفسه لا فضل مال، ولا فضل ظهر (ركوبة)، ولا فضل ماء، وظل يعدد أشياء عديدة لا يحق للمسلم أن يحتفظ بها لنفسه بعد كفايته، بل أن يوسع بها على إخوانه المسلمين. غيرنا له تفسير مختلف؛ فما دام المسلم الغني يدفع الزكاة لا يهم ما يحدث للمسلمين.

ولذلك نراهم يبعثرون أموالهم في الإنفاقات الشخصية؛ فيحج الواحد منهم أكثر من عشرين مرة، ويعتمر في المولد ورجب ورمضان وموسم الحج. لماذا لا ينفقون هذه الأموال في تعليم بعض الطلبة الفقراء؟ في بناء مستشفى؟ في مساعدة الذين تهدم بيوتهم ويبيتون في الشوارع على إعادة بناء هذه البيوت..؟ إن الإسلام يحضنا على التكافل، والرسول قال لو أن مسلمًا مات من الجوع فإن الله برئ من ذمة الذين حوله؛ أي إنهم سيحاسبون على ذلك. المجتمع الإسلامي متضامن ومتكافل، لا يمكن أن يكون أنانيًا شعاره أنا ومن بعدي الطوفان؛ فهؤلاء المسلمون الرأسماليون لا يقبلون إلا الأنشطة الاقتصادية التي توفر لهم ربحًا وفيرًا.

قلت:هذا تفسير اقتصادي للإسلام فماذا عن التفسير الفكري؟

المرأة قاضية ورئيسة وزراء:

قال: في نظرنا كيسار إسلامي يجب أن ينتخب الحاكم بطريقة ديمقراطية صحيحة، لا تزييف ولا ضغط على

الناس، الحاكم المسلم يشترط فيه شروط معينة كالذكورة والبلوغ والعقل، والعلم، وسلامة الأعضاء والحواس.

قاطعته بسرعة. لماذا الشرط الأول؟

قال: لأن هناك حديث شريف يقول:﴿ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة﴾.

قلت: ولكن إذا ثبت أن هذا الحديث ضعيف؛ أي إن أحد قائلية أقيم عليه الحد في عصر عمر بن الخطاب؛ لأنه اتهم البعض في أعراضهم.

قال: على أي حال نحن لا نمانع في وصول المرأة إلى أعلى المناصب حتى رئاسة الوزارة، ولكن لا لتوليها الإمامة الكبرى؛ فعلى مدى التاريخ الإسلامي لا توجد ملكة ولا خليفة.

قلت له: وماذا عن شجرة الدر؟ وما رأيك في وصف القرآن للملكة بلقيس التي أظهرها عاقلة فاضلة حكيمة.. إلخ.

وثارت بيني وبين خليل عبد الكريم مناقشة طويلة؛ ذلك لأني أرى أن المحك الحقيقي لكل فكر هو موقفه من المرأة؛ فإذا استطاع المفكر أن يعلو فوق مصالحه وطبقته وجيله بأن

يتخطى حدود عصره وبلده؛ اقترب أكثر من المستقبل، وتعمق أكثر في جذوره مجتمعه.

قال خليل عبد الكريم: أنا مقتنع بأن المرأة يمكن أن تكون قاضية، ومحافظة، وفقيهة، ومحاربة، وعالمة، وسفيرة.. إلخ؛ فالمجتمع المصري اليوم بحاجة ماسة إلى علم المرأة وعقلها، ويدها العاملة، ولا مجال أبدًا لأن تقعد في عقر بيتها عاطلة، كما تطالب بعض الجماعات الدينية. أما الإمامة الكبرى؛ فلا يجوز أن تتولاها امرأة.

المال مال المسلمين:

انتقلنا بعد ذلك إلى موقف اليسار الإسلامي من المال العام؛ فبعض الجماعات الدينية ترى أن المال مال الله، وهذا يؤدي إلى أن الحاكم الذي يحكم بالحق الإلهي، يصبح له الحق في بعثرة هذا المال كيف يشاء، وليس من حق المسلمين أن يسألوه؛ فهل يجوز مثل هذا الموقف في الوقت الحاضر؟

قال: في رأينا أن المال مال المسلمين؛ فكلمة مال الله كلمة حق يراد بها باطل؛ مثلاً عوائد البترول لماذا لا تنفق

على المسلمين؟ ولماذا لم تستغل في حل مشاكلهم بـ دلاً مـ ن إيداعها بلا فوائد بالمليارات في البنوك الأمريكيـ ة؟! العـ الم الإسلامي في بداية الإسلام كان وحدة واحدة؛ فمثلاً في عـ ام المجاعة أيام عمر بن الخطاب مصر هي التي أنقذت المدينة المنورة، عندما أرسلت القمح؛ فأنقذت الناس من الموت.

كيف يعيش الناس حياة بذخ خيالية في بعـ ض الـ دول، بينما المسلمون في السودان يموتون من الجوع، وكذلك فـ ي الصومال! إن المال العام أمانة في يد الحاكم المسلم، يجب ألا ينفق منه إلا كما ينفق الوصي على الأيتام.

بالنسبة للمال الخاص؛ فـ نحن نـ رى أن لـ ه وظيفـ ة اجتماعية؛ بمعنى أن الأغنياء مستخلفون على هذا المال، أي إنهم لا يملكون ١٠٠%، بل يأخذون كفايتهم منه، ثـ م ينفـ ق ما فاض على نفع المسلمين. حتى في الخارج المليـ ونيرات هم الذين أنشأوا الجامعات ومراكز البحث والمستشفيات، أما في مصر والبلاد العربية؛ فالمليونيرات لا يفكرون إلا فـ ي أنفسهم.

الإسلام والديمقراطية:

سألته: بعض الجماعات الدينية ترفض اختيار الحـ ـاكم عن طريق الانتخابات؛ فهم يرفضون الديمقراطيـ ـة الغربيـ ـة بدعوى أن القرآن هاجمها في الآية التي تقول: ﴿وَإِن تُطِـ ـعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللهِ﴾. فما رأي اليسار الإسلامي؟

قال: الذين يريدون إظهـ ـار الإسـ ـلام بمظهـ ـرٍ معـ ـادٍ للديمقراطية، يفسرون مثل هذه الآيات وغيرها تفسيرًا يتفـ ـق مع أفكارهم التي تعادي الديمقراطية. نحن نقول لهم إن تفسير هذه الآيات لا يتم بهذه الطريقة التعسفية؛ بمعنى أن الواحـ ـد يأخذ من الآية وينتزعها من سياقها في النص القرآني. أئمـ ـة التفسير يرفضون هذا المنهج رفضًا تامًا؛ فالتفسير يجـ ـب أن يتم بطريقة متتالية، أي تفسير الآيات قبلها وبعدها، وأن يكون المفسر على علم بأشياء كثيرة؛ منها أسباب النزول.

قلت: وماذا عن القول بـ ـأن الأحـ ـزاب هوجمـ ـت فـ ـي القرآن؟ هناك من يقول إنه ليس في الإسلام سوى حـ ـزبين؛ حزب الله، وحزب الشيطان، وعلى هـ ـذا الأسـ ـاس؛ فتعـ ـدد

الأحزاب مرفوض إسلاميًا، ونحن نقول لهؤلاء إن هذه مقولة حق يراد بها باطل. ونحن نستدل بالتاريخ الإسـ ـلامي؛ فقـ ـد كانت هناك أحـ ـزاب عديـ ـدة؛ منهـ ـا الشـ ـيعة، والمعتزلـ ـة، والخوارج، والمرجئة.

ودـ. محمد عمارة يقول إن هذه الأحزاب ولو كانت لهـ ـا السمة الدينية؛ إلا أن أساسها سياسي؛ خصوم هذه الأحـ ـزاب فيما بينهم لم يأخذوا عليها أنها من أحزاب الشيطان؛ بل كان المفكرون والمنظرون فيها يتنـ ـاظرون ويتبـ ـادلون الحجـ ـج لإظهار الحق، وكانوا يدخلون في محاورات ومجـ ـادلات. إن وجود الأحزاب يخدم الديمقراطية؛ لأنه كلما تعددت وجهات النظر كان هذا في صـ ـالح المحكـ ـومين؛ مسـ ـلمين وغيـ ـر مسلمين.

سؤال خطر ببالي وسط المناقشة: كيف ينضـ ـم مفكـ ـر ديني إلى حزب بعض أعضائه متهم بالإلحاد؟ ولماذا حـ ـزب التجمع بالذات؟

قال خليل عبد الكريم: غير صحيح علـ ـى الإطـ ـلاق إن حزب التجمع للملحدين فقط، أو يدعو للإلحاد. نحـ ـن كتيـ ـار داخل الحزب ملتزمون ببرنامج معين لا إلحاد فيـ ـه، ونحـ ـن

كتيار ديني قمنا ونقوم بدور مهم جدًا؛ فمثل هذه الجمعية التي يصفها غيرنا بالإلحاد، نقوم نحن بدور إيجابي جدًا داخلها، نسأل الله أن يثبتنا عليه.

تطبيق الشريعة:

تشجعت فسألته: ترتفع بعض الأصوات في مجلس الشعب وفي الأحزاب المعارضة، بل والحزب الحاكم نفسه، مطالبة بالإسراع في تطبيق الشريعة الإسلامية، وترد أصوات أخرى قائلة بأن هذا كلام لا معنى له الآن. الشريعة مطبقة فعلاً،وأن هذه الضجة مفتعلة، وتقف أصوات أخرى في الوسط فتطالب بتنقية القوانين مما يخالف الشريعة الإسلامية فما رأيك؟!

قال: أنا كمسلم أؤيد تطبيق الشريعة الإسلامية، ولكني أرى التدرج في التطبيق، وأن نبدأ أولاً بالنواحي التربوية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية، وأن المسألة تحتاج إلى تعويد وتعليم؛ نبدأ ببناء الفرد المسلم، ثم الأسرة المسلمة، ثم المجتمع المسلم، وبعد ذلك نطبق الحدود، ولنا في رسول الله ﷺ أسوة حسنة؛ فقد ظل عشرين عامًا يواصل عقيدة التوحيد

في المجتمع الإسلامي، ثم جاءت الحدود في النهاية؛ بـ ـالأدق آخر آيات الذكر الحكيم.

إن الناس أو الأخوة الذين يطالبون بتطبيق الحدود فورًا يقلبون الصورة، ونحن لا نريد أن نكرر المأساة التي حدثت في السودان على يد النميري المخلوع.

قلت: بعد كم من الشهور، أو كم من السنين، أو كم من الأجيال؟ وماذا عن الآن وفورًا؟

أما إذا كان المقصود بتطبيق الشريعة تطبيـ ق حـ دود السرقة، والحرابة، والزنا، وشرب الخمر؛ فأنا ضد تطبيقها ـ الفوري.

قلت: هل الشريعة هي الحدود فقط؟!، هذا ما نكاد نفهمه من النقاش الدائر.

قال: هذا فهم خـ ـاطئ للشـ ـريعة الإسـ ـلامية. الوضـ ـع الطبيعي أن نؤمن الإنسان المسلم أو الشخص المحكوم فـ ـي الدولة الإسلامية؛ سواءً كان مسلمًا أو ذميًا؛ العاطل نعطيـ ـه العمل، والمريض نداويه ونجد له سريرًا فـ ـي المستشـ ـفى، والطالب نجد له مكانًا في المدرسة وفي الجامعـ ـة، ونـ ـوفر

المساكن، ونوفر المواصلات العامة، ثم بعد ذلك نطبق الحدود. أما تطبيقها حاليًا؛ فأنا أرى أنه سينتهي بالفشل كما حدث في السودان.

قلت: إن بعض الناس يصورون مسألة تطبيق الشريعة على أنها الحل الفوري والسريع والأمثل لجميع مشكلات مصر؛ فما هو تعريفك للشريعة الإسلامية؟

قال: تعريف الشريعة في جلسة سريعة صعب جدًا، ولكني أقول لهؤلاء لو نظرنا للناحية الاقتصادية؛ فماذا سيفعلون مع البنوك الحالية، ومنها البنك المركزي؟ وهي بنوك عادية؛ أي ما يسمونه بالبنوك الربوية؟ هل سيلغون هذه البنوك؟ هل إلغاء البنوك سيحدث هزة اقتصادية في البلد أم لا؟ ديون مصر الخارجية هل سيدفعونها أم سيمتنعون لأنها ذات فوائد، والشريعة الإسلامية تحرم الربا؟

من ناحية التربية والتعليم نجدهم يؤكدون أنهما منهاج غير إسلامية؛ فهل سيلغونها؟ وإذا حدث هذا؛ هل لديهم مناهج جاهزة، أم سينتظرون مدة حتى يطورونها وهل يحق لهم حكم الشريعة مع وجود هذه المناهج؟

أيضًا رأيهم في التعليم المختلط؛ هل سيقيمون جامعات ومعاهد عليا للبنات فقط، وكيف سيكون التدريس فيها؛ هل بطريقة الدوائر التليفزيونية المغلقة كما يحدث في بعض الدول البترولية؟ وهل هذه الطريقة صحيحة التعليم، وهل إمكانياتنا الآن تتيح لنا إقامة مثل هذه الجامعات؟

بالنسبة للقضاء؛ احترامي للقضاء المصري لا حدود له، وتطبيق قضاتنا للقوانين المدنية ممتاز، وأنا على مدى ٣٥ سنة عملاً في مهنة المحاماة استفدت منهم علمًا وخبرة. ولكن لنتكلم بصراحة؛ هل هؤلاء القضاة مؤهلون لتطبيق الشريعة الإسلامية؟ هل يوجد القاضي المسلم المتمكن في علم الشريعة الذي يمكنه أن يطبقها التطبيق السليم؟ أم سنفعل كما حدث في السودان عندما حدثت أخطاء في تطبيق الشريعة وحدثت تجاوزات، وكانت مثار نقدٍ من كل الدوائر؛ فهم عندما طبقوا الشريعة طبقوها خطأ.

الشريعة الإسلامية بحر زاخر بالمعلومات؛ تريد قاضيًا مسلمًا متمكنًا. ولنضرب بعض الأمثلة؛ هناك قضايا لا تجوز فيها الشهادات لاثنين، وقضايا لا تجوز فيها الشهادات إلا لأربعة، وقضايا لا تجوز فيها شهادة النساء

بحال من الأحوال؛ هذه هي نصوص الشريعة، فماذا يفعل من يريد تطبيق الشريعة؟ ومن أين يأتي بقضاة مؤهلين؟

هناك محاذير كثيرة جدًا، والمسألة ليست بالبساطة التي يصورها البعض.

قلت: ما هو تفسيرك لموقفهم هذا؟ ولهجومهم الشديد على رئيس مجلس الشعب، واتهامهم له بأنه لم يتحمس بقدر كافٍ؟

قال: لا شك أن هناك صحوة إسلامية بدأت -بعد الثورة الإيرانية أو قبلها بقليل- حاليًا في مصر والبلاد العربية؛ الظاهرون على الساحة هم الذين يفسرون الإسلام تفسيرًا رأسماليًا؛ بمعنى أنه ما دام يؤدي الزكاة ويصلي ويحج؛ فقد استوفى كافة الشروط، ولكنه لا يهتم بواقع المسلمين. بعضهم يحج عشرين مرة، ولا يفكر في إقامة ملجأ أو مشغل أو مستشفى أو مدرسة؛ ليحل مشاكل إخوانه المسلمين.

لماذا يلح هؤلاء في المطالبة بالحدود؟ لأنها لن تكلفهم شيئًا، لن تمس طبقتهم المنعمة؛ وإنما يعتبرونها نوعًا من تقليم أظافر الطبقات الفقيرة والسيطرة عليها.

قلت: دور المساجد أصبح من الموضوعات المثارة للنقاش فما رأيك؟

قال: المساجد حاليًا تسعة؛ أغلبها تسيطر عليه وزارة الأوقاف وبعض الجمعيات الدينية التقليدية، فينحصر دورها في الصلوات الخمس، وفي صلاة الجمعة، وبعض الدروس التقليدية التي لا تثار فيها مواضيع تتعلق بواقع حياة المسلم. ورأيي أن عدد المساجد حاليًا في مصر كافٍ جدًا، والله يبارك فيه، ولكن نقول ونؤكد إن المجتمع الإسلامي اليوم في حاجة إلى بناء مزيد من المصانع والمدارس، ومراكز البحث، والملاجئ، والمستشفيات، وتعبيد الطرق، والقنوات، ويكفينا ما لدينا من مساجد.

فالحضارة الإسلامية لم تزدهر إلا حينما اتجهت إلى تنمية المجتمع. لو نظرنا إلى الحضارات الإسلامية الزاهرة في بغداد أو قرطبة؛ نجد أنها كانت تزخر بالمستشفيات والمدارس، وكان الأغنياء الموسرون يوقفون أموالهم على ما يساعد على تنمية المجتمع؛ بل الأكثر إن بعضهم كان يوقف أمواله على مساعدة تزويج فقراء المسلمين الشباب.

أما اليوم فأغنياء المسلمين لا يقبلون إلا على بناء المساجد؛ وهذا ليس الطريق الوحيد لنيل ثواب الله تبارك وتعالى.

قلت: الرأسمال الإسلامي اصطلاح جديد، لكنه غير مفهوم؛ فكيف نفسره؟

قال: البعض يرفعون لافتات وشعارات لجذب أموال الناس؛ ففي مصر العاطفة الدينية متمكنة من الإنسان، ولذلك نرفع الشعارات لجذب أموال الطبقة المتوسطة. كثير من المؤسسات التي ترفع شعار الإسلامية تزاول أنشطة لن يفيد منها الأغلبية المطلقة من المسلمين العاديين؛ مثل إنشاء السوبر ماركت الذي لا تعرض فيه سوى السلع الكمالية والاستفزازية المستوردة، التي تضيق طاقة الإنسان العادي عن شرائها، كذلك يقيمون مطاعم درجة أولى تقدم الكباب والحمام المشوي والاستاكوزا..! والفنادق خمس نجوم، والمساكن سوبر لوكس؛ فلمن تقام هذه المشروعات؟! لماذا لم يتجهوا لبناء مساكن اقتصادية تحل مشكلة المسلمين الذين أصبحوا يبيتون في الشوارع والمقابر وخيم الإيواء؟ ألا يجوز تشغيل الرأسمال الإسلامي إلا لوسط الموسرين

الذي يساهمون بالعملة الصعبة؛ العائدين من البلاد البترولية، أو المشتغلين في دخول طفيلية؟!

لو كان هذا رأسمال إسلامي فعلاً لاتجه لحـ ـل مشـ ـاكل الشباب من المتزوجين حديثًا؛ فأقام لهم مساكن.

قلت: الأئمة المسيسون؛ هل نرى أنهم يمكن أن يلعبـ ـوا دور التوعية السياسة إلى جانب الوعظ الديني؟

قال: أرى أن الإسلام دين ودولة، ولكـ ـن فـ ـي الوقـ ـت الحاضر أي علم أصبح له متخصصون، والنتيجـ ـة أن أرى إنسانًا يتكلم في غير تخصصه؛ فهو يتكلم كلامًا بغير علم.

فالاقتصادي مثلاً لا يتكلم في الزراعة، أو العالم بالدين (فليس في الإسـ ـلام رجـ ـل دينـ ـن ولا كهنـ ـوت إكليريـ ـوس ولامحتكرون للاجتهاد الديني) لا يتكلم في السياسة (إذا سمينا هؤلاء علماء دين)، ونجد أن حديثهم في السياسة لن يخـ ـرج عن الانطباعات السريعة والأحكام السطحية؛ فهو نوع مـ ـن الاجتهاد، وكثيرًا ما يخطئ.

نظريتـ ـي أن الأئمـ ـة الـ ـذين تكلمـ ـوا فـ ـي السياسـ ـة حتى ١٩٨١، ثم منعوا- مع احترامي وتقديري لهم جميعًـ ـا،

وبعضهم تصلني بهم صلات شخصية، وكانوا زملائي في المعتقل- هؤلاء جميعًا أنا أراهم مهيجين دينيين، وليسوا سياسيين بالمعنى الصحيح؛ فالواحد منهم يمسك أحد الفرعيات ويدق عليها، ويتملق عواطف الجماهير وغرائزها الفجة بلا هدف وراء ذلك سوى أن يكسب الإمام تأييد الجماهير والمزيد من الشعبية. وعلى حد علمي؛ هناك حديث شريف نهى عن تملق الأئمة والعلماء للجماهير؛ لأن الإمام دائمًا يكون إحدى عينيه على السلطة، والعين الأخرى على الجماهير، ومثل هؤلاء الأئمة لهم فتاوى جاهزة لإرضاء الحاكم، فإذا طلب فتوى لتحديد النسل؛ فتح ذلك الإمام الدرج على يساره، ووجد تلك الفتوى جاهزة. وإذا غير الحاكم رأيه وهاجم تحديد النسل؛ فتح الإمام الدرج على يمينه، وأخرج فتوى تثبت أن تحديد النسل ضد الشريعة.

والمثال على ذلك ما زال حاضرًا في الذهن؛ عندما أيد بعض الشيوخ قانون الأحوال الشخصية زمن السادات، فلما مضى السادات عادوا يهاجمون القانون. هم أنفسهم تراجعوا بلا خجل بمجرد أن الحاكم الأول الذي كاد يؤيد القانون انتهى عهده.

وينتهي حواري مع مفكر إسلامي له اجتهاداته، ويعبر عن تيار إسلامي جارف لا يمكن إنكاره؛ التيار الذي يرى أن الإسلام دين لكل زمان ومكان، ولا يمكن أن يحتكر مقولاته ومبادئه فئة قليلة من فقهاء عاشوا في قرون التخلف والانهيار.

والسؤال الذي لا بد أن يقفز إلى الذهن بعد هذه المحاورات: لا شك أن هناك اجتهادات أخرى وآراء مختلفة، وقد تكون متعارضة وسط التيار الديني نفسه. فكيف سيمكن الالتقاء نحو وجهة نظر واحدة حول مسألة مصيرية وخطيرة؛ مثل تطبيق الشريعة الإسلامية؟ أي اتجاه سينتصر؟ وماذا سيكون مصير الاتجاهات الأخرى المعارضة؟! خاطرة عبرت بذهني؛ فوجدتني أرتعد بشدة لمجرد تصور الإجابة.

د. الأحمدي أبو النور

أزمة دعاة[7]

حول مبدأ هام من مبادئ الإسلام دار بين وبين الدكتور الأحمدي أبو النور حوار ساخن.

المبدأ هو؛ "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"؛ واحد من التكاليف الإسلامية جاء ذكرها نصًا في القرآن الكريم، واعتبرته فرقة إسلامية هامة هي المعتزلة خامس الأصول الإيمانية، ولقبه الغزالي في كتابه "إحياء علوم الدين بالقطب الأعظم"، ومع ذلك اختلف علماء المسلمين حول ذلك المبدأ؛ من يكلف به؟ ومتى؟ وكيف؟ واختلفت مع وزير الأوقاف أيضًا حول نفس الأمور.

الدكتور الأحمدي أبو النور، عميد كلية البنات الإسلامية الأسبق، والمسئول عن مساجد مصر وأئمتها، وعن الدعوة الإسلامية داخل وخارج مصر، ورئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف (عام ١٩٨٦).

---

[7] نشر هذا الحوار في ٢٢ مايو ١٩٨٦ بمجلة صباح الخير.

ما هي آراؤه حول هذا الموضوع:

قلت للدكتور الأحمدي أبو النور: تنتشر اليوم في مصر المظاهر التي يرى البعض أنها تدل على صحوة إسـ ـلامية؛ مثل انتشار الحجاب والنقاب بين النسـ ـاء، وإطالـ ـة اللحـ ـى، والعودة للجلباب بين الرجال؛ فما هو رأيك؟

أجاب سيادته: يجب أن نحدد أولاً مـ ـا هـ و المقصـ ـود بالصحوة الإسلامية. في اعتقادي أنه ينبغي أن يقصـ ـد بهـ ـا التعرف الحقيقي لمعنى التدين، وبالتالي الالتزام بما يدعو إليه هذا التدين؛ سواء في المظهر أو المخبر؛ لأن الإسلام لـ ـيس مظهرًا فحسب، وإنما هو مجموع من الأمـ ـرين. الصـ ـحوة الإسلامية تعني صحوة الإيمان وصحوة الضـ ـمير؛ صـ ـحوة السلوك الذي يتلاءم مع القيم الإسلامية. والعناصر الإيمانيـ ـة في تصوري تقوم على أمور ثلاثـ ـة؛ العقيـ ـدة، والسـ ـلوك، والإطار الذي ينبغي أن يحدد هذا السلوك.

قلت لسيادته: هل من السلوك الإسلامي أن تصر طالبة الطب على ارتداء النقاب، وأن يهـ ـاجم الطـ ـلاب زمـ ـيلاتهم الطالبات، ويحاولون إجبارهن على ارتـ ـداء الحجـ ـاب، وأن

يتدخلوا في صميم العلاقة ما بين أستاذ جامعي وزوجته، وغير ذلك من الحكايات التي نقرأها في الصحف؟

أجاب الدكتور الأحمدي أبو النور: حينما قلت إن الصحوة الإسلامية تعني تعرف المسلم على إسلامه، وحينما قلت إن الإسلام عبارة عن مظهر ومخبر؛ كنت أعني أن التركيز على جانب دون الجوانب الأخرى، يعني العناية بجزئية، أو بعنصر من عناصر الإسلام، وترك العناصر الأخرى. وأعود فأحدد معنى الصحوة، وهي في رأيي الأخذ بالإسلام كله؛ العقيدة، والسلوك، والإطار.

قلت: هل حدث في تاريخ مصر الإسلامي أن ارتد أحد عن الإسلام كعقيدة؟

أجاب: لا أعتقد هذا؛ لأن مصر أمينة على الإسلام وحارسة لقيمه، ولكن المهم ما هو الإسلام؟ إنه تربية وسلوك وحياة كاملة؛ تشمل العلاقات السياسية والاقتصادية والإنسانية والدولية في إطار متكامل.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

قلت: ألا ترى أن لجوء فرق من طلاب الجامعات لتنفيذ مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الـ رغم مـ ن جهلهم الشديد بأصول الدين؛ إنما هو لملء الفراغ الذي نـ تج عن تخلف الدعاة عن الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة؟

قال سيادته: تعميم حكمك على الشباب بالجهل بأصـ ول دينهم ليس علميًا؛ لأن الشباب ليس كلـ ه مسـ تـوى واحـ دًا، وبعضـ ـ ـهم يعـ ـ رف الإسـ ـ ـلام جيـ ـ دًا، ويتصـ ـ ور أن الأسلوب الأمثل للالتزام هو الأمر بـ المعروف والنهـ ي عن المنكر.

قلت: لجوء بعض المتطرفين لفرض آرائهم بالعنف؛ ألا يعني جهلهم بآيات القرآن الكريم التي يقول فيها الحق لنبـ ي الإسلام: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَـ إِنَّ اللهَ لاَ يَهْـ دِي مَـ ن يُضِلُّ﴾ (النحل ٣٧)، ويقول ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُـ دَاهُمْ وَلَكِـ نَّ اللهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ (البقرة ٢٧٢)، ويقول فـ ي سـ ورة النحـ ل (٩٣)، وفي سورة المدثر (٣١) ﴿وَلَكِنْ يُضِـ لُّ مَـ ن يَشَـ اءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾.

قال وزير الأوقاف: ينبغي أن نفصل ما بين أمرين؛ أنك تريدين أن تبحثي عن الشباب الذي قد يأمر بالمعروف ع ن غير طريق المعروف، ولا تحاولي أن تتحدثي عن الـ دوافع التي دفعت هذا الشباب إلـ ى أن يفعـ ل مـ ا فعـ ل. لمـ اذا لا تتحدثي عن عدم الالتزام بالدين في مجتمعنا مـ ن بعـ ض الأفراد؟ لماذا لا نوجه الحديث إلى الفريقين؟

قلت للدكتور الأحمدي أبو النور: إذن أنت تجد بعـ ض العذر لهؤلاء الطلبة في سلوكهم المتطرف؛ كأنما هم التحقوا بالجماعة لا ليطلبوا العلم، ولا ليتعلمـ وا؛ وإنمـ ا ليفرضـ وا آراءهم على الآخرين؟

قال: القضية أن هناك سلبيات وإيجابيات في المجتمـ ع؛ فما موقفنا منها؟ ينبغي أن نتحدث أيضًا عـ ن البيئـ ة التـ ي يتحرك فيها المجتمع.

من أهم أولوا الأمر:

قلت لوزير الأوقاف: تقول الآيـ ة ١٠٤ مـ ن سـ ورة آل عمران: ﴿وَلْتَكُن مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْـ رِ وَيَـ أْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، وقـ د

اختلفت فرق المسلمين حول تعريف من هو المختص بالدعوة إلى المعروف والنهي عن المنكر؛ هل تقوم لهذه المهمة صفوة مختارة من الأمة نيابة عن جمهور المسلمين، أم أنه أمر واجب على كل فرد مسلم؟ واختلفوا أيضًا حول كيفية الأمر؛ أيكون بالقلب؟ أم باللسان؟ أم باليد؟ أم باستخدام السلاح والقتال؟

قلت لوزير الأوقاف: نحن الآن في العصر الحديث، الدولة ذات مؤسسات، وكل مؤسسة لها اختصاصها، والفرد مواطن حر يعتز بحريته الشخصية، ويعتبر أي تدخل من فرد آخر فيما يخص شئونه الخاصة (كالملبس والمشرب والسلوك) تدخل سافر؛ فمن الذي سيقبل أن يتعلم أصول الدين من طالب في الثامنة عشرة من عمره؟

قال سيادته: أنا قلت إن من يأمر بالمعروف ينبغي أن يكون ذلك في إطار القواعد المرعية، والقيم، والعلم بما يأمر به وما ينهى عنه. فإذا نحن شجبنا أسلوب البعض في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ينبغي أيضًا أن نشجب عدم الالتزام بالسلوك الإسلامي؛ لأنه هو الذي أدى إلى قيام الشباب بمهمة الدعاة. وأنا لست معك في أن أصب غضبي

على سلبية الشباب؛ فمهما حدث منهم فهم نتاج مجتمعنا بكل ما فيه.

قلت: ألا يعني هذا اعترافًا من سيادتكم بتقصير الـ دعاة عن مهمتهم؟ فمتى يخرج الدعاة من الدائرة الضيقة للحـ ـلال والحرام، إلى مواجهة شجاعة للواقع المتـ ـردي فـ ـي العـ ـالم الإسلامي؟ متى نجد في جوامعنا أئمة ودعاة يتحدثون إلينـ ـا بلغة العصر، ويقومون هم بمهمة الأمر بالمعروف والنهـ ـي عن المنكر؟!

أجاب سيادته: في الواقع إن الوزارة تعاني من نقـ ـصٍ حادٍ في عدد أئمة الجوامع.. لدينا في مصر حوالي ٧٠ ألف جامع، بينما هناك ٦ آلاف إمام جامع على قوة الوزارة. وقد بدأنا بحل هذه المشكلة بـ ـاللجوء إلـ ـى أسـ ـاتذة الجامعـ ـات والمثقفين، وجعلناهم يتولون خطبـ ـة الجمعـ ـة فـ ـي العديـ ـد من المساجد؛ ليس فقط في القاهرة. ولكن في جميـ ـع المـ ـدن المصرية، وأنشأنا معهدًا لتدريب الدعاة يشرف عليه أسـ ـاتذة الجامعات أيضًا.

قلت لوزير الأوقاف: يقولون إن خطبة المجمعة تكتـ ـب في الوزارة، وتوزع على الأئمـ ـة لقراءتهـ ـا، وإن هنـ ـاك

توجيهات عليا تملي على إمام الجامع م ا يج ب أن يقول ه للمصلين.

قال سيادته: لا توجيه مطلقًا لهؤلاء الأساتذة، وأتح دى من يقول إن الأوقاف تكتب الخطب وتوزعه ا عل ى أئم ة المساجد، أو أنها تطالبهم بموضوعات معينة. ولكن ما يحدث أننا نوجههم أحيانًا للمناسبات؛ فمثلاً في شهر رمضان نلف ت أنظارهم إلى حث المسلمين على الحد من الإسراف، وجع ل الشهر للصوم والعبادة، وليس للإفراط في الأكل، وهكذا.

كيف تفسر إذن انقطاع الصلة بين بعض أئمة المس اجد وأغلب المصلين، وتنصيب البعض لأنفسهم؛ دع اة، وأئم ة إعلاميين، وانف رادهم بـ البرامج الدينيـ ة فـ ي الإذاع ات والتليفزيون؛ مثل ندوة الرأي عل ى س بيل المث ال، الت ي لا يظهر بها إلا عدد محدود ومعروف من علماء الدين.

قال وزير الأوقاف: فيما يختص بالإعلام؛ فـ أرجو أن توجهي سؤالك للمسئولين به، فأنا لا أتدخل مطلقًا في اختيار ضيوف البرامج الإعلامية. أما عن الدعوة لله؛ فهذه ليس ت من اختصاص فئة محدودة، وليست حكرًا على أح د، وك ل إنسان عالم فقيه يتعرف على كتاب الله وسنة رسوله، واللغة

العربية وعلومها، والفقه والسـ يرة؛ يمكـ ن أن يـ دعو إلـ ى ما درسه.

قلت: يقول الله في كتابه الكريم: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾. من هم أولو الأمر في رأيك؟!

أجاب: أولو الأمـ ر فـ ي كـ ل أسـ رة راعيهـ ا والأب أو الأم، وفي الكلية العميد والأستاذ، لكن في الوقت نفسه قـ د يكون الابن أو البنت في الأسرة داعيًـ ا للأمـ ر بـ المعروف والنهي عن المنكر، بشرط أن يتبعا أسلوبًا مقبـ ولاً بالقـ دوة، وبالالتزام، وبالكلمة الطيبة؛ لأن الله سبحانة وتعالى يقـ ول: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾. من حـ ق كل عالم بحقيقة إسلامية، وكل ملتزم بها؛ أن يـ دعو النـ اس إليها بطريقة تحبب الناس، ولا تنفرهم من الالتزام بالسـ لوك الإسلامي.

قلت للمسئول الأول عن الدعوة في مصر: في عصـ ر تشعب العلوم والتخصص، وبعد مرور أربعة عشر قرنًا على نزول الدعوة المحمدية، وظهور عددٍ لا حصر له من الآراء

والاجتهادات الفقهية؛ هل نترك مهمة خطيرة كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة لأي أحد؟! إن هذا المبدأ الإسلامي نفسه اختلف حوله الفقهاء؛ فالمعتزلة مثلاً اعتبروه مرهوناً بتحقيق الغرض منه؛ سواءً كان ذلك عن طريق الصفوة المختارة، أم كل المسلمين. أما أهل السنة وبعض الصحابة؛ فقد رأوا أن الأمر بالمعروف يكون بالقلب فقط، أو باللسان إن قدر على ذلك. وأما الفرق الرافضة فقد رأت أن سل السيف واجب؛ إذا لم يكن دفع المنكر إلا بذلك، بينما الجبريون رأوا أن مسألة الهداية من اختصاص الله وحده. فكيف نعالج نحن الأمر بهذه البساطة؟!

قال وزير الأوقاف: ممكن أن يدعو المسلم إلى ما درسه، ولو كان جانبًا واحدًا كالصلاة أو الزكاة. من الممكن الأمر بالمعروف في واحدة منهما؛ فالعلم هو الخطوة الأولى، ثم يأتي بعده العمل؛ أي أن يكون الأمر بالمعروف قدوة فيما يأمر الناس به. فالقدوة أسلوب ساحر. لقد كان من خصال النبي ﷺ الحرص على هداية الناس، وهذا ما جعله ناجحًا في مهمته قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

إذن من الممكن لمن يتعرف إلى حقيقة م ا؛ أن ي دعو الناس إليها.

قلت سيادته: إذن أي إنسان يقرأ كتابًا في الطب تُترك له حرية علاج الناس من الأمراض؟!

قال وزير الأوقاف: العقاد كان معاه إيه؟

أجبت بسرعة: العقاد لم يكن معه شـ هادات تخصـ ص، ولكنه كان عالمًا متفرغًا ومتبحرًا.

قال سيادته: الداعية إلى الله ليس محكومًا بسن معين ة، ولا شهادة معينة؛ وإنما هو محكوم بمستوى علم ي وفقه ي يجعله قادرًا على التأثير في الناس وتفهيمهم، وعل ى إنك ار المنكر بشروطه. لأن المنكر حينما ينكِر لا بد أن يتعرف إلى المذاهب الأخرى المختلفة، وإذا أنكر أمرًا في مذهب مع ين بينما مذهب آخر يجيزه؛ فلا ينفع هذا الإنكار؛ فالن اس ق د تسخر منه لأنه لا يعرف مذاهبهم، وهي مذاهب صـ حيحة، ومعرفة علوم القرآن تعني أن يعرف المرء تفسـ ير الآيـ ات القرآني ـة وأسـ باب نزولها، ومـ ذاهب المفسـ رين فيها

وما كان منها من مكي ومن مدني، ومن ناسخ ومنسوخ. وأما عن السنة؛ فهي شيء كبير جدًا، يحتاج لدراسة عميقة.

قلت: إذن فقد عدنا من حيث بدأنا؛ هل يمكن أن تنطبق هذه الشروط جميعً ا عل ى طال ب ف ي الس نين الأول ى من الشباب؟ المف روض أن يك رس وقت ه كل ه لل درس والاستيعاب، ومع ذلك نراه يترك الطب أو الهندسة، والنشاط الفني والهوايات في الكلية، بينما يقف بعض الأساتذة من ذلك السلوك المتخلف موقف المتفرج؛ بل المشجع.

قال وزير الأوقاف: افرضي أن هذا الطالب وجد زميلته متبرجة. أليس من واجبه أن يدعوها إلى الالت زام بالكلم ة الطيبة وبالمعروف! إن الدعوة عبارة عن بيان وإرشاد، ومن مصـ . ـلحتنا جميعً . ـا أن تس . ـود ال . ـروح الطيب . ـة في الجامعة، وأن تتحول كلها إلى أسرة واحدة، لا أن تتفتت إلى شيع وأحزاب. إن الزمال ة الجامعي ة علاق ة رائع ة ولا يمكن تعويضها.

قلت لسيادته: عشت الحي اة الجامعي ة م رتين؛ ف ي الستينيات بجامعة الإسكندرية "قس م إنجلي زي"، ث م ف ي السبعينيات بجامعة القاهرة "قسم اللغة العربية"، ولا أتصـ ور

أنني كنت سـ أقبل أن يناقشـ ني أي زميـ ل فـ ي ملابسـ ي أو سلوكياتي، وكانت الحياة الجامعية مليئة بالنشـ اط الفنـ ي والثقافي، وبالروح الطيبة وبالبراءة. إن ما يحدث اليوم فـ ي بعض الكليات الجامعية دليل على النظرة المتدنيـ ة للمـ رأة، وإلغاء لكل ما وهبها الله من ملكات العقل والروح والضمير، واقتصار النظر على جسدها فقط، وبالتالي فرض المظـ اهر والشكليات دون اهتمام بالجوهر.

والسؤال الذي لم يوجهه أحد إلى أولئك المتطرفين؛ هو: إذا كانت المرأة يجب أن تحتجب حتى لا تفتن الرجل؛ فلماذا لا يحتجب الرجل أيضًا حتى لا يفتن المرأة؟!

ثم سألت وزير الأوقاف: إذا كنت تتعاطف مع الطلبـ ة الذين يفرضون وصايتهم على الطالبات؛ فهل تقبل أن تتحكم الطالبات أيضًا فيما يلبسه زميلها وفي مظهره؟

أجاب: إن الدعوة إلى الالتزام بالإسلام ليسـ ت فـ رض وصاية؛ وإنما هي تبليغ بأمر الله. بلقيس سبأ عندما تبين لها الحق، ودعاها سيدنا سليمان إلى الإسلام؛ ماذا قالـ ت؟ هـ ل قالت أسلمت لوصايا سليمان؟ أم قالت أسلمت مع سـ ليمان لله رب العالمين؟!

أنت كامرأة تسلمين مع الرجل لله. أما أن نتصـ ـور أن الرجل يفرض وصاية على المرأة حين يبلغها أمر الله؛ فهـ ـذا خطأ. يجب أن نفصل ما بين استبداد الرجل بالمرأة، وعـ ـدم إعطائه لها حرية الرأي، وبقية ما منحه الله لها من حقـ ـوق، وبين تبليغها أمر الله. وعلى أي حال إن موضـ ـوع المـ ـرأة طويل ويحتاج لمناقشة أخرى.

وهكذا انتهت المناقشة بيني وبين السيد الـ ـوزير؛ لـ ـيس لأننا وصلنا إلى اتفاق، وإنما بكل صراحة لأننا وصلنا إلـ ـى طريق مسدود.

والذي يمكن أن نخرج به من كل مـ ـا فـ ـات؛ هـ ـو أن الصحوة الفكرية يمكن أن تبدأ فعلاً لو ساد بيننا هذا الأسلوب الصريح والهادئ في النقاش؛ فلا بد أن أعتـ ـرف أن السـ ـيد وزير الأوقاف على الرغم من الصيام ظل هادئًا ومبتسـ ـمًا، وواسع الصدر، طول الوقت. أمـ ـا بالنسـ ـبة لمبـ ـدأ الأمـ ـر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ من الـ ـذي يطبقـ ـه؟ ومتـ ـى؟ وكيف؟ فأعتقد أن الطريق ما زال طويلاً جدًا، وباب النقاش مفتوح إلى آخر مدى حتى يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الأصل الهام من الأصول الإسلامية.

الفصل الثالث

تطبيق الشريعة الإسلامية

طارق البشري

الشريعة ثابتة.. والفقه متغير [8]

نظرة المؤرخ للصورة المعاصرة تختلف بـ القطع عـ ن نظرة الآخرين. والأستاذ طارق البشري المستشار بمجلـ س الدولة والمؤرخ؛ له رؤية كانت حتى فترة قصيرة تتفق مـ ع الموقف العلماني القومي، غير أنه في مقدمة لطبعـ ة جديـ دة من آخر كتبه التاريخية؛ اعترف بأنـ ه قـ د غيـ ر موقفـ ه، وأصبحت له رؤية مخالفة تتلخص في ضـ رورة أن تسـ تمد القوانين العربية كلها شـ رعيتها الأساسـ ية مـ ن الشـ ريعة الإسلامية، وأن تتجه الأنظمة السياسية لمـ ا يسـ مى بالحـ ل الإسلامي.

بادرت الأستاذ طارق البشري بسـ ؤال عـ ن تعريفـ ه الخاص للشريعة الإسلامية.

أجاب: بشكل عام الشريعة الإسـ لامية هـ ي الأحكـ ام المأخوذة من القرآن، ومن السنة الصحيحة.

---

[8] نشر هذا الحوار بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٨٦ بمجلة صباح الخير.

قلت: الأحكام المأخوذة من القرآن الكريم عبر العصور الإسلامية تعددت وتنوعت؛ بل كادت أحياناً تتعارض؛ فـ أي فترة زمنية ترى ضرورة التقيد باجتهادات فقهائها؟

أجاب: كثيرون يرون ضرورة التفرقة ما بين الشـ ـريعة الإسلامية والفقه الإسلامي. فالشريعة الإسلامية هي الأحكام الواردة في القرآن والسنة. وأما الفقه الإسلامي؛ فهو تفسـ ير الفقهاء المسلمين لهذه النصوص في فترة زمنية معينة. بهـ ذا المعنى؛ الشريعة هي النصوص المنزلة؛ فهي ثابتة كنص لا يتغير، وتفسيرنا لهذا النص وتطبيقه فـ ي ظـ روف الزمـ ان والمكان قد يختلف، وتختلف الاجتهادات فيه من مكان لمكان، ومن عصر إلى عصر.

قلت: بالنسبة للقرآن الكريم ترى هل يمكن أن نجد فيـ ه كل ما يلزمنا اليوم من تفصيلات القوانين بأنواعهـ ا، والتـ ي تـ ـنظم علاقاتنـ ـا الصـ ـناعية والمروريـ ـة والسياسـ ـية والاقتصادية..إلخ.

قال: بالنسبة لهذه النقطـ ـة؛ مـ ـا أجـ ـده فيـ ـه يلزمنـ ـي، وما لا أجده؛ أُعْمِل فيه أدوات التفسير والقياس؛ بحيث إننـ ـي أستمد الشرعية الأساسية في أي حكم وضعي–ولـ ـو أنشـ ـأته

إنشاءً– مما ورد في القرآن والسنة. وقد وضع أئمة كثيرون قواعد لهذه الطريقة. مثلاً الإمام مالك استخدم تعبير المصالح المرسلة؛ وهي تفتح الأبواب للاجتهاد فيما لم يرد فيه أمر أو نهي في القرآن أو السنة. كل فقيه بفتح باب الاجتهاد وفقًا لنظرته الأصولية لأحكام الشريعة.

قلت: إذن نحن مضطرون في وقتنا هذا أن نلجأ لمن سبقنا من شعوب، ونستعير منهم قوانين عالجوا بها مشكلات العصر؛ وهذا يهز إمكانية وجود قوانين مستمدة مائة في المائة من الشريعة وحدها.

قال طارق البشري: بالنسبة للقرآن قد لا أجد فيه أحكامًا تفصيلية كثيرة في أغلب الأمور. ولكني سأجد الأصول العامة التي أستمد منها الشريعة للأحكام. كوني أستفيد من نماذج المعاملات والتنظيمات وبناء المؤسسات من تجارب أخرى؛ فهذا أمر وارد، على أن أستفيد منه في إطار الشرعية التي تحكمني، وقد اتبع هذه الطريقة الشيخ محمد عبده في اجتهادته. لقد حدث هضم حضاري لما وجده في دول أخرى. نفس الشيء سبق حدوثه في العصر العباسي، حينما ترجم العرب عن الإغريق والرومان،

وأخضعوا ما وجدوه في تلك الحضارات للمعتقدات الإسلامية.

اجتهادات محمد عبده:

قلت: ألم يتم هذا بالفعل في القوانين المطبقة حاليًا؟!

قال: لا بكل أسف، ما حدث أننا اقتُطِعنا من ماضينا، وفُرِض علينا نمط مختلف ومقابل بطريقة الطرح المضاد. ومدرسة محمد عبده لم تنجح مع أنها مدرسة مجددة.. لماذا؟ لأنها لم تسد؛ فأحكامه تتصف بأمرين؛ أنها استمدة من الشريعة، وأنها تتفق مع العصر، ومع ذلك لم تطبق، وهذا هو السبب فيما نعانيه اليوم من انفصام.

قلت: هناك رأي يقول بفشل محاولة مصر اللحاق بالتجربة الغربية، ويطالب بضرورة الحل الإسلامي. فما هو تصورك لهذا الحل؟

أجاب: لا يوجد في الإسلام ثيوقراطية (أي حكم رجال الدين أو الحكومة الدينية)، ولكني أتصور أن تكون الأحكام والتعاملات مستقاة أساسًا من أحكام الشريعة بما يتفق مع العصر الذي نعيش فيه طبعًا.

قلت: ولكن ألا ينتهي هذا الوضع حتمًا بسيطرة رجـ ـال الدين؛ لأنهم وحدهم المتفقون فيـ ـه، الدارسـ ـون لأحكامـ ـه، العاكفون على فهم الظروف التي يواجهها المجتمع..؟ أحكام القرآن والسنة نشأت في أرض الحجاز، وخـ ـلال ٢٣ سـ ـنة، وبجهد فقهي كبير؛ تولدت منها أحكام تتفـ ـق مـ ـع ظـ ـروف المجتمع الإسلامي الذي يمتد من شرق العراق إلى الأنـ ـدلس وقد سمى الفقهاء ذلك باصطلاح: "إهمال ما يتغير، وتفصيل ما لا يتغير". العبارات لا تتغير فهي متصـ ـلة، والمعـ ـاملات ممكن أن تتغير من بيئة لبيئة؛ فهي مفصلة حتى تتـ ـيح لنـ ـا إمكانية توليد الأحكام التي تتفق مع ظروف المجتمـ ـع وفقًـ ـا لمقاصد التشريع نفسها، وكلها لجلب المنافع ودفع المضـ ـار؛ وهذه قاعدة أصولية يلتزم بها الفقيه أثناء عمله.

ومحاولات السنهوري:

قلت: ما رأيك في المحاولة التي قام بها المرحوم الأستاذ السنهوري للتوفيق ما بين أحكام الشريعة والقوانين الوضعية في الستينيات؟!

قال: قانون السنهوري جيد جدًا من الناحية الفنية، ولكن هو نفسه قال بعد ذلك إن هذا القانون خطوة تليها خطـ وات أخرى فـ ي سـ بيل وضـ ع قـ انون مـ دني عربـ ي، وأن ما فعله ليس سوى الخطوة الأولى، والخطـ وة الثانيـ ة هـ ي الاستفادة بالقانون المدني العراقي، وفيه جرعة الشريعة أكبر، ومع ذلك لم يعتبره الخطوة النهائية بل قال يجب أن يتلوهـ ا خطوات أخرى؛ لكي تستمد القـ وانين المدنيـ ة كاملـ ة مـ ن الشريعة. إن تجربة السنهوري في الفقه العراقي نبهته إلـ ى إمكانيات واسعة للفقه الإسلامي؛ فكتب في ذلك كثيرًا.

قلت: بصفتك مؤرخًا؛ أرجو أن تعطي القـ ارئ فكـ رة سريعة عن خط سير القانون المصري منذ بداية الاغتـ راب حتى اليوم..؟

قال: القانون المصري كان أثناء الحكم العثماني مستمدًا كله من الشريعة الإسلامية، ولكن في تلك الفترة كان الفكـ ر القانوني يتسم بالجمود. ولم يكن ذلك ناتجًا عن جمود الفقهاء، ولكن الأوضاع السائدة في ذلك العصر كانت جامدة. ومـ ع ذلك ظهرت حركات تجديديـ ة فـ ي الفقـ ه؛ مثـ ل حركـ ة محمد بن عبد الوهاب في نجد، والإمام الشوكاني في اليمن،

ثم الألوسي في العراق، والسنوسي في ليبيا. كل هؤلاء كانوا مجددين في الفقه، ولم يتأثر بهم قلب الدولة ("محور إسطنبول بالقاهرة")، وإنما تأثرت بهم أطراف الدولة العثمانية. بعد ذلك بدأ النقل عن الغرب.

قلت: اهتم رفاعة الطهطاوي كثيرًا في كتاب "تلخ يص الإبريز" بإبراز الحياة الديمقراطية في فرنسا؛ "التمثيل النيابي للشعب، وتحديد سلطة الحاكم.. إلخ"، ويرى البعض أن أفكار الطهطاوي كانت بداية لإنهاء عصور الظلام العثمانية؛ فم ا هو تقييمك لجهوده؟

قال: أعتقد أن الطهطاوي كان هاضمًا للفكر الغربي ولم يكن ناقلاً له. كان أمام الطهطاوي نموذج جيد، ولكنه لم يكن مطبقًا في مجتمعه. هو اتخذ منه نموذجًا، وحاول أن يوظف ه في إطار المعايير الدينية الإسلامية، وكانت ل ه ف ي ذل ك محاولة لا بأس بها، وجيدة.

وعملية النقل فقط عن الغرب جاءت بع د الطهط اوي بنصف قرن، مع الاحتلال البريطاني؛ فقد أدى لذلك الضغط الاستعماري عن طريق المحاكم المختلطة، التي كانت القاعدة التشريعية الأساسية التي صدَّرت لنا القوانين الغربي ة ع ن

طريق إنشاء المحاكم المختلطة عام ١٨٧٥م؛ حيث كان قنصل أي بلد هو المنوط به أن يحكم على القضايا المرفوعة على رعايا بلده؛ سواء في القضايا المدنية أو الجنائية. وكان يعتبره خطوة للأمام بالنسبة للمصريين؛ لأنهم قبل ذلك كانوا فاقدين للسيادة التشريعية والقضائية على بلادهم.

قلت: لكن كيف تكون المحاكم خطوة للأمام بينما القضاة فيها كانوا أجانب، وأسلوب التقاضي كان باللغات الأجنبية، والمحامون أجانب!!

قال: لم يكن القضاة أقل ظلمًا للمصريين من القناصل، ولكن ما حدث كان تنظيمًا لإجراءات التقاضي.

وقد قال حافظ إبراهيم في ذلك: "كان الظلم فينا فوضى؛ فهذبت نواصيه حتى صار ظلمًا منظمًا"؛ فكان ذلك بمثابة تنظيم للظلم.

في ذلك الوقت كان في مصر محاكم شرعية، وكان يوجد مجالس عرفية ومجالس أحكام نشأت من أيام محمد علي؛ تطبق فيها بعض أحكام أخذت في الدولة العثمانية من القانون الفرنسي، بعد ذلك صدرت المجموعات

القانونية عام ١٨٨٢م (القانون المدني والجنائي) وبدأ التنظيم الحدي للمحاكم، المأخوذ عن النظام الفرنسـ ي فـ ي عصـ ر الخديوي توفيق.

قلت لطارق البشري: قال رشيد رضا في بعض كتاباته إن علماء المسلمين طُلِب مـ نهم تقنـ ين الشـ ريعة، ولكـ نهم تقاعسوا ورفضوا؛ فما رأيك في ذلك الموقف؟

قال: رشيد رضا أخذ هذا الكلام عن رفاعة الطهطاوي، وأنا أشك في هذا الكلام فهو غير منطقي. ففي عام ١٨٧٦م صدر قانون مدني في الدولة العثمانية مـ أخوذ مـ ن الفقـ ه الحنفي، ومصر كانت تتبع المذهب الحنفي وقتها، وكان شيخ الأزهـ .ر مهـ .دي العباسـ .ي حنفيً .ا، والمفتـ .ي الشـ .يخ حسن النواوي كان حنفيًا، وكان القاضي رئيس المحكمة العليا الشرعية تركيًا قادمًا من إسطنبول؛ فهذه سـ ابقة موجـ ودة، وكان محمد باشا قدري وزير الحقانية عام ١٨٨٠ قد كُلِّـ ف بوضع قوانين مستقاة من الشريعة الإسلامية، وبدأ العمل فيها فعلاً، ولكنه انتهى منها بعد فترة طويلة، ولم تنشر بعد وفاته.

إن اختلال الشرعية بدأ من هذه الفترة؛ فترة الاستعانة بالقانون الفرنسي رأسًا، وتجاهل كل الأحكام المسـ تقاة مـ ن

الشريعة التي سبقته، وقد ظلت أجيال القضاة والمحامين تعتمد على أنسيكلوبيديا دانلوز الفرنسية؛ كمرجع أساسي للأحكام، وكانت إجادة اللغة الفرنسية شرطًا أساسيًا لمتتبع تلك القوانين.

قلت للمؤرخ العربي طارق البشري: في هذه الفترة بالضبط كان الأستاذ الإمام محمد عبده يفتي ويجتهد ويصدر الأحكام، وكان مفتي الديار المصرية، وقد توفي سنة ١٩٠٥؛ فكيف تبرر عدم الأخذ بأفكاره واجتهاداته حتى اليوم؟!

أجاب: هناك أحكام فقهية كثيرة تطبق اليوم، ونجد فيها روح محمد عبده، ولكن ما حدث هو أن اللجوء إلى القوانين الغربية كان حكمًا بالجمود على الفقه الإسلامي. فكرة التجديد نفسها لعشرات السنين لم تجد مجالاً للتطبيق؛ لأننا صدرنا عن مورد تشريعي ومورد فكري مخالف تمامًا. كان الشيخ عبد الوهاب خلاف يدرس لنا الشريعة في كلية الحقوق وكان يقول: وعين الماء إذا لم يردها الواردون غاض ماؤها. القوانين والأسلحة إذا لم تستعمل علاها الصدأ. فالفكر إذا لم يستخدم لا يتجدد، ولكنه إذا أدخلته في الحياة سيتجدد بتجددها، وسيحدث تلاحم بينها وبين النصوص.

قلت: لو فرض وطبقت الشريعة، وأخذت منها القوانين؛ فما الذي سيتغير في حياتنا؟

أجاب: أتصور أن التغير لن يكـ ون كبيـ رًا. بالنسـ بة للقانون المدني مثلاً لن تغير نصوص كثيرة فيه، ولكن الأهم من ذلك أن المورد التشريعي نفسـ ه سـ يختلف، وسـ يرتبط السلوك بالمعاملات، وسترتبط القيم المستقاة من أصل شرعي معين بقواعد التحاكم بين الناس وبعضها؛ وهذا مهم جدًا؛ فلا يمكن ضمان بقاء أي قانون إلا إذا احترمه الناس؛ لا الخوف من الحكومة، ولا الخوف من العقاب يبقي علـ ى القـ وانين. هناك انفصام بين القواعد التي تحكم سلوكياتنا وأخلاقياتنـ ا؛ وهي مستقاة من الدين، وبين القواعد التي تحكـ م معاملاتنـ ا وتنظيماتنا؛ وهي مستقاة من القوانين الوضعية، والمطلوب أن تظلها مظلة شرعية واحدة، ويمكن أن نختلف، ولكن داخـ ل إطارها.

الخلاف في الرأي نعمة:

أسألك: ولكن ألا تخشى أن يكون الخـ لاف فـ ي هـ ذه اللحظة مثل الخلافات التـ ي حـ دثت بـ ين الفـ رق الدينيـ ة

الإسلامية، وانتهت بوجود فرق الخوارج التي راحت تـ تهم الجميع بالكفر والإلحاد والخروج عن الدين..؟!

قال طارق البشري: الخلاف في الرأي نعمة؛ وهو سمة وظاهرة إيجابية ما دام سيكون في نط اق شـ رعية موحـ دة ومعترف بها.

قلت: مطالبة البعض بتطبيق الشريعة الإسلامية ووجود المدارس والجامعات الدينية الأصولية والسلفية؛ هل ترى هذه جميعًا مظاهر لصحوة إسلامية؟

قال طارق البشري: هذا توجه جيد. وكان ينقصنا فـ ي لحظة من اللحظات؛ حيث كان لدينا انبهار كبيـ ر بـ الغرب، وأعني بهذا أن نأخذ عنه دون أن نختار، ونقبل أن يفـ رض علينا ما نأخذه؛ وهذا إما أن يعدم إرادتنا ويقلل جدًا مـ ن أن تكون إرادتنا بصيرة.

قلت: ولكن ألم تكن ثورة يوليو ٥٢ بداية لبحث مصـ ر عن هويتها، ووضع حد للانبهار الشديد بـ الغرب وتقليـ ده، والذي كانـ ت تتسـ م بـ ه الحيـ اة السياسـ ية والاجتماعيـ ة في مصر قبل ذلك؟!

أجاب طارق البشري: استمرت ظاهرة الانبهار بالغرب اجتماعيًا، خصوصا بين المهنيين؛ فرغم أن سياسة الدولة كانت حذرة إلى حد كبير من الوقوع في قبضة الهيمنة الغربية، وتبحث عن صيغة منبثقة من المجتمع، وهذه كان يؤكد عليها كثيرًا؛ إلا أنه كانت هناك حلقة مفقودة. فمثلاً بعض المصانع كانت تحرص على تقليد النماذج الغربية، مع أن سياسة الاستثمار لم تكن متبعة في ذلك الوقت. إن تقليد الغرب لن يجعلنا نصل إليه أبدًا.. يتعين أن ننظر إلى صيغة توافقنا نحن، وأن يكون لنا تقييمنا للمسائل، لكن مهما جرينا وراء الغرب سنلهث، وستزداد الهوة بيننا وبينه.

سألته: ولكن كيف السبيل إلى العزلة في عالم تحكمه الأقمار الصناعية والتكنولوجيا، ووسائل الاتصال المتطورة دائمًا؛ بحيث أصبح العالم كله يبدو كما لو كان قرية صغيرة يتأثر كل ركن فيها بما يحدث في أي ركن آخر؟

قال طارق البشري: لا يمكن أن ننعزل، بل أن ندخل في حالة مقاومة.. لقد بدأنا في تبعية الغرب، والأخذ عنه منذ مائتي عام، ومع ذلك لم نصل إلى الصيغة المناسبة إلى يومنا هذا.

قلت بسرعة: هل ترى أنه لا سبيل للعثور على تلك الصيغة المناسبة إلا بالعودة إلى الوراء، وبالتحديد إلى العصر العثماني؛ وهو ما أجمع المؤرخون على تسميته بعصور الظلام؟

قال: تلك كانت عصور مظلمة، وإنما أتصور أن كثيرًا من الأوضاع الحاضرة في بلاد كثيرة من العالم الثالث عندما ينظر إليها بعد مائتي عام لن يجدوها أقل ظلامًا من كل النواحي؛ من ناحية أوضاع الناس ومستوياتها، والتفرقة العنصرية في إفريقيا، وما يحدث في إسرائيل، وما يحدث في لبنان.. إلخ، حتى في الحكومات القومية؛ يعامل الإنسان معاملة لا تقل عما كان يعامل به في تلك العصور المظلمة.

قلت: إذا اتفقنا على هذا؛ فلماذا يكون الحل بالعودة إلى الوراء.. بالرجوع إلى القديم؟!

قال: ما أطالب به ليس العودة إلى الوراء، ولا كما كنا زمان، ولكن إلى ذاتنا.. مطلوب العودة إلى ذاتنا.

سألته: أي ذات؟! هناك من يرى أن العودة بمصر إلى الذات يجب أن تكون بإحياء الحضارة الفرعونية؛ فهذه فعلاً هي أصل المصريين.

أجاب بسرعة: الذات الفرعونية لم تعد ترتبط بنا كفكر حي إلا في بعض الكلمات، وبعض الطقوس التي نمارسها اجتماعيًا من وقت لآخر؛ إنها فعل ماضي مصر، ولكنه ماض منقطع. أما الماضي المتصل في عقول الناس وقلوبهم إلى اليوم؛ فهو الفكر الإسلامي بالنسبة للمسلمين، والعقيدة القبطية بالنسبة للأقباط. إن العودة للجذور لا تعني إطلاقًا الانتكاس؛ بل التقدم.

قلت له: وما رأيك فيمن يرون أن العودة إلى الناصرية هي المخرج الوحيد من الأزمة التي تمر بها مصر حاليًا؟

أجاب: التجربة الناصرية كانت تتميز بالاستقلال السياسي والاقتصادي، وبالانفتاح على العرب؛ وهذه أهم إيجابياتها، وأهم ما يبقى من مشكلاتها الأساسية؛ أن الأطر والتنظيمات في تلك الفترة لم تكن بالإحكام الكافي الذي يضمن استمرارها وبقاءها.

هناك نقطة أخرى تولدت عن الممارسات السياسية المختلفة؛ وهي عزلة التيار الإسلامي عن التيار القومي، وهذا لم يحدث في تاريخ مصر كله؛ فالاتجاه العروبي كان قريبًا جدًا من التيار الإسلامي، وهو الذي احتضنه عند بداية ظهوره في أوائل الثلاثينيات.

فإذا شئنا أن نعرف الناصرية قلنا إنها حكم الاستقلال الوطني المدعم بالاستقلال الاقتصادي، المطالب بأن يكون هذا الاستقلال حركة نهضة سياسية واقتصادية على مستوى العالم العربي، مع اتخاذ سياسات متميزة في المجال الدولي تحقق مطالب هذا الإطار. فإذا عادت الناصرية لا بد لها من التلاؤم مع الظروف التي نعيشها اليوم، وأن يكون لها جهد بنائي، وتتفادى المشكلتين الأساسيتين اللتين تكلمنا عنهما آنفًا.

قلت لطارق البشري: الديمقراطية التي بدأنا في ممارستها في الثمانينيات أظهرت في مصر اتجاهات متعارضة عديدة؛ فما هو المطلوب من التيارات المختلفة لإيجاد صيغة من التعايش بينها جميعًا؟

قال: مطلوب من التيار الإسلامي تجديد الفقـه، ومـن التيار القومي أن يجد في الإسلامية السياسـية جـزءًا مـن وجوده، وأن يبتعد عن كون العلمانية صفة لصيقة به.

مطلوب من التيار الاشتراكي العلماني ("الماركسية") أن يراجع موقفه جيدًا بالنسبة للموقف الفلسفي والموقف الأممي الذي يتعارض مع فكرة القومية وفكرة الجامعة الإسـلامية. ومطلوب؛ قدر من الحوار والفهم المتبادل الذي يتم في جـو ديمقراطي.

فلا بد من إيجاد الوسائل وبناء الجسور للتفاهم؛ حتـى يفهم كلٌ صاحبه، ويطلـق همومـه الفكريـة والعقائديـة، وتوجيهاته السياسية والاجتماعية، وآليات تفكيره كيف تسير؛ حتى يستطيع كل منهم أن يصل لصيغ تشارك، وليس مجرد تعايش؛ وذلك بالتغذية المتبادلة بين أفكارها جميعًا.

د. أحمد كمال أبو المجد

(١) اجتهاد جديد.. وفقه جديد [9]

ثمة إحساس لدى المثقفين المصريين بأن بلدهم تحولـ ـت إلى مرجل يغلي بالأفكار، وأن ثورة فكرية أوشكت أن تفور! والسبب في ذلك ليس بالقطع أزمة التعبير؛ فحريـ ـة الـ ـرأي مكفولة لكل الاتجاهات.

بل إن ما يحدث في مصر اليوم الدليل قاطع علـ ـى أن الأفكار مهما قمعت ومهما دفنت تحت الأرض؛ فلن تلبث أن تنفجر كالبركان، وقد تُحطِّم في سريانها اليابس والأخضر.

والحوارات التي أجريها مع المفكرين المصريين مـ ـن مختلف الاتجاهات؛ ليست سوى محاولة متواضـ ـعة لسـ ـبر أغوار الأفكار المتصارعة، والبحث في ثناياها عن مخـ ـرج للأزمة التي تمر بها مصر اليوم.

فهل سبب الأزمة حاجتنا إلى مفكرين يمتلكون الشجاعة على الاجتهاد، بعد أن يتخلصوا من تأثير الفقهـ ـاء القـ ـدامى،

---

[9] نشر هذا الحوار بتاريخ ٥ يونيو ١٩٨٦ بمجلة صباح الخير.

وينظروا إلى الحياة بمنظار عصري..؟! أم أنها في الشرعية الأساسية التي تس تمد منه ا قوانينه ا–وبالتـ الي أعرافـ ا وسلوكياتنا– قوتها واستمراريتها..؟!

في حديث مع الدكتور أحمد كمال أبو المج د؛ رحن ا نبحث عن أسباب أخرى للأزمة، وننظر إليه ا م ن زواي ا مختلفة.

الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الإع ـلام الس ـابق، ووزير الشباب السابق، والأستاذ حاليًا بكلية الحقوق جامع ـة القاهرة، ورئيس قسم القانون العام بها.

بادرته بسؤالي: غبت عن القاهرة حوالي سبعة أع وام أثناء عملك كمستشار قانوني لرئيس الـ وزراء ول ي العه د بالكويت؛ فكيف بدت لك صورة وطنك على البعد؟!

قال الدكتور أحمد كمال أبو المجد: فكرة البع د غي ر حاصلة؛ لأني كنت كثير التردد على القاهرة طول الوق ت، ثم إن الكويت بلد عربي شقيق يحتشد بالعرب وبالمصريين. ولم يفارقني اهتمامي بمصر يومًا واحدًا، ولم يخل بيتي م ن الزوار، ولم ينقطع أسبوعًا واحدًا من حوارٍ حول كل القضايا

العربية والمصرية الإسلامية، بل أستطيع أن أقول إنه ربما من ذلك المكان الصغير جغرافيًا كنت أطل على أفقٍ أوسع، وأحيانًا البعيد يرى ما لا يراه القريب، وتتاح له الفرصة للتأمل.

ربما فاتتني بعض التفاصيل الجارية؛ ولذلك أحاول منذ عودتي أن أستوفيها، بالإضافة إلى الإحساس الأدق ببعض الواقع، والمشكلة المصرية.

أعدت سؤالي مرة أخرى: كيف بدت لك الصورة؟

قال: بدت معقدة، وتحمل معها إشفاقًا لكل من يتولى المسئولية عامة في مصر. أنا أسمع النقد وأتابع صحف المعارضة، ولي أيضًا بعض النقد الذي يوجه إلى بعض السياسات لدى بعض الأشخاص. لكن قبل هذا وبعده يظل الأمر الذي ينبغي أن نقر به؛ أن الظروف الموضوعية لمصر في هذه المرحلة صعبة، ولا أحد يستطيع أن يحلها في غمضة عين، أو يحل أي قضية منها بغير ثمن مدفوع. الذي يقول غير هذا يتجنى على المسئولية، وفي الوقت نفسه يخالف سنة من السنن الكونية. لا أحد يمكنه أن يواجه الظرف الموضوعي بأمنية، ويخرج من المشكلة بعملية

فهلوية تعفيه من دفع الثمن.. لا.. هناك ثمن ينبغي أن يُ دفع من راحتنا ومن رخائنا ومن استقرارنا، ولا بد أن نتعامل مع الموقف على هذا الأساس.

قلت:هل يمكنك أن تلخص هذا الموقف ف ي كلم ات موجزة؟

قال سيادته: الموق ف الاقتص ادي ص عب؛ فال ديون تكاثرت، والإنتاج قل كثيرًا، والسكان زادوا؛ ب ل تض اعف عددهم؛ لهـ ذا باتـ ت البنيـ ة الأساسـ ية لمجتمعنـ ا تعـ اني من ضعضعة واستهلاك شديدين. الأهم من هذا كله الإنسـ ان الذي هو القوة الضاربة في أي عملية تنموية،؛ لقد أصبح في حالة يرثي لها، أداؤه منقوص؛ بل ضعيف ومتدن وهـ ابط، وإحساسه بالغاية والهدف والمستقبل في حالة سيئة.

قلت:هناك من يرى أن كثرة النقد تسـ ببت ف ي هـ ذه الأزمة؟

قال: لن أقبل مطلقًا أن يقال لنا كفوا عن النقد وتعـ ذيب أو جلد الذات؛ فهذه كلمة حق تفضي إلى باطل، ومعناهـ ا أن نتوقف عن النقد حين يكون النقد هو الوسيلة الوحيدة للتدارك.

مشاعرنا كلها إشفاق، وكلها تعاطف ورغبة في الإصـ ـلاح، وليس فيها ذرة واحدة من الحرص على التشهير أو التغذ ـي، أو إغلاق أبواب الأمل. نحن في حالة غير طيبة، والإنسـ ـان المصري في وضع سيء حاليًا، وأداؤه منقوص؛ فلا نستطيع أن ندافع عن هذا الموقف، ولا نقبل دعوة بالسـ ـكوت عـ ـن التبصير بمواطن الضعف.

تفكير بالجملة:

قلت: يرى البعض أن الخروج من هذا المأزق لن يـ ـتم إلا بنبذ التجربة الغربية التي حاولت مصر أن تلحق بها منذ حوالي مائتي عام، وأن الحل البديل هو اللجوء إلـ ـى الحـ ـل الإسلامي.

قال: هذا ما أسميه أنا تفكير بالجملة؛ فيأخذ المرء جانبًا واحدًا من المشكلة، ويقول فيه كلمة ثم ينفض يده من الأمـ ـر كله. المسألة ليست بهذه البساطة "ما فيش كدة تجارب تتنفـ ـذ في يوم وليلة"، ويجب أن نكون أدق من هذا بكثيـ ـر. ولنبـ ـدأ بسؤال أنفسنا؛ ما الذي أخذناه من الغرب وأدى إلى فشلنا؟ لا بد من التحديد ومن الدراسة لنعرف ما الذي يستدعي الإبقاء،

وما الذي نحتاج لأن نتخلص منه. قضايا الشعوب لا تعالج عن طريق التفكير بالجملة.

فكرة المهدي المنتظر:

قلت لسيادته: هناك تركيز بالذات على مجموعة القوانين التي تُحكم بها مصر؛ كلها مأخوذة من القانون الفرنسي.

قال: لا أستطيع أن أوافق على هذه المقولة. هذا غير صحيح؛ فالشرائع خصوصًا في المعاملات، ليست بينها هذه المفارقة الهائلة التي يصورها البعض. هذه نقطة.. النقطة الثانية؛ لا يوجد الآن كيان معلب وجاهز اسمه الشريعة الإسلامية، أمد يدي إليه فأقذفه على المجتمع فينصلح حاله. أحيانًا تستعمل فكرة الشريعة الإسلامية مثل فكرة المهدي المنتظر أو المخلص. أتصور أنهم يفكرون هكذا؛ إن حالنا سيء، فربما لو نزعنا هذا كله، وهدمنا البنيان من أساسه، وعملنا عملية إحلال، وجبنا ما يسمى بالشريعة الإسلامية؛ سينصلح الحال.

هؤلاء ينسون شيئًا مهمًا جدًا؛ إن الشريعة الإسلامية التي يتحدثون عنها ٨٠% من أحكامها على الأقل مطابقة

ومماثلة لما تخليت عنه في ما نسميه الآن القوانين الغربية. أنا أقول هذا وأنا أعلم ما أقول. خذي حضرتك كتب الفقه؛ في باب البيع، وفي باب الإيجار، وفي باب الرهن، وفي باب الوكالة، وفي باب الصلح، وفي باب الشفعة.. كل هذه الأحكام الجارية في كثير من العقوبات التي بها تعزيزات ستجدين الأحكام مطابقة..!

هناك نوع ثان ليست فيه أحكام الشريعة الإسلامية؛ لأنه يومها لم يكن موجودًا، وهو الجزء من التشريع.. مثلاً قانون العمل، وقانون التوظف، وقانون المرور، وقانون المحلات المقلقة للراحة، وقوانين الصحة العامة، وقوانين التعليم.. ومئات القوانين؛ وهي لا يمكن أن نسميها إسلامية ولا غير إسلامية، هذه ترتيبات وتنظيمات يلجأ إليها أولو الأمر في إطار النظام القانوني الأشمل، ويسميها علماء الشريعة الإسلامية تشريعًا، من باب السياسة الشرعية، ويبحثون عن مصالح الناس في هذه الأمور.

قلت لرئيس قسم القانون العام بحقوق القاهرة: إذن كيف يصور البعض الأمر كما لو كان تطبيق الشريعة الإسلامية

سيحل فورًا جميع مشاكلنا؛ ليس فقط السلوكية والفكرية، بـ ل الاقتصادية، والسياسية، والعلمية.. إلخ.

أجاب سيادته: افتراض أن كل القوانين الموجودة مختلفة تمامًا عن الشريعة الإسلامية خطأ، وافت راض أن الشـ ريعة الإسلامية كيان ثابت محدد وجاهز تحت يدي خطأ. بـ ل إن هناك فسادًا ثالثًا لو أننا اهتدينا في كل جزئية –من خلال فقه متطور– إلى الأحكام القانونية التي هي مستمدة من الشريعة الإسلامية؛ فافتراض أنها إذا طبقت اليوم سينصـ لح الن اس غدًا؛ افتراض مخالف للواقع، بل مخالف لمقصـ ود الشـ ارع الإسلامي نفسه. الشارع الإسلامي لم يقل إنه بتطبيـ ق هـ ذه القوانين سيختفي الشر في الأرض؛ لأن هذا منـ افٍ لحكمـ ة الخلق.

الله سبحانه وتعالى خلقنا من نطفة أمشاج (أي أخـ لاط) ليبتلينا، فأمر الدنيا مبني على الابتلاء، والإشكال الذي يغيب عن فهم كثير من الناس أن الإنسان حين يكلف بالشرائع فإنه لا يطيعها مرة واحدة؛ فإما أن يطيعها، وإما أن يخرج عليها. تكون هناك عقوبات أو إجراءات؟ نعـ م.. لكـ ن أصـ لاً لأن خطاب الشارع موجه للإنسان، ولأن الإنسان عنده إرادة هي

من خلق الله؛ فهو يطيع ويعصي، ولذلك سيظل في المجتمع الإسلامي مطيعون وعصاة، أمناء وخونة، شرفاء ولصوص ومرتشون! غاية ما هنالك أن عامة أمر الجماعة تكون فيها فرص الخير أكثر، وكذلك فرص الرشد، بينما تقل فرص الشر. سيظل المجتمع كله فيه هذا الاختلاط الذي هو جزء من مقصد الشارع في خلق الناس.

اجتهاد جديد وفقه جديد:

قال: نعود إلى سؤالك الأول؛ هل صحيح أن كل ما بنا من فساد مرجعه أن محتوى التشريعات القائمة فاسد؟ أنا لا أظن هذا أبدًا. الخلل طرأ في مجموعة السياسات والتوجيهات الرئيسية، والقضايا التربوية، وفي كيان هذا الإنسان، وفي إقباله على العمل، وفي نوع العلاقات السائدة. وهذه القيم لا تنبع من تشريع واحد، والرسول ﷺ عاش في مكة فترة طويلة دون تشريع. إن التشريع يجيء في مرحلة متأخرة، عندما ينظم هذا المجتمع ليجسد هذه القيم في ميدان المعاملات. لكن القيم هي التي تحدد وجهة المجتمع.

قلت: يرى المتحمسون لهذا الرأي أن المشكلة ليست في قصور القوانين الحالية بقدر ما هي في الشرعية الأساسية التي تستمد منها قدرتها وفاعليتها.

قال: في هذا شيء من الصحة، عندما يطبق قانون غريب عن البيئة نجد أن الرغبة في احترامه تقل. أنا لا أنازع في هذا، بل أنا من المتحمسين لأن يكون التشريع مستمدًا من حضارتنا؛ وهذا أمر طبيعي، ومن باب الاستقلال الوطني. لكن خلافي كله في تصور عملية الميلاد كيف تتم؟ لا بد من اجتهاد جديد، وفقه جديد، واستيعاب لأوضاع المجتمع، وتحديد لحاجات الناس، ثم استشرافٌ لقيم الشريعة في هذه الأمور، ثم قد يقتضي الأمر بعض الأحكام الوقتية. كل هذا التطور العضوي السوي الناضج في رأيي ينبغي أن يتم استمدادًا من الشريعة الإسلامية من غير اختناقات، ولا مفاجآت، ومن غير وضع المجتمع في ألوان من العسر والحرج قبل أن يؤون الأوان لوضع التشريع الناضج موضع التطبيق. فأنا خلافي في طريقة ميلاد الجديد من الرحم من الرحم القديم. الإسراع في ذلك والاندفاع يفسد العملية.

قلت لسيادته: إذن أنت لا تختلف في الاستراتيجية؛ وإنما في التكتيك.

قال: من المؤكد أن أي نظام قانوني غريب عن القيم السائدة لا بد أن تكون له مع الناس مشكلة، وأنه قد لا يكون معبرًا عن حاجتهم الحقيقية، وأن حوافز انتظامهم في سلكه وطاعتهم لأوامره تكون ناقصة، بينما أنه عندما أصدر تشريعًا مستمدًا من الشريعة الإسلامية؛ يصبح عندي جزاءان؛ جزاء مادي موجود في النص، ثم هناك الإحساس بأني إن خالفته فإني أخالف قانونًا مستمدًا من قيمي وحضارتي التي ألتزم نحوها بالتزامٍ أخلاقي ومعنوي الطابع.

أنا ضد العلمانية:

قلت: ولكن ألا يفضي هذا على المدى الطويل إلى تحول السلطة السياسية إلى سلطة دينية؟! لعلك تابعت الخلاف الموجود في الساحة الثقافية اليوم بين العلمانيين والمطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية؟!

أجاب سيادته: أنا ضد العلمانية، وأرى أنها فكرة سخيفة سقيمة لا معنى لها، ولا يعرف أصحابها معناها. فالعلمانية

لها معانٍ كثيرة جدًا، ونحن كمسلمين وعرب نتحدث العربية نقع في خلطٍ شديدٍ جدًا. إننا نتصـ ور وجـ ود علاقـ ة بـ ين العلمانية والعلم، ولكن هذا غير صحيح؛ فالعين واللام والميم في هذا المصطلح من العالم، وليست من العلم؛ فلـ و كانـ ت العلمانية من العلم طبعًا كنا ننحاز إليها.

قلت: يرى د. زكي نجيب محمود أن العلمانية تتصـ ل بالعقلانية؛ أي إنها تغليب للعقل على النقل في قضية الاتصال بالتراث.

قال: هذا معنى إضافي اشتقه د. زكي نجيب محمـ ود، وهذا لا يُلزِم أحدًا غيره. وهو مخالف لما عليه إجماع الناس.

قلت: والدكتور محمد خلف الله يرى أن الإسلام أصـ لاً علماني؛ بمعنى أنه لا توجد به سلطة دينية.

قال: المسألة يحيط بها غموض شديد، وسأضع الـ نقط فوق الحروف في تصوري المتواضع كما يلي: هناك فـ رق بين أن نقول الإسلام، وأن نقول السلطة. لا أستطيع أن أقول أن الإسلام علماني أبدًا، لأن الإسلام ينظم الحياة في شمولها، وله فيها توجهات أساسية تقوم على الإيمـ ان بـ الله واليـ وم

الآخر، وتقوم على ما هو أخص من هـ ذا؛ نظ رة معين ة للإنسان ووظيفته. أما قضية السلطة في الإسلام فهي ش يء آخر، وأنا معه في أن السلطة في الإسلام ليست دينية، بـ ل مدنية، والحاكم المسلم لا يستمد سلطته من مص در دين ي، وإنما يستمدها من رضا الن اس فق ط لا غي ر، وبالت الي الثيوقراطية (أي حكم رجال الدين) غريبة عن الإسلام تمامًا.

الحاكم عند أهل السنة ليس له مستند ديني إلا وج وب نصب الحاكم، وليس له صفة دينية؛ وإنما هو بشر يخت اره الناس لإدارة شئون المجتمع، وأساس شرعيته رضا الناس.

والدليل على هذا أنه في كل كتب الفقه القديم ة عن دما يتحدثون عن الإمامة يقولون: الإمامة بيعة. الإمامة عقد بين الحكام والمحكومين، لدرجة أن الخوارج وغيرهم ق الوا إن الناس يجوز أن تقوم بتغيير الإمام، والبعض استخدم كلم ة "الخروج عليه" إذا تغير حاله. فهو في هذه الحالة قد خ رج على العقد الذي اختاره المحكومون على أساسه. فإذا خ الف هذا الأساس وجاوزه إذن ينبغي تغييره.

إذا شاء البعض أن يسمي هذا علمانية لا مانع؛ بشرط أن يكون مقصودًا به السلطة السياسية في الإسلام ليست دينية، والإسلام لا يقيم ثيوقراطية.

أما القانون الذي تطبقه السلطة المدنية؛ فينبغي أن يكون مستمدًا من الشرعية الإسلامية. والإسلام لو نظرنا له كنظام اجتماعي لا يمكن أن يكون علمانيًا؛ لقد جاء الإسلام بمجموعة من القيم الأساسية، وبنظرة الإنسان. إنه يرى الإنسان كائنًا محترمًا جدًا، وله وظيفة مزدوجة؛ أن يعمر الأرض، وأن يرشدها بمجموعة من القيم. وأنا لا أزعم أن الحاجة إلى الترشيد باتت واضحة جدًا؛ لأن المسار الذي تسير فيه الحضارة العالمية-إذا جاز هذا التعبير- مسار مدمر، وهناك أزمات عديدة داخل الحضارة الغربية؛ فالثورة الصناعية تبدو كما لو كانت جهازًا انفلت الريموت كونترول من يد صاحبه، وبدأنا نرى انهيارًا في بعض المؤسسات، وإحلالاً لقيم محل قيم.

أصبح الجشع المادي هو السائد، وكذلك النرجسية وعبادة الذات. المنافسة شديدة جدًا، وقد اختفت قيم الرحمة بالضعفاء في المجتمع الغربي الصناعي. المجتمع الغربي

لا يعرف الترابط، ولا يقيم صلة، وأصبح الشباب يضـ ـعون آباءهم في ملاجئ العجزة، ولا يزورونهم سوى مرة واحـ ـدة في السنة. أصبحت الحركة السريعة صيغة العصر؛ فأصـ ـبح الإنسان الغربي لا يعمق أبدًا أي عاطفة.

(٢) قضية العدل الاجتماعي[10]

قلت لسيادته: أصبحت "المودة" اليوم بين المفكرين العرب الهجوم على الحضارة الغربية، والتحذير من مغبة الخضوع لها، على الرغم من أنهم، ونحن جميعًا بلا استثناء؛ نستمتع إلى أقصى حد بمنجزات هذه الحضارة في كل لحظة من حياتنا؛ كيف إذن نبعد تمامًا عن تأثير الغرب؟

أجاب: هذا السؤال صعب، ويواجه كل المجتمعات الحديثة، والأمر ليس سهلاً، وعمومًا نحن ما زلنا على البر؛ لأننا لم نأخذ بالتقدم التكنولوجي والثورة الصناعية إلا بنسبة ضئيلة على عكس اليابان مثلاً؛ ومع ذلك نجدها شديدة التمسك بتقاليدها وقيمها الخاصة بها. الحل هو الموازنة والمواءمة بين القديم والجديد. إن الجديد يفرض ظلاله إلى حد كبير، لكن المطلوب منا هو الوعي بالعناصر الإيجابية والعناصر السلبية.

---

[10] نشر هذا الحوار بتاريخ ١٢ يونيه ١٩٨٦ بمجلة صباح الخير.

قلت: هل القضية تمس وعينا بالقديم ككل؛ أم أن القـ ـديم يجب أن يصمد للتطور، ويثبت صلاحيته للاستمرار؟!

أجاب: الوعي معناه القدرة على الانتقاء، وعدم الانحياز لا للماضي ولا للمستقبل. بعض الناس وضعوا أنفسهم فـ ـي خندق الماضي؛ فأصبح عندهم كل شيء مقدسًا طالمـ ـا أنـ ـه قديم، وكل شيء مرفوضًا طالما أنه حديث. البعض الآخـ ـر فريق مقاومة؛ يرفضون القديم برمته، ويقبلون على الجديـ ـد مهما كانت مخاطره.. المفروض أن يكون عنصر الزمن هو القرينة على التحسين، والاستفادة من التجربة. ومن هنا أقصد بالوعي اليقظة لأحداث الحركة الإنسانية، وهذا يجعل التعامل مع الماضي ومع المستقبل انتقائيًا؛ بمعنى أن أسـ ـتبقي مـ ـن الماضي ماله وظيفة إيجابية، وأتحفظ في قبول الجديد إذا كان يحمل قيمًا سلبية.

قلت: هناك لغز في حياتنا؛ إن أغلـ ـب الـ ـذين حبسـ ـوا أنفسهم في خندق الماضي – على حد تعبيرك– من الشباب، وبدلاً من أن يتحمسوا للجديد ويستشرفوا المستقبل؛ إذا بهـ ـم يهربون من مواجهته..؟! فما تفسيرك لذلك؟

قال الدكتور أحمد كمال أبو المجد: هذا سؤال مهم جدًا، وهو أمر ملفت للنظر فعلاً، ولمعرفة الأسـ باب لا بـ د مـ ن تحليل الواقع المصري والواقع العربي. إن حجـ م الإحبـ اط شديد جدًا، وهناك عدم وضوح رؤيـ ة بالنسـ بة للمسـ تقبل، وبالتالي راح شبابنا يبحث عن شيء جـ اهز مكتمـ ل. إذ ـه لا يجد في الحاضر شيئًا مطروحًا مختلفًا، ولا يجد فـ ي أي مستقبل إلا خطوطًا متقطعة، أجـ زاءً متفرقـ ة يـ رى أنهـ ا لا تصلح بها حياته، وليست تـ ؤمن مسـ تقبله؛ لـ ذلك هـ م يفترضون أن الكيان المجرب من قبل المعلب لو اسـ تخدموه لاستراحوا. أنا أقول إن السبب وراء ذلك نفسي، وهو لـ يس كافيًا لتدني هذا المنطق الذي يتعامل مع الظواهر بالجملة.

قلت لوزير الإعلام ووزير الشـ باب الأسـ بق: عشـ نا سنوات طويلة نفاخر الدول العربيـ ة بأطبائنـ ا ومهندسـ ينا، ونغزو بهم الشرق والغرب، أما اليوم فطلاب الكليات المهنية يطمحون لأن يكونوا فقهاء وأكبر أحلامهم أن يتحول أحدهم إلى أمير جماعة دينيـ ة متطرفـ ة، وأن تبحـ ث الـ دكتورة أو المهندسة عن عريس يعيدها إلى "ستوتية" البيت؛ فهي تقبل

شروطه جميعًا بلا مناقشة. صحيح أنهم قلة اليـ ـوم.. ولكـ ـن الظاهرة تتفشى..!

قال: أنا معك في أن هذه ظواهر مستفزة. لكن أنا مصر على هامشيتها، وأنها لا تمثل التيار العريض، وهـ ـي أيضًـ ـا غريبة عن الإسلام، ولا يجوز تشـ ـجيعها؛ بـ ـل ينبغـ ـي أن تحارب موضعيًا.

قلت لسيادته: أترى أنها غريبة عن مصر تاريخًا وفكرًا وتراثًا؟!

قال: أنا لم أقل أنها غريبة أيضًا على مصـ ـر؛ لسـ ـبب بسيط جدًا، هو أني أعرف أنها في انتشارها المحدود نسـ ـبيًا هذا؛ مظلتها واصلة من المغرب الأقصى في الغـ ـرب إلـ ـى أندونيسيا وماليزيا في الشرق. أنا زرت أغلب هـ ـذه الـ ـبلاد، وظاهرة الشباب الذي يفكر بحزن ويأس موجودة فيها جميعًا، وكلهم يقولون نفس المقولات، ويسوقون نفس الحجج، ونفس الأوليات المغلوطة؛ بل إن إطارهم المرجعي فيمـ ـا يقـ ـرأون نفس الكتب.

قلت: إنهم يرددون أفكار أبو الأعلى المودودي، وابـ ـن تيمية، وابن قيم الجوزية، وغيرهم من الفقهاء.

قال: أنا أرى أن أبا الأعلى المـ ـودودي مظلـ ـوم جـ ـدًا؛ فنصف العلم ضار جدًا بالشباب. ابن تيمية يراه البعض إمام الشمولية؛ لكنه محسوب أيضًا للمجددين. ابـ ـن تيميـ ـة كـ ـان حنبليًا، إلا أنه جدد في المذهب الحنبلي تجديدًا هائلاً، وكـ ـان رجلاً حيويًا، وكانت له اجتهادات رائعة. هل يعرف هـ ـؤلاء أن ابن تيمية حارب التتار، وخرج إلى معركة وانضم إلـ ـى الجيش، وحرك وراءه أهل مصر؟! هل يعرفون أنـ ـه أصـ ـر على الإفراج عن الأسرى المسيحيين قبل الأسرى المسلمين؟ هل يعرفون أنه مات في دمشق بعد أن ظل مسـ ـجونًا فـ ـي قلعتها؛ لأنه خالف ما كان عليه إجماع العلماء فـ ـي بعـ ـض القضايا الفكرية؟ هل يعرفون أنه لما رأى بعض السـ ـكارى من التتار–وكان بعضهم مسلمين– نهى عن إفـ ـاقتهم قـ ـائلاً: دعوهم في سكرهم؛ لأنهم إذا أفاقوا ظلموا؟

إلى هذه الدرجة كان ابـ ـن تيميـ ـة مجتهـ ـدًا. وتلميـ ـذه ابن قيم الجوزية كان أيضًا سلفيًا حنبليًا، ومع ذلك قرأنا فـ ـي كتاب "زاد المعاد" (وهو من أهم كتبه) فصـ ـلاً كـ ـاملاً عـ ـن

ملابس النبي ﷺ قال فيه؛ إنه لبس جبة بونيـ ـة حمـ ـراء ذات أكمام، وغير ذات أكمام، ولبس القلنسـ ـوة، ولـ ـبس العمامـ ـة وأرخى ذؤابها، ولبسها ولم يرخ ذؤابها.. والخلاصة أنـ ـه ﷺ كان يلبس ما تيسر له؛ فما هذه الضـ ـجة التـ ـي يصـ ـطنعها البعض حول ملابس الرجل؟! إن الحديث الذي يرجعون إليه ورد في البخاري في باب الكبرياء، وليس في باب الملابس؛ فنهى عن جر الثوب في خيلاء؛ لأن الإطالة في ذلك الوقـ ـت عرفًا كانت علامة الكبر والتفاخر، وهما يستنكران. "النهاردة" أصبح العكس صحيح.. إذن الأحكام تدور مع علتها وجودًا.

قلت للدكتور أحمد كمال أبو المجد: كيف تفسـ ـر هـ ـذا الانشغال المرضي بـ ـالمظهر والملابـ ـس والشـ ـكليات عنـ ـد المتطرفين دينيًا؟!

قال: هناك خلل في الأولويات. إنهم يتركون المشـ ـاكل الحقيقية التي تنخر فـ ـي البنيـ ـان الاجتمـ ـاعي، وينشـ ـغلون بالشكليات.. أيهما أشد ضررًا على جمعيـ ـة المسـ ـلمين؛ أن يقصر المسلم ثوبه، أو يحلق لحيته، أم أن يعيش المسـ ـلمون في عجز وذل ودين؟! إن النبي ﷺ في دعائه كان يعوذ بـ ـالله من العجز ومن الكسل ومن البخل. والحديث الصـ ـحيح أنـ ـه

لا تزول قدمي عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمـ ـره فيمـ ـا أنفقه؛ كيف نقضي أوقاتنا؟! هذا هو السؤال؛ فنحن أمة لهـ ـا مهمة حضارية، أمة جعلنا الله شهداء على النـ ـاس؛ فبمـ ـاذا نشهد؟! بما نحن فيه من خذلان وضعف وذل وتفرق..!

ما سمعنا الرسول ﷺ شغل نفسه بهذه القضية أبدًا؛ لـ م يقـ ـل "إيـ ـاكم وحلـ ـق اللحيـ ـة"، وإنمـ ـا لمـ ـا سـ ـألوه قـ ـال لا مانع...اتركوها. ودائمًا كان يقول:﴿ إن الله لا ينظر إلـ ـى صوركم وأشكالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم﴾ وكان أسـ ـاتذتنا في الشريعة يقولون لنا إن هذا الموضوع من أمور العـ ـادات وليس العبادات.

قلت لرئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق: أنت ترى أن هناك خللاً في الأولويات وقع فيه هؤلاء الشباب، ولعلهـ م لديهم بعض العذر في قلة تجاربهم، وفي اندفاع حماسهم؛ فما رأيك؟!

قال: العجز العام في المجتمع.. نقص الإنتاج.. نقـ ص العدل الاجتماعي في المجتمعات الإسـ ـلامية، ناهيـ ـك عـ ـن التفاوت الرهيب في مستوى الدخل ما بين دولـ ـة إسـ ـلامية وأخرى. في بعـ ـض الـ ـبلاد المسـ ـلمة دخـ ـل الفـ ـرد آلاف

الدينارات، وفي بلاد أخرى يقتصر دخل المسلم على دراهم معدودة، ويكاد يموت جوعًا. دلوني أين ذهبت قضية العدل الاجتماعي؟! أين ذهبت قضية الشورى، والمسلمون يحكمهم حكام أفراد في أغلب دولهم. لماذا تجاهلوا هذه القضايا الكبيرة وتعلقوا بالقشور؟!

قلت للدكتور أحمد كمال أبو المجد: الأغرب من هذا أن الشباب يرفع شعارات تقول تسقط الديمقراطية، وتسقط الأحزاب، والحجة التي يسوقونها أن الديمقراطية نظام مستورد من الغرب، وأن الأحزاب قد ذُمَّت في القرآن.

تساءل: أي أحزاب هوجمت في القرآن؟! إنها الأحزاب المتمردة على الرسول ﷺ.

ثم ردد في أسى: الجهل مرض.. ونصف العلم خطير..

قلت: لقد أعلنوها صراحة.. ليس فقط الشباب؛ بل بعض فصائل التيار الإسلامي؛ أنهم لو فازوا بالحكم فلن يكون هناك سوى حزب واحد يحكم مصر؛ حزب الله، وكل من لا ينتمي إليه سيكون من حزب الشيطان.

قال الدكتور أحمد كمال أبو المجد: هذا الكلام في رأيي يجب ألا يُلتفت إليه. هذه أوهام الجالسين في الغ رف. م ن تولى المسئولية ورأى واقع الناس؛ لا يمكن أن يلتفت لمث ل هذه الأقوال. الحكم أمانة.. فلا أتصور أني رجل لـ م يـ تعلم الطب، ومع ذلك أبادر بإجراء عمليـ ة جراحيـ ة لم ريض. الشعوب ليست حقل تجارب. إن الضغط الذي مورس عل ى المفكرين الإسلاميين ولد انفجارات كثيـ رة، وولـ د إحباطًا كثيرًا، كذلك الظروف الاجتماعية الضيقة التي ملأت نف وس الشباب حيرة وضيقًا.

قلت: كيف يمكن تصويب اتجاه التيار الإسلامي بحيـ ث يصبح أساسًا لنهضة حقيقية تنتقي من كنوز تراثنا العريـ ق، ولا تستهين بالمنجزات والخط وات الإيجابيـ ة للحضـ ارة العالمية؟!

"أجاب سيادته: ينبغي أن يكون التصـ ويب مـ ن أرض إسلامية؛ فما لم نكن على أرض مشتركة؛ لن يستمع أحـ دنا إلى الآخر؛ لهذا أصارحك بأني غير مستريح للهجمة العامـ ة على كل التيار الإسلامي في كل عهوده. لا يمكن أن أضـ ع في سلة واحدة أفكارًا مسـ تنيرة لجمـ ال الـ دين الأفغـ اني،

أو محمد عبده، مع أفكار شاب متشنج. إن الإسلام هو الرافد الرئيسي لحضارة هذه الأمة، ولا يجوز أن نقع في صدام معه؛ لأن هذا سينتج عنه صدمة الأمة في مشاعرها، وسيسبب حيرة عامة بين الناس، والحل أن يتصدى الفكر الإسلامي المستنير للرد على الصيغ الخاطئة في الفكر المتطرف، الذي ما زال هامشيًا والحمد الله. ربما آخذ على نفسي وعلى كثيرين ممن يقولون إنهم يدافعون عن الفكر الإسلامي المستنير أن حضورهم على الساحة ناقص، وأن تعبيرهم عن أنفسهم وحوارهم مع الآخرين غير كافٍ.

قلت للدكتور أحمد كمال أبو المجد: لو تأملنا تاريخنا الحديث؛ سنجد أن التيار القومي الاشتراكي سادفي الستينيات، وفي السبعينيات بدأ التيار الإسلامي، وفي الثمانينيات يبدو كما لو كان هناك صراع بين التيارين؛ فما هي رؤيتك؟

قال: هذا صحيح وقد يصدم بعض الناس.. فأنا أرى أن التيار القومي في مصر والعالم العربي ضعيف جدًا؛ ليس بسبب التيار الإسلامي، وإنما لأنه على مستوى العمل السياسي غلبت عليه القطرية القومية. الأنظمة السياسية

السائدة في بلادنا العربية مسئولة إلى حد كبير عن محارب ة التيار القومي، وضرب كل تجمع قومي وحدوي، ومس ئولة أيضًا عن تغذية وتشجيع الانتماء القطري. وأرى أن المهم ة الأساسية لمصر المعاصرة المس تنيرة ف ي داخ ل التي ار الإسلامي؛ أن نصفي هذه القضية؛ فليس هن اك بالض رورة تعارض بين التيار القومي والتيار الإسلامي. التيار الق ومي في النهاية ما هو إلا أني أستشعر انتمائي إلى أمة هذه لغتها، وهذه ثقافتها، وتلك مصالحها، وأني أسعى للتقارب مع م ن يشاركونني هذا الأمر.

قلت: ومع ذلك هناك أزمة.. كيف السبيل إلى الخ روج منها؟

أجاب: أنا الحقيقة كتبت في هذا أكثر من مرة، وق دمت أبحاثًا في مؤتمرات عديدة.. ورأيي يتلخص ف ي أن الفك ر القومي عليه أن يراجع نفسه، وأصحاب الفك ر الإس لامي عليهم أن يراجعوا أنفسهم؛ فالخروج من أزمتن ا السياس ية والاقتصادية لن يكون إلا بعمل جبه وي، بمعن ى أن ك ل التيارات ينبغي أن تتعاون على الإنقاذ، وأن نركز على نقاط التلاقي لا الاختلاف. وهناك أربع قضايا؛ أن نح افظ عل ى

استقلال الإرادة الوطنية، وأن نحافظ على هويتنا الحضارية في مواجهة قوى غازية ضخمة جدًا، وثالثًا إنقاذ اقتصادنا المتداعي، وجعل الإنسان المصري العربي ينتج ويقف على قدميه. ونحن نريد مزيدًا من العدل في حياتنا مزيدًا من المشاركة؛ سمها الشورى، وسمها الديمقراطية، سمها ما تشائين؛ فأنا متصور أن هذه الأهداف الأربعة محل لقاء، وليست محل خصام وافتراق، وكل التيارات مدعوة لأن تدرك طبيعة المرحلة. إن التحدي الذي نواجهه اليوم حياة أو موت، والأخطار الأجنبية ليست بعيدة؛ بل هي في عقر دارنا. أنا لا أتصور أن أي مفكر ذي ضمير يقبل على نفسه أن يقصر في فتح حوار مع التيارات الأخرى؛ حوار ودي وإيجابي من أجل التعاون.

القرن القادم مخيف!

قلت: بعد أن عرفنا تحليلك للحاضر، وتشخيصك لدائه كيف ترى التسعينيات؟

أجاب: التسعينيات بالنسبة لي مخيفة؛ لأن هناك ظواهر ازدياد الفجوة السياسية والعسكرية بين الدول العظمى وسائر

دول العالم، خصوصًا العالم الثالث الذي نحن منه؛ شئنا أم أبينا.. كل هذا يتم والعالم العربي الإسلامي في أسوأ حالاته من حيث التمزق والحيرة، ونقص وزنه الدولي كقوة اقتصادية سياسية.

أعتقد أن التسعينيات ستشهد ألواناً من الثورات الصناعية؛ ما ينتج عنها من مخاطر.. وكمثال رأينا ما حدث في تشرنوبيل بروسيا؛ العبث الإنساني والتدخل الإنساني في مسارات قوانين الطبيعة له مخاطره، وبعضها قد يكون فادح الثمن. أتصور أننا مقبلون على قرن مخيف، وبالتالي يجب أن تتم التعبئة العامة للمثقفين والقادة والرواد؛ لتسير كل خطانا مع القضايا.

حزني يشتد على أولئك الذين يهدرون أعمارهم وأوقاتهم في مناقشة قضايا هامشية.. على الجهد الذي ينفقونه في هذا كان ينبغي أن يتوجه إلى القضايا الحقيقية.. فهذه الصراعات الصغيرة تصرفنا عن واجباتنا الأصلية.. هذا ما يحدث مثلاً في الحرب بين العراق وإيران. هذه الحرب بالقطع صرفت الدولتين عن أداء أدوار أخرى ممكن تكون مفيدة عربيًا وإسلاميًا وللمنطقة كلها.

سألته: وعلى المستوى المحلي.. كيف ترى المستقبل القريب؟

قال: أنا ميال إلى عدم تسييس المشاكل. هذا سؤال صعب؛ إنما أنا أتوقع في النهاية أن التيار الإسلامي المعتدل جدًا (وهو سمة الشعب المصري طول عمره) سوف تكون له (بعد معارك مضنية) الغلبة في النهاية؛ فيعود الشعب المصري متدينًا متسامحًا.. والقضية ليست فقط التسامح؛ لكنها الهمة.. من يحرك الهمة؟ نحن نحتاج إلى مشروع تنموي كبير، يكفي أن يضعه المثقفون والصفوة السياسية؛ لأن الذي سيحمله على أكتافه ويسير به في الشوارع هم عامة الناس. وهم في حاجة ماسة إلى حافز محرك.

ينبغي أن نفتح أبواب الأمل أمام الجيل الجديد، ولن يتم هذا إلا إذا شارك الجميع. قضية الديمقراطية ليست مجرد كلام نظري؛ إنها الحل الوحيد لخروج مصر والعالم الثالث كله من عنق الزجاجة الذي نعيش فيه. وأنا اشتغلت مع الشباب، وأعرف كيف يبدل أمره من حال إلى حال في يوم، المهم أن نحوله إلى قوة فعالة، لا أن نتركه يتحول إلى قوة مدمرة.

سألته أخيرًا: تنبأت أن يسود التيار الإسلامي المعتدل في مصر.. كيف سيكون موقع الحضارة الغربية؟

أجاب: نحن لا نحمل ضغنًا للحضارة الغربية. هي حضارة إنسانية في النهاية. نحن نرفض شيئًا آخر هو إصرار قيادات الدول الغربية على أن تفرض رؤيتها على بساط من سيطرتها التقنية. هذه المشكلة لا تواجهنا وحدنا؛ بل تواجه بلادًا مثل فرنسا؛ فهم يرفضون الهيمنة الأمريكية، وأن تصبح الثقافة في اتجاه واحد.

المهم أن يتم ذلك في إطار المسئولية الحضارية، وليس في إطار الحرب الحضارية.

د. فرج فودة

فصل الدين عن السياسة

اتهموه بالإلحاد وبالشيوعية وبالناصرية. تقول وا عليه بوقاحة لا مثيل لها في التاريخ؛ حيث نشروا بياناً دون توقيع، فيه عبارات مستحيل أن يقولها أو يكتبها إلا نزيل بمستشفى الأمراض العقلية، ونسبوا هذه العبارات المضحكة لفرج فودة، بل وأضافوا لها الصفحة والسطر في كتابه الأول، وكتابه الثاني.

وعندما أعلن د. فرج فودة عن مكافأة خمسمائة جنيه لمن يجد سطرًا واحدًا مما كتبوه في أي كتاب من كتبه الثلاثة، وعرض الكتب للبيع بنصف الثمن؛ لم يتقدم أحد حتى يومنا هذا.. وما زالت المكافأة في انتظار الفائز.

إلى هذا الحد بلغ رعب الجماعات الدينية المتطرفة من الدكتور فرج فودة، وإلى هذا الحد وصل الافتراء في دعايتهم المضادة للمختلفين معهم في الرأي.. فما أفكار فرج فودة، ولماذا يُهاجَم بهذه الضراوة؟!

قـرأت كتبـه "قبـل السـقوط" و"الحقيقـة الغائبـة" و"حوار حول العلمانية"؛ فأدهشتني شجاعته في إبداء الرأي، وبهرتني معلوماته الغزيرة حول الفقه الإسـلامي والتـاريخ الإسلامي. وتمنيت لو أن المعارضين لأفكاره أنفقوا نصـف الوقت الذي أضاعوه في كيل الاتهامات له؛ في الـرد عليـه ومقارعته الحجة بالحجة، والدليل بالدليل؛ عندئذ كانت حياتنا الثقافية ستزدهر، وكنا سنرمقهم باحترام وإجلال، بدلاً مـن شعورنا بالرثاء والأسى تجاههم.

ولم يبق سوى أن ألتقي بالرجل، وأن أدير معه حوارًا، وخاصة أنه تقدم لترشيح نفسه في مجلس الشـعب بالمقعـد الفردي بشبرا، ولم يصبه التوفيق.

بادرته بسؤالي: أنت متهم بمعاداة الجانب السياسي فـي التيار الديني السائد، وقد كانت لك مؤلفات ومقالات حول هذا الموضوع؛ فما وجهة نظرك؟

قال الدكتور فرج فودة: وجهة نظري أن الإسلام ديـن وليس دولة، وأن الدولة الإسـلامية علـى مـدى التـاريخ الإسلامي كله كانت عبئًا على الإسلام، وانتقاصًا منه، وليست إضافة إليه، وأن أصحاب الدعاوى الذين بدأوا بخلـط أوراق

الدين بالسياسة، وإقامة نظم حكم ديني تنطبق عليه القاعدة القانونية؛ البينة على من ادعى؛ بمعنى أنهم مطالبون بأن يقدموا برنامجًا سياسيًا إسلاميًا؛ وهو ما لم يقدموه حتى الآن، وأعتقد شخصيًا أن من المستحيل أن يقدموه؛ لأسباب فقهية.

قاطعته قائلة: ولكن تحالف حزب العمل مع حزب الأحرار وجماعة الإخوان المسلمين قدموا برنامجًا سياسيًا خاضوا به المعركة الانتخابية الأخيرة..!

قال بسرعة: هذه البينة في صالحي أنا؛ لأن البرنامج الذي قدموه كان برنامجًا علمانيًا.. عندما تحدثوا عن الإسكان قدموا برنامجًا يقدمه خبير إسكان، كذلك حديثهم في الاقتصاد لا يختلف في شيء عن حديث بعض خبراء الاقتصاد، برنامجهم علماني مائة في المائة.! كل ما أوردوه خاص بالإسلام جاء في البند الثاني؛ وهو دعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.. أما باقي البرنامج كله فلا علاقة له بأي قاعدة فقهية، أو أي نص من القرآن أو السنة.

قلت: وماذا عن الشعار الذي طرحوه.. "الإسلام هو الحل"!

قال: ليس من حق أي مجموعة أن تسمي نفسها جماعة مسلمين؛ فكلنا مسلمون، ومن يرفع شعار الإسلام هو الحل عليه أن يوضح لنا كيف يكون. أنا شخصيًا أرفض تمامًا الدولة الدينية أيًا كان شكلها، وبالتحديد في المجتمع المصري أرفض قيام دولة دينية إسلامية.. والأسباب كثيرة؛ منها أولاً عدم وجود برنامج سياسي، ومازلت أطالب الآخرين بأن يثبتوا العكس. ثانيًا لأن الأديان تدعو إلى التسامح، لكن الدولة الدينية على مدى التاريخ كله كانت نموذجًا للتعصب.

قاطعته مرة أخرى: أعتقد أن مجموعة كبيرة من أقطاب ومفكري الحل الإسلامي ينكرون مطالبتهم بالدولة الدينية، ولكن ما يطالبون به هو العودة إلى روح الإسلام بالنسبة للأخلاقيات والقيم والتراث.. فهل لديك اعتراض على هذا؟!

قال: في هذا لا خلاف في الإطلاق.

قلت: ما وجه الخلاف إذن؟

قال: الخلاف أنهم يدعون إلى دولة دينية مدخلها المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية.. أنا أرى أن الدعوة إلى تطبيق

الشريعة الإسلامية سوف ينتهي بالمجتمع إلى حكم ديني صرف؛ هذا هو اجتهادي. فسوف يسود منطق الحلال والحرام في الحياة السياسية؛ وهو منطق مرفوض. فالمنطق الوحيد المقبول هو منطق الصواب والخطأ.

خذي مثالاً على هذا "قضية السلام"؛ بعض الفقهاء يرى اتفاقية كامب دافيد مثل صلح الحديبية، وأن صاحبها في أعلى عليين، وهناك بيان من الأزهر بهذا الشكل؛ بينما ترى تيارات إسلامية أخرى أن صاحب الاتفاقية في أسفل سافلين، وأنها مجافية لروح الإسلام، ومنهم تحديدًا الإخوان المسلمون؛ فعمر عبد الرحمن له رأي في هذا، وصلاح أبو إسماعيل له رأي، وعمر التلمساني له رأي؛ هذا منطق خطير جدًا. الطريف أننا نرى الرأيين لأننا في إطار مدني يسمح بتعدد الآراء، بينما لو حكم فريق منهم؛ فسوف يرى أن الفريق الآخر ليس مخطئًا، وإنما خارجًا على الدين نفسه.

وهنا الكارثة؛ ففي الدولة المدنية يسود منطق الصواب والخطأ، بمعنى أن المسائل يصير الحكم عليها نسبيًا. أما في الدول الدينية فالأحكام مطلقة؛ فمن يحكم يرى أن تفسيره للدين هو الصواب، وأن أي خلاف له خروج عن الدين.

حدث ذلك في التاريخ الإسلامي كله.. مثلاً في واقعة الجمل خ . لاف الس . يدة عائش . ة رض . ي الله عنه . ا م . ع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، لو طبقنا علي ه قاع دة الحلال والحرام؛ فسوف يكون أحد الفريقين خارجً ا عل ى الدين نفسه.. وهذه كارثة.؛ لأن ه م ن الص عب تخي ل أن المجموعة في هذا الفريق أو ذاك يمكن أن تخرج على الدين، وكلا الفريقين مبشر بالجنة، بينما لو أخذنا بقاعدة الص واب والخطأ سنجد أن بعضهم أخطأ، وبعضهم أصاب، وفي الآخِر هذا اجتهاد؛ يأخذ عليه أجرًا إذا أخطأ، وأجرًا إذا أصاب.

قلت: ألا يمكن بعد أربعة عشر قرنً ا م ن الممارس ة السياسية الإسلامية، وبالإضافة إلى كل ما وصل إليه الإنسان المعاصر من علم وتحضر؛ ألا يمكن الاستفادة من أخط اء الماضي، وبناء دول إسلامية جدي دة عل ى أس س س ليمة أو أقرب إلى الصواب..؟

قال: الحضارة أولاً ليست ملكًا لأحد؛ لم اذا لا نأخ ذ بأسباب الحضارة، وبما أمكن التوصل إليه من خلال ثورات قوم آخرين، وصولات مفكرين آخرين، من شـ كل سياس ي

لنظام الحكم أساسه الديمقراطية، ونسأل أنفسنا؛ ما التناقض بين النظام وبين الروح العامة للإسلام، وأي دين؟!

قلت: هناك من يرى أننا بدأنا هذه التجربة منذ أوائل القرن التاسع عشر؛ أي تجربة النظام السياسي الغربي، وما زلنا حتى اليوم لم نصل إلى ما نصبوا إليه من تقدم؛ بل إن مشاكلنا تضاعفت، والسبب أننا بعدنا عن تراثنا الحقيقي.. الإسلام.

قال: أنا شخصيًا رددت على هذا المنطق في كتابي الأخير، وحاولت أن أصل بفكري إلى برنامج سياسي إسلامي؛ فوجدت أن هذا هو المستحيل بعينه، وأعطيك أمثلة على هذا؛ اختيار الحاكم: ما الشروط التي يجب توافرها في الحاكم المسلم؟ هناك نظريات مختلفة؛ إحداها ترى أن شروط إمام الصلاة يمكن تطبيقها على إمام الحكم، لكننا نجد شروطًا غريبة جدًا؛ منها على سبيل المثال ما ذكره الفقيه البجاوي الذي وضع أربعة عشر شرطًا؛ منها "من كان أحسنهم زوجة"!! هذا هو الشرط السابع، الشرط الرابع عشر؛ "من كان أكثرهم ذكرًا"!!

لو تجاوزنا هذا سنجد قضية أخطر.. هناك حديث ينسب إلى الرسول ﷺ، أنا أرى أنه ليس صحيحًا؛ لكنه وارد على أي حال في الصحيح، وفي سنن ابن ماجه، وسنن الدرامي، وفي مسند ابن حنبل. الحديث يقول إن الإمامة من قريش؛ بمعنى أن الحاكم لا بد أن يكون قرشيًا.. هذا الشرط مستحيل، بالإضافة إلى أنه شرط غير إنساني وغير إسلامي؛ فمن المستحيل أن يكون الإسلام الذي أتى ليساوي بين البشر أتى أيضًا ليميز قبيلة قريش، ويشترط أن يكون الحاكم منها؛ "الأصلح، حتى لو كان عبدًا حبشيًا رأسه زبيبة".. هذا الحديث يتناقض مع الحديث الأول، وسيف إنكار الحديث وارد على رقاب أحد الطرفين؛ فكيف الخروج من هذا المأزق؟

قلت: ما دمنا قد وصلنا إلى السلبيات فلماذا لا نستفيد من ذلك بالابتعاد عنها، في الوقت الذي نؤكد فيه الإيجابيات ونوثقها؟ ولماذا لا نقوم بعمل تطعيم ما بين الفكر التراثي وإيجابيات العصر الحاضر، بما فيها من تحضر وتقدم؟

قال: يظل السؤال مطروحًا؛ قريش أم غير قريش، ولو أخذنا بالحل الديني لا بد أن نلتزم بالأحاديث، وإلا أصبحنا

منكرين لحديث، أو لمعلوم من الدين بالضرورة.. هذا لـ يس رأيي الشخصي؛ وإنما هذا أحـ ـد المـ أزق التـ ـي يمكـ ـن أن يواجهها المطالبون بالحل الديني..

هناك مأزق آخر هو أسـ لوب توليـ ـة الحـ ـاكم.. فـ ـي اعتقادي أنه لا قاعدة يفرضها الإسلام، لكن القاعـ ـدة التـ ـي طبقت في اختيار أبي بكر لم تطبق في اختيار عمر ولا فـ ـي تولية عثمان، ولا علي، ولا معاوية (حد السيف)، ولا يزيـ ـد (الوراثة)؛ فهل الأمر مفتوح ومتروك لاجتهاد المسلمين؟

مأزق ثالث هو "الشورى"؛ هل هـ ـي ملزمـ ـة أم غيـ ـر ملزمة؟ الرأي الفقهي الغالب أنها غير ملزمـ ـة؛ بمعنـ ـى أن الحاكم ملزم بأن يستشير، لكنـ ـه لـ ـيس ملزمًـ ـا بـ ـأن يأخـ ـذ بالمشـ ـورة. والـ ـبعض يـ ـرون أن الشـ ـورى ملزمـ ـة، وإلا فلا جدوى منها. فلماذا لا نخرج من هذا المـ ـأزق جميعًـ ـا، ونستمر في تطبيق الأسلوب الديمقراطي الحديث؟

قلت: إذا كان الغرب قد وصل إلى الأسلوب الديمقراطي عبـ ـر ظروفـ ـه التاريخيـ ـة والسياسـ ـية، وهـ ـذه قـ ـد لا تتفق تمامًا مع ظروفنا؛ فلمـ ـاذا نتقيـ ـد بنظـ ـام مسـ ـتورد، ولا نجتهد، ونحاول مع نظام نابع من تراثنا نحن؟!

قال: أين الاجتهاد المعاصر المقبول؟ هل هو لافتة "الإسلام هو الحل"!، هل هو لافتة تقول: اعطني صوتك تدخل الجنة؟

إلى حين أن يوجد هذا الاجتهاد لكي يناقش لا بد من بقاء الحال على ما هو عليه، وعلى المتضرر أن يضع برنامجًا إسلاميًا.

سألته: هل لديك اعتراض على الشعار نفسه؛ "الإسلام هو الحل"؟ ومن ناحية الشكل أم من ناحية المضمون؟

قال: الاثنين معًا.. أنا اعترض لأن الشعار ليس موجهًا للمسلمين فقط؛ وإنما للأمة جميعًا.. فإذا كان المجتمع تحكمه الأغلبية؛ فإن ذلك على أساس اتفاق عام هو الحكم المدني؛ هذا من ناحية الشكل.. من ناحية المضمون أنا أعترض على قيام دولة دينية؛ فالإسلام كما قال علي بن أبي طالب حمال أوجه، والحكم الديني لن يكون للإسلام، وإنما لتفسير البعض للإسلام، ورؤيتهم له. وقد رأينا في السنوات القريبة كيف يتصرف بعض حاملي راية الإسلام بالعنف والتخلف.. هذا ليس إسلامًا، لكنه منسوب زورًا إليه.

قلت: أثناء المعركة الانتخابية ارتفعت أصوات تتهمك بالكفر والإلحاد.. فما هو ردك عليها؟

قال: هذه الأصوات مبنية على سوء المناخ الفكري والسياسي؛ لأنه ليس مطلوبًا مني بعد اثنين وأربعين سنة من العمر، وبعد تجربة سياسية طالت أم قصرت؛ أن أعيد إشهار إسلامي أمام صبي غبي إطلاقًا.. إذا كان التكفير يبدأ ونحن ما زلنا في المعركة الانتخابية؛ فكيف سيكون الحال لو وصل الحكم إلى مثل هؤلاء..؟

حد الزنا.. مستحيل..؟

قلت: وسط الفساد الأخلاقي الذي يسود العالم، ويتسرب إلينا في مصر، ونراه حولنا في تدهور الأخلاقيات والمعاملات؛ أليس من الأفضل أن يكون لجمهرة الناس دين يسترشدون به إلى صواب، وينتهون به عن الخطأ..؟!

قال: من الأفضل دائمًا أن يكون هناك دين لتربية الضمير.. أنا لا أدعو لفصل الدين عن الدولة؛ إنما أدعو لفصل الدين عن السياسة؛ وهذا أمر مختلف.

أنا أرى أن حجم الانحـ ـلال الموجـ ـود فـ ـي المجتمـ ـع المصري أقل بكثير اليوم من على مدى التـ ـاريخ الإسـ ـلامي كله. ورأيي أن القانون الوضعي يحقق صالح المجتمع فـ ـي قضايا الزنا مثلاً؛ أكثر مما ستحققه الشـ ـريعة لـ ـو طبقـ ـت، فالشروط الشرعية الواجب توافرها لإثبات الزنا تكاد تكـ ـون مستحيلة، ولو رجعنا لملفات الآداب في الخمسـ ـة وعشـ ـرين سنة الماضية؛ فلن نجد قضية واحدة تنطبق عليهـ ـا شـ ـروط الزنا حسب الشريعة الإسلامية. الأكثر من هذا أنـ ـه خـ ـلال التاريخ الإسلامي كله لم يطبق حد الزنا سوى مرات معدودة على الأيدي. ولو تأملنا آراء الفقهاء سـ ـنجد عجبًـ ـا؛ فمـ ـثلاً بالنسبة للأدلة الثابتة، إذا كانت زوجة مسافر قد حملت مع أن زوجها غاب عنها عامين أو ثلاثة؛ فهل هناك دليل أقوى من ذلك على ارتكابها الزنا؟! بالطبع لا.. ولكن أبا حنيفة له رأي مختلف؛ فهو لا يجوز تطبيق حد الزنا؛ لأنه من الجـ ـائز أن يكون زوجها من أهل الخطوة!! أما ابن حنبل وهو الأكثـ ـر تشددًا؛ فله نظرية تقول إن الحمل يمكن أن يستكن لمدة خمس سنوات، وبالتالي يمكن أن تكون هذه الزوجـ ـة حـ ـاملاً مـ ـن زوجها الغائب من سنوات.

أما القانون المدني؛ فيثبت واقعة الزنا بالمكاتيب، وبوجود غريب في غرفة الحريم، ويستطيع أن يطول واقعة الزنا بأكثر مما تطوله الشريعة لو طبقت اجتهادات فقهاء القرن السادس.. ويظل هناك سؤال مطروح؛ هل السنن تنسخ القرآن فيما هو ثابت بالنص. إن القرآن لم يذكر عقابًا للزنا سوى الجلد، بينما تقول السنة إن النبي ﷺ طبق الرجم. هذا السؤال لا أطرحه أنا.. وإنما طرحه الأزارقة، ومازال على الفقهاء أن يجيبوا عليه.

لو طبقنا هذه المسألة على العصر الحديث؛ سنجد أن المفتي في حادثة فتاة المعادي خرج عن إجماع الأئمة، ولم يوجه تهمة الزنا للجناة؛ بل طبق عليهم الحرابة التي تطبق على المفسدين في الأرض، وهي تأتي في الأموال وليس في الأعراض، في نفس الوقت نجد القانون الوضعي يصل بعقوبة هتك العرض إلى الإعدام؛ فأيهما أردع وأشد قسوة في التعامل مع الانحراف؛ الجلد، أو حتى الرجم، أم الإعدام؟!! وهل يمكن أن نقول عندئذ إن القانون المدني يشجع على الفساد، بينما الشريعة الإسلامية ستخفيه من الوجود!!

قلت: ألا ترى معي أن القانون المدني الحالي قد ظلـ م المرأة عندما اعتبرها وحدها الجانية؛ بينما اعتبـ ر الرجـ ل شاهد إثبات؟!

قال: معك حق في هذا.. ولكن حل هذه المشكلة يكـ ون بطرح قانون جديد، ومناقشته في مجلس الشعب، ثم إقـ رار التعديل أو التغيير.. هذا يمكن حدوثـ ه مـ ع كـ ل القـ وانين الوضعية.. أما بالنسبة للقوانين الدينية؛ فإن الاعتراض عليها يدخل في دائرة الكفر والإلحاد.

قلت للدكتور فرج فودة: أنت مـ تهم بكونـ ك علمـ اني، وأعداء العلمانية يربطون بينها وبين الإلحاد فما هو رأيك؟

قال: العلمانية تختلف من بلد إلى بلد.. أنا هنا في مصر لا أطالب بفصل الدين عن الدولة، وإنما بفصل الـ دين عـ ن السياسـ ـة.. وفـ ـي الوقـ ـت نفسـ ـه أقبـ ـل بتعلـ ـيم الـ ـدين في المدارس، وأقبل بالاحتفال بالأعياد الدينية، وأقبل بإشراف الدولة على الأزهر وعلى المساجد، وأقبل بوجـ ود بـ رامج دينية في أجهزة الإعلام.. ما أرفضه تمامًا هو خلـ ط أوراق السياسة بالدين.. هذا هو مفهوم العلمانية كما أراه؛ فهل هـ ذا إلحاد؟!

الفتنة الطائفية:

أنت عضو في لجنة الإخاء القومي التي شكلها مجموعة من المفكرين المصريين للحفاظ على الوحدة الوطنية؛ فما هي أسـ . باب الفتنـ . ـة الطائفيـ . ـة التـ . ـي تشـ . تعل مـ . ـن آن لآخر؟ وكيف السبيل إلى إخمادها تمامًا؟!

أجاب: أول سبب للفتنة الطائفية هو الدعوة إلى الدولـ ـة الدينية.. وكلما اشتدت هذه الدعوة وارتفعت أصواتها تمخض الموقف عن رغبة فريق في أن يحكم فريقًا آخـ ـر بعقيدتـ ـه، ورفض الفريق الآخر أن يُحكم بواسطة عقيدة فريق آخـ ـر. فالدعوة إلى الدول الدينية مرتبطـ ـة بالـ ـدعوة إلـ ـى تطبيـ ـق الشريعة الإسلامية؛ وما هما إلا وجهان لعملة واحدة.

السبب الثاني؛ وجود قدر من التعصب فـ ـي المجتمـ ـع المصري لم يجد القدر الكافي من الشجاعة لمواجهته. التفرقة موجودة في بعض أقسام الجامعات، وفي القوات المسـ ـلحة، وفي المناصب العليا. وعلى الرغم من علمنـ ـا بـ ـذلك؛ فلـ ـم نتوقف لنناقش هذه التفرقة، ولا لمواجهتها بالتشريح.

والسبب الثالث؛ خاص بالإعلام والتعليم؛ فالإعلام يلعب دورًا سلبيًا؛ لأنه لا يركز على الوحدة الوطنية وإيجابياتها من خلال التمثيليات والبرامج؛ بل يركز على السلبيات، من خلال أحاديث دينية تدعو لعدم موالاة المسلم والمسيحي، وأحاديث أخرى تتوسع جدًا في تفسير سورة مريم بما يسيء لمشاعر أطراف أخرى.

أما العلاج فيأتي بالتركيز أولاً على مساندة الدولة المدنية من كافة التيارات الواعية سياسيًا؛ باعتبار أن هذا هو الإطار الوحيد الذي يمنع الفرقة الوطنية، وثانيًا؛ إصدار تشريعات تجرم الفتنة الطائفية؛ لأنها في الواقع جريمة خيانة عظمى، فأي خيانة أعتى من تمزيق الوطن؟! كذلك لابد من إصدار تشريعات واضحة وتناقش؛ لتجريم التعصب إذا ثبت في أي مكان. ثالثًا لا بد من تعديل برامج الإعلام وبرامج التعليم في اتجاه تأكيد الوحدة الوطنية؛ فالطفل الذي لم يتعلم في المدارس كيفية احترام الحضارة؛ يسهل عليه بعد أن يكبر أن يتجاهلها أو يرفضها، كما يحدث في التيارات السياسية الإسلامية حاليًا.

ثم أضاف الدكتور فرج فودة: ومن الضروري أن يعي السياسيون المصريون أنهم أنفسهم أحد أسباب الفتنة الطائفية؛ نتيجة مزايداتهم على الشعارات الدينية، اس تقطابًا لمشـ اعر الجماهير، وبمنطق الأصوات في الصندوق، وليس بمنطـ ق الأمل في المستقبل.

وأنا شخصيًا على الرغم من انتقادي لهم؛ إلا أنني أعتقد أن الانتخابات الأخيرة أسفرت عن إيجابيـ ة كبيـ رة؛ هـ ي استعادة حزب الوفد لوجهه الحقيقي، وجهه العقلاني. كـ ذلك أصدر حزب التجمع برنامجًا سياسـ يًا لـ م يحـ اول فيـ ه أن يستقطب مشاعر دينية، ولم يرفع شعارات زائفة. أما النتيجة النهائية للانتخابات؛ فأرى أنها سلبية مائة في المائة.

المستشار محمد سعيد العشماوي

الإسلام هو الحل.. شعارنا غامض

حول ما يحدث هذه الأيـ ـام فـ ـي مصـ ـر مـ ـن تنـ ـامي ما يسمى بالتيار "الإسلامي"، وانتصار أقطابه في الانتخابات الأخيرة، وتحولهم إلى المعارضة الرسمية للحكم. وما يردده هذا "التيار" من المطالبة بتطبيق الشريعة الإسـ ـلامية، وبـ ـأن الإسلام هو الحل، وأن العودة لأخلاقيات الإسـ ـلام ومبادئـ ـه ستقضي على كل المشاكل التي يواجهها مجتمعنا الحالي.

وإذا كان أغلبنا قد وقع في براثن الحيرة، وتـ ـاه وسـ ـط نـ ـداءات الميكروفونـ ـات، وتفسـ ـيرات البـ ـرامج الإذاعيـ ـة والتليفزيونية، ومقالات الصحف القومية و"اللاقومية"، إذا كان أغلبنا ممن درب على إعمال العقل واستخدامه؛ مازال فـ ـي حاجة لمن يفسر الضجيج التنظيري؛ فكيـ ـف يراهـ ـا قـ ـاضٍ تخصص في دراسة القانون وتطبيق مواده، وأمضي سنوات عمره يحكم بين الناس، بعد أن يغوص في عمق مشاكلهم!

مدفوعة بهذا التساؤل الملح؛ اخترت لحواري المستشار محمد سعيد العشماوي رئيس محكمـ ـة الاسـ ـتئناف العليـ ـا،

والكاتب الإسلامي المعروف؛ لأنه يجمع في نظري بين شقي المسألة؛ النظرية والتطبيق.. الشـ ـريعة والقـ ـانون.. العقـ ـل والإيمان.. اخترته لنجري حوارًا حول هذه المسألة.

والمستشار محمد سعيد العشماوي معـ ـروف بمؤلفاتـ ـه العديدة حول الموضوع الذي بدأه بعد تخرجه بأربع سـ ـنوات في كلية الحقوق، عندما نشر لـه كتابـ ـه الأول عـ ـام ١٩٥٩ بعنوان "رسالة الوجود"، وبعد عامين صـ ـدر كتابـ ـه الثـ ـاني "تاريخ الوجودية في الفكر البشـ ـري"، ثـ ـم كتابـ ـه الثالـ ـث "ضمير العصر" عام ١٩٦٨؛ وهو خلاصـ ـات عـ ـن الفكـ ـر الديني، وفي عام ١٩٧٣ صدر له كتابه الهام "حصاد العقل". وتوالت مؤلفاته التي بينت ثقافته العميقـ ـة، واهتمامـ ـه بكـ ـل ما يدور حوله من أمور فكريـ ـة، بالإضـ ـافة إلـ ـى تجربتـ ـه الخصبة كقاضٍ بمحاكم القاهرة والإسكندرية، ثم رئيسٍ لنيابة وسط القاهرة، ثم وكيلٍ عامٍ للإدارة العامة للتشريع المقارن، ثم مستشارٍ للمحاكم، وأخيرًا كرئيسٍ لمحاكم الاستئناف العليا.

هذه التجربة الخصبة، إلى جانب إلمامه بالفقه الإسلامي وبالثقافة الغربية؛ تبشر بمولد مفكر عربي أصيل قادرٍ علـ ـى الإلمام بالتجربة المعاصرة من واقع معايشتها مباشرة، وعلى

استيعاب الفكر الإسلامي والغربي، ثم إفراز حلول عصـ ـرية تهدئ الإنسان المعاصر، وتنير طريقه دون أن تلهيـ ـه عـ ـن قضاياه الأساسية، ودون أن تقوده إلى متاهات نظرية تغيـ ـب عقله، وتتاجر بأحلامه.

اتهام بالرصاص:

وكان لا بد أن نتوقف قليلاً عند كتابه "أصول الشريعة"، الذي صدر عام ١٩٨٠، وهاجمه وزير الأوقاف فـ ـي ذلـ ـك الوقـ ـت هجومًـ ـا شـ ـديدًا، ثـ ـم اتهـ ـم كاتبـ ـه بـ ـالخروج عن الدين.

سألت المستشار محمد سعيد العشماوي: ما حكاية هـ ـذا الكتاب؟

قال: عنـ ـدما كنـ ـت أعمـ ـل وكـ ـيلاً لإدارة التشـ ـريع في وزارة العدل نُدبت لحضور مؤتمر حقوق المؤلفين، الذي عقده اليونسكو بباريس عام ١٩٧٧، وبعد عودتي طلب مني وزير العدل كتابة بحث عن مساقي الشريعة؛ لتقديمـ ـه إلـ ـى مجلس وزراء العدل العرب، الذي كان مزمعًا الانعقاد فـ ـي يوليو ٧٨؛ فكتبت كتاب "أصول الشريعة"، وهـ ـو يتضـ ـمن

تجديدًا كاملاً للعقل الإسلامي وللمفاهيم الدينية. وق د أع دت صياغة بعض أجزاء منه، ونش رته ف ي جري دة الأخب ار في الفترة من يونيو ٧٩، إلى يناير ٨٠ بعدها. هاجمني وزير الأوقاف آنذاك هجومًا شديدًا، ونشرت مجلة الـ دعوة ك لام وزير الأوقاف على أنه فتوى توجب تطبيق حد الردة علي!! ومعنى ذلك أن دمي أصبح مباحً ا، وب دأ بع ض خطب اء المساجد يهاجموننني على المنابر، وحدثت أزمة شديدة.

سألته: ما الجديد الذي ترى أنك أضفته للفكر الإسلامي من خلال كتابك هذا وكتاباتك الأخرى؟

أجاب: أن أثبت من واقع القرآن الكريم ومعاجم اللغة أن للفظ الشريعة معنى أصليًا هو الوارد في القرآن، ويقصد ب ه المنهج أو السبيل أو الطريق، ثم معنى ثانيً ا ه و المعن ى الاصطلاحي الذي تكون عبر التاريخ، وأصبح يعني الأحكام التشريعية الواردة في القرآن الكريم؛ وهي قليلة جدًا، وتل ك التي وردت في أحاديث النبي صلى الله عليه وس لم؛ وه ي قليلة أيضًا، ثم الفقه والنظام التاريخي الإسلامي، بمعن ى أن لفظ الشريعة في الواقع يعني عند استعماله الفقه الإس لامي والخلافة الإسلامية.

أنا أرى استخدام اللفظ على مقتضى ما ورد في القرآن الكريم؛ حتى لا نقع في تحريف القرآن الكريم؛ وهو ما وقعت فيه أمم من قبلنا، وأخذ القرآن عليهم ذلك.

قلت للمستشار سعيد العشماوي: إن الفهم الغالب الآن لعبارة تطبيق الشريعة الإسلامية؛ هو تطبيق أحكام القرآن حسبما وردت في آياته.

قال: القرآن الكريم لم ينزل مرة واحدة؛ وإنما نزل منجمًا؛ أي مجزءًا؛ آية آية، وحكمًا حكمًا؛ للرد على سؤال، أو للحكم في واقعة بعينها. والمنهج الصحيح في تفسير القرآن؛ بناء على طبيعة القرآن نفسه، وتصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم، وفهم عمر بن الخطاب، وابن عباس، وعلي بن أبي طالب؛ أن الآية تفسر بناءً على أسباب التنزيل، وهي أشبه ما تكون بالأعمال التحضيرية، ولا يمكن لأي قانون أن يصدر بدونها.

قلت: وماذا عن القاعدة الفقهية التي تقول: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؟

قال: هذه القاعدة لم ترد في القرآن، ولا في أحاديث النبي؛ وإنما قال بها أفراد بشر، وبمقتضى هذه القاعدة البشرية تغير تفسير القرآن تمامًا، وأصبح من حق كل شخص وأي جماعة أن تفسر آيات القرآن تبعًا لمدلولاتها اللفظية، وبغير نظر إلى الخلفية التاريخية وأسباب النزول، وارتباط هذه الآية بآيات أخرى.

سألت: وماذا عن الآية القرآنية التي يرددها المتحمسون لتطبيق الشريعة الإسلامية في كل مناسبة: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ(٤٤)﴾ (سورة المائدة).

قال: تبعًا للمنهج الأصولي؛ الإسلام الصحيح الذي يفسر الآيات وفقًا لأسباب التنزيل؛ يرى أنها نزلت في يهود المدينة عندما أخفوا عن النبي حد الزنا (وهو الرجم) في التوراة، وورد عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس. وفي كل كتب التفاسير المعتمدة (كتفسير القرطبي، والطبري، والزمخشري) أن هذه الآية لا تتعلق بالمسلمين، ولا تخاطَب بها أمة إسلامية، ولا توجه إلى حاكم مسلم. أما المنهج البشري الفقهي الذي يرى تفسير الآيات

تبعًا لعموم ألفاظها لا لخصوص أسبابها؛ فيقطع الآية من كل أصولها وجذورها، ويشيح وجهًا عن تفسير النبي والمفسرين العمد الثقات، ثم يستعملها كشعار سياسي لوصم الحكام المسلمين بالكفر، ولوصم القضاة كذلك.

خطأ في الدستور:

قلت لسيادته: يرى البعض أن المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية ليس إلا تطبيقًا للمادة الثانية من الدستور، بينما يرى آخرون أنها مطالبة بتغيير الدستور. فما رأى سيادتكم؟

قال: إن المشرع المدني في القانون الصادر سنة ١٩٤٨، والمشرع الدستوري عام ١٩٧١، ثم في تعديل ٢٢ مايو ١٩٨١؛ قصد بعبارة مبادئ الشريعة الإسلامية المبادئ الكلية المشتركة بين مذاهب الفقه الإسلامي؛ أي إنه استعمل التعبير بالمعنى الاصطلاحي، وليس بالمعنى الأصلي الوارد في القرآن؛ فالدستور يعتبر مبادئ الفقه الإسلامي المصدر الرئيسي للتشريع، ولم يقصد إطلاقًا ما تنادي به الشعارات السياسية.

سألته: هل يعني ذلك أن المشرع وقع في خطأ؟

قال: بالطبع. لقد وقع الأس تاذ الس نهوري والمش رع المدني في خطأ، عندما استعمل في الفق رة ٢ م ن الم ادة الأولى من القانون المدني تعبير "مبادئ الشريعة الإسلامية"، في حين أنه كان يقصد مبادئ الفقه الإسلامي. وهذا واض ح في الأعم ال التحض يرية للق انون الم دني. وق د نقلها دستور ١٩٧١ من القانون المدني، وهذا الدستور ل يس ل ه مذكرة إيضاحية. وفي تعديل الدستور الذي تم ع ام ١٩٨٠ حررت مذكرتان قب ل التع ديل، واتض ح فيهم ا بج لاء أن المشرع يقصد بتعبير "مبادئ الشريعة الإس لامية" نف س المعنى الذي قصده القانوني الم دني؛ وه و"مب ادئ الفق ه الإسلامي".

حول الحلال والحرام:

قلت: مثل هذه الأمور تحتاج لفقهاء متخصص ين، أم ا نحن عامة الناس؛ فإنما نخشى على ديننا، ونح رص عل ى ألا نقع في محظور المحرمات، وما يحزننا أن أمورًا عدي دة ما زالت محل خلاف بين الفقهاء أنفسهم، وبينهم وبين علماء الإسلام من خارج الأزهر؛ الربا مثلاً!

قال دون تردد: في رأيي أن القانون المدني المصري مطابق كله للتشريع وللفقه الإسلامي. وقد دللت في كتابي على ذلك؛ فبالنسبة للعلاقات المدنية لا يوجد في القرآن الكريم إلا نص واحد هو: ﴿وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾، ويرى الفقهاء ومنهم الإمام الشافعي أن هذه الآية من عموميات القرآن ومن مجملاته التي لا يبين منها الحلال من حرام، وأنه لا بد في تحديد الحرام والحلال من الرجوع إلى سنة النبي ﷺ ورأي الفقهاء.

سألت: وماذا عن نظام الفائدة في البنوك؟

قال: لقد أصدرت حكمًا بخصوصه بعد أن رأيت عددًا من القضاة يترددون في الحكم بشأنه. الفائدة ليست ربا؛ فالربا المحظور شرعًا، بحسب حديث رواه عبادة بن الصمت عن النبي ﷺ؛ هو ما يقع مقايضة بين مثليات ستة؛ هي الذهب، والفضة، والشعير، والقمح، والتمر، والملح. لم يكن في أيام النبي، ولا طوال عصر الخلفاء الراشدين أي نظام نقدي، وكان التعامل بذهب الروم وفضة اليمن يجري على أنها مثليات لا على تقدير أنها نقد بالمعنى المفهوم حاليًا في النظام النقدي.

الربا المحظور شرعًا كان يتم في العلاقة بين شخصين يستغل أحدهما حاجة الثاني؛ فيضاعف عليه الـ دين أضـ ـعافًا مضاعفة في أجل قريب، ثم ينتهي الأمر باسترقاق المدين إن هو عجز عن وفاء دينه؛ فعلة التحريم هي منع الاسـ ـتغلال، ومنع استرقاق المسلمين للمسلمين، أو اليهود للمسلمين.

قلت: بماذا تفسر إذن حمل بعض الفقهاء والمثقفين على البنوك المصرية، وعلى نظام الإيداع بالفائدة؟

قال: إن البعض يستفيد من اتهام الحكومة بالخروج على الشريعة، واتهام المصارف الحكومية بأنها مصارف ربوية؛ لكي تتحول كل أموال الناس إلى البنوك المسماة بالإسلامية، بينما هي تتعامل بفوائد تصل إلى ٣٢%، كما تذهب الأموال إلى بيوت توظيف الأموال المسماة خطأ بالشـ ـركات؛ لأنهـ ـا ليست شركات، والمودع فيها لا يأخذ سهمًا، ولا يشارك فـ ـي رأس المال، وليس له أي ضمان للحصـ ـول علـ ـى أموالـ ـه، ونتيجـ ـة لـ ـذلك فقـ ـد تكدسـ ـت أمـ ـوال المصـ ـريين في مصرفين وبضعة بيوت توظيف، وحُجِبت عن الاستثمار وتشغيلها في التصنيع، وبناء قاعدة اقتصادية، ووجِّهت إلـ ـى

المضاربة على الذهب في الخارج، أو أودعت في مصـ ـارف أجنبية قد تستعملها في غير مصالح المسلمين.

هذا بالإضافة إلى أن هذه المؤسسـ ـات الماليـ ـة التـ ـي يشجعها البعض من المنتفعين منها؛ أصبحت قادرة على رفع سعر الدولار، بطريقة من المحتمل جدًا أن تدمر الاقتصـ ـاد المصري، مع ملاحظـ ـة أن ألمانيـ ـا القيصـ ـرية استسـ ـلمت عام ١٩١٧ وهي منتصرة على كل الجبهـ ـات؛ نظـ ـرًا لأن البيوت المالية اليهودية بعد صدور وعـ ـد بلفـ ـور؛ حطمـ ـت الاقتصاد الألماني.. فأصبح المارك الألماني لا يساوي شيئًا، وبذلك استسلمت ألمانيا!! أي إن السلاح الاقتصـ ـادي يمكـ ـن أن يدمر الدولة، حتى مع وجود قـ ـوى كبيـ ـرة فـ ـي شـ ـتى المجالات.

أحكام القرآن.. والمرأة:

قلت للمستشار محمد سعيد العشماوي: هناك خلاف آخر حول أحكام القرآن بالنسبة للمرأة؟

قال: هناك سؤال حاولت الإجابة عليـ ـه.. هـ ـل أحكـ ـام القرآن فيما يتعلق بالمعاملات وقتيـ ـة أم مؤبـ ـدة؟ وبالبحـ ـث

وجدت أن المؤبد في أحكام القرآن ما تعلق منها بالعبـ ـادات، أما أحكام المعاملات فهي وقتيـ ـة؛ لأن طبيعتهـ ـا أن تكـ ـون إقليمية ومؤقتة. والدليل على ذلك أنه لا يمكن تطبيقهـ ـا الآن؛ لأن المشرع المصري حظر الرق بمقتضى القانون، في حين أن أحكام الرق لم تنسخ من القرآن، وزواج المتعـ ـة حظـ ـره عمر بن الخطاب، وما زالت الشيعة تعترف به، ومؤدى ذلك أنه يجوز لمجتمع أن يتجاوز عن بعـ ـض الأحكـ ـام؛ حتـ ـى ولو كانت قطعية الثبوت والدلالة، طالما أن المصلحة العامة للمجتمع، أو الظروف الواقعية والحاضرة؛ لا تسمح بتطبيقها.

سألته: وفيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية؟

قال: إن الفقهاء جميعًا رجال.. وقد رأيت مـ ـن خـ ـلال دراستي المتعمقة للفقه الإسلامي أنهم كانوا أحـ ـرص علـ ـى تأكيد حقوق الرجل، وحتى القوانين الأخيرة مازالت تهضـ ـم حق المرأة. وفي رأيي كمثال أن عدم تقييد حق الرجل فـ ـي تعدد الزوجات يخالف القرآن الكريم. فالقرآن الكريم يقـ ـول: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ (سـ ـورة النساء الآية ١٢٩).

هذه الآية تقطع بأن الله سبحانه وتعالى يرى أن الإنسان لا يمكن أن يكون عادلاً مع زوجة أخرى؛ إذن يتعين على المشرع أن يمنع الإنسان من أن يظلم أسرته، وينبغي ألا يصرح بزيجة ثانية إلا بمعرفة المحكمة، وبعد تحقيق وسؤال الزوجة الأولى. وفي حالة ما إذا قامت ضرورة لذلك.. إلخ.

قلت للمستشار سعيد العشماوي: لم يبق في مناقشتنا للكليات سوى قضية الحدود.. وهي مسألة نوقشت كثيرًا، واختلف حولها الجميع، إلى الحد الذي أظهر البعض أنها العقبة الأساسية أمام تطبيق الشريعة؛ فإلى ماذا انتهت دراساتكم حولها؟

قال: العقوبات الواردة في القرآن أربعة حدود؛ حد السرقة (وهو قطع يد السارق)، حد قذف المحصنات (وهو الجلد)، وحد الزنا (وهو الجلد)، ثم حد الحرابة ("قطع الطريق"). أما حد شرب الخمر؛ فهو عقوبة وضعها علي بن أبي طالب، وليست واردة في القرآن ولا في السنة. وأما حد الردة؛ فقد ورد فيه حديثان للنبي، ولم يثبت أنه طبقه.

هذه الحدود شرطية؛ لا تطبق إلا بعد قيام مجتمع من المؤمنين العدول الثقات، وبعد تطبيق العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ حتى لا تستغل الأحكام الإسلامية لأغراض غير إسلامية كما حدث في التطبيقات الحديثة لبعض البلاد المجاورة، وباقي العقوبات من التعازير؛"أي وضعها حكام من البشر" لعدم توافر الشروط التي تؤدي إلى تطبيق الحدود، فضلاً عن أن حد السرقة لا يطبق على الجائع أو المحتاج، ولا على المختلس، ولا على من يسرق أموالاً كثيرة ولو كانت ملايين، وكل الحدود لا تطبق على من يتوب منها؛ فالتعزير ("أي إصدار قوانين من صنع البشر")؛ هو النظام الأساسي في الإسلام.

٢- حقيقة التيار الإسلامي[11]:

من الذي يملك حق تكفير المسلم؟ وبأي حق تعلن جماعة من المسلمين أن اتجاهها وأفكارها وحدها هي الإسلام الحقيقي؟ وهل صحيح أن الذين رفعوا شعار: "الإسلام هو

---

[11] نشر هذا الحوار بتاريخ ١٨ يناير بمجلة صباح الخير

الحل"؛ هم وحدهم المسلمون، وبقية المسلمين مفارقون، ومرتدون، وجاهلون؛ مهما رددوا الشهادة، وأدوا الصلوات، ودفعوا الزكاة، وحجوا إلى البيت الكريم!

هذا هو الموقف الذي يجب أن ينجلي.. فلا شك أن أغلبية عظمى من الشعب المصري يدينون بالدين الإسلامي، ويرفضون له بديلاً، ولا شك أن هذه الأغلبية العظمى من الشعب المصري تؤمن أنها ولدت مسلمة، وسوف تلقى وجه ربها يوم تلقاه مسلمة.

فما معنى أن تنفرد أقلية منا بصفة "الإسلاميين"، وما معنى أن يرفع شعار يقول: "الإسلام هو الحل"؛ كما لو كان مطروحًا في الساحة حل البوذية أو اليهودية أو المسيحية؟!

إن عبارات عديدة ذات سحر ورنين، بدأت تقتحم آذاننا في الحقبة الأخيرة؛ فتدير رءوس البعض، وتملأ قلوبهم بالنشوة، وتُغَيِّب عقولهم.. أما البعض الآخر؛ فهو يتوقف ويتفحص ويتساءل، ويسعى بدوره إلى الفهم بغية اتخاذ موقف من كل ما يدور حوله.. فما يدور حولنا اليوم خطير، ولا يجوز لأي مصري وطني وغيور على بلاده وعلى

مستقبلها أن يصم أذنيه، أو يدير ظه ره، أو يق ف موق ف اللامبالاة مما يجري.

من أجل هذا رأيت أن أستكمل حواري م ع المستش ار محمد سعيد العشماوي، القاضي والعالم الإسلامي؛ فلقد أثارت إجاباته على تساؤلاتي الماضية مزيدًا من التساؤلات. فرحت أتلمس وجه الحقيقة.

حول المنكرات والمعاصي:

قلت للمستشار سعيد العشماوي: م ن واق ع معايش تك للجرائم والقضايا في المحاكم؛ هل ترى مجتمعنا المعاص ر في حاجة فعلية لإعادته إلى حظيرة الإسلام، وكيف يتم ذلك؟

قال: أولاً حسن الخلق، والتمسك بالأخلاقي ات الدينيـ ة مطلوب، إلا أنها مسألة اجتماعية؛ لا سياسية، ولا حكوميـ ة. فالمجتمع يتواصى بالحق، ويتواص ى بالص بر، ويتن اهى عن المنكر. والإلحاح على بعض المنكرات والمعاصي ق د يكون أمرًا مبالغًا فيه؛ بقصد دفع المجتم ع كل ه بالفس وق والجاهلية؛ ذلك لأن الزنا وقع في عهد النب ي وف ي عه د عمر بن الخطاب، ولأن المسلمين تركوا عهد البداوة ال ذي

كان قائمًا في المدينة بعد أقل من ٥٠ عامًا، وأنشأوا حضارة ضخمة في دمشق، ثم في بغداد، وكانت في هذه الحضارة مباذل كثيرة؛ كانت هناك بيوت للدعارة، "وحانات". فعلى سبيل المثال رابعة العدوية كانت تعمل في أحد هذه البيوت؛ وهذا أمر معروف.

قلت: لكل عصر منكراته ومعاصيه، ومع ذلك ما زال بعض الدعاة يحدثوننا عن منكرات ومعاصي العصور الإسلامية الأولى، على اختلاف مجتمعاتنا عن مجتمعهم؛ فمثلا مسألة تحريم الخمور التي ينادي بها البعض كما لو كانت الخمر تملأ البيوت المصرية، مع أن أغلبية الشعب المصري لم ير الخمر ولم يذقها، ولا يعرف لها شكلاً.

قال: الخمر ليست مشكلة إطلاقًا في مصر. الحقيقة لأن الطبقة العاملة بل والمتعلمة تدمن المخدرات بشكل وبائي، وفي بعض الإحصائيات إن مجموع ما تنفقه مصر على تمويل المخدرات هو ٨ مليارات دولار سنويًا، وأكثر من ثلثي دخل كل عامل في مصر؛ إنما يوجه إلى المخدرات. لقد كنت رئيس نيابة القاهرة عامي ٧٣، وكان معي اثنا عشر

وكيل نيابة فقط، وكانت كل القضايا إحراز حشيش أو أفيون. بعد عشر سنوات أصبحت رئيسًا لمحكمة جنايات القاهرة؛ ففوجئت بأن ٧٠% من القضايا مخدرات، وأن الحشيش والأفيون أصبحا من الدرجة الثانية، وحلت محلهما الأقراص المخدرة، والحقن، والكوكايين، والهيروين!!

هذه السموم لا يوجد نص صريح بتجريمها؛ بل توجد مقولة خاطئة لدى الشعب المصري بتحريم؛ حتى البيرة، وتحليل الهيروين والكوكايين.

قلت: ولكني أذكر صدور فتوى بتحريم المخدرات.

قال: يلجأ بعض الفقهاء إلى قياس المخدرات على حد الخمر؛ وهذا قياس فاسد، لأن النهي عن شرب الخمر ورد في القرآن بلا جزاء؛ فهو إثم ديني، والعقوبة تعزيرية ("أي وضعها بشر")، وحتى لو طبقنا هذه العقوبة ("٨٠ جلدة")؛ فهي أقل كثيرًا من عقوبة القانون التي تصل إلى السجن.

سألته: وما العقوبة الإسلامية للاتجار بالمخدرات؟

قال: الفقه الإسلامي خلا من أي عقوبة على الاتجار بالخمر، وحتى إذا طبق على التاجر حد شارب الخمر؛ فهو

٨٠ جلدة، في حين أن القانون المصري يعاقبه الآن؛ إما بالأشغال الشاقة، أو بالإعدام.

ثم أضاف: وهناك العديد من الجرائم العصرية لا يوجد عليها أي عقاب في القرآن؛ مثل الرشوة، والتربح، والاختلاس، والتجسس، والتزوير، وتزييف النقود والمسكوكات، والحريق العمد، أو الإهمال، ومثل جرائم المباني والمرور. فإذا كان بعض الفقهاء يقولون بالتعزير؛ فما المانع من الاستمرار في تطبيق قانون العقوبات، وبدونه تحدث فتنة!

سألت المستشار محمد سعيد العشماوي: ما رأيك في الشعار الذي رفعته جماعة الإخوان المسلمين أثناء المعركة الانتخابية؛ "الإسلام هو الحل"؟

قال: هذا شعار غامض حزبيًا؛ غير واضح ولا محدد، ويمكن استعماله في كل شيء وفي أي وقت؛ لموضوع ونقيضه، للفكرة وعكسها، للعدل والظلم.. فبالإسلام حكم أبو بكر، وعمر، وعلي بن أبي طالب، وعمر بن عبد العزيز.. باسم الإسلام أيضًا حكم خلفاء الدولة العباسية، ولم يكونوا أفضل من سالفيهم، وتحت راية الإسلام احتلت الدولة

العثمانية مصر وأذلتها، واعتبرتها أيالـ ـة عثمانيـ ـة، وفقـ ـدنا هويتنا واستقلالنا الوطني.

يضاف إلى ذلك أن القرآن الكريم لم يتضمن أي مبادئ عن النظام السياسي والاقتصادي؛ كل ما ورد في هذا الصدد آراء فقهاء تتصل بزمانهم ومكانهم، وكانت الدولة تقوم على أساس ديني، ولم تكن هناك ميزانية للدولة؛ بل كانت أمـ ـوال المسلمين وأموال الخليفة، ولم يكن هناك نظام قانوني، وكانت الأمور متروكة لنزوة الوزراء والحكام، وأتحدى من يقدم لنا مثلاً واحدًا من التاريخ عُزل فيه حاكم بغير إراقة دم، أو حُكم بدون المظالم، أو طُبقت قواعد ثابتة محددة.

إن الإسـ ـلام يعنـ ـى بالإنسـ ـان، ولا يهـ ـتم بـ ـالنظم أو النظريات.

حول الاغتصاب وهتك العرض:

قلت: لو عدنا لتجربتك الخصبة كقاضي أحوال شخصية وجنايات، ومن واقع معايشتك للواقع المصري فـ ـي عمـ ـق أعماقه؛ في ساحة المحاكم، وبين ملفات القضايا؛ هل تـ ـرى

القانون الحالي يحتاج لغربلة أو إضافات إسلامية يمكنه ا أن تعيد مجتمعنا إلى سواء السبيل؟

قال: في الآونة الأخيرة كثرت قضايا الاغتصاب وهتك العرض، وجرائم الجنس، وخاصة اللواط الذي يحدث غصبًا، وسبب ذلك انتشار المخدرات بأنواعه ا، ولع دم مواجه ة المشاكل الطبيعية للشباب مواجهة علمية تتناسب وظ روف العصر.

فإذا نظرنا لجريمة هتك العرض؛ لن نج د أي عق اب إسلامي لها، ولا يوجد أي نص من الق رآن أو أي ح ديث عنها، في حين أن القانون المصري فيه عقاب يص ل حت ى الأشغال الشاقة والإعدام. وبالنسبة للواط فلم يك ن منتش رًا وقت نزول القرآن؛ ولذلك ليس به سوى ذكره عند التح دث عن قوم لوط بلا عقاب محدد.

سألته: وفي الأعوام الأخيرة رأينا أنواعً ا عجبً ا م ن لصوص البنوك، الذين يسرقون الملايين والمليارات، ويفرون خارج البلاد؛ فما عقاب الإسلام لهؤلاء؟

قال: إسلاميًا لا عقاب عليها؛ لأن حد السرقة بإجماع الفقهاء –ما عدا رأى ضعيف لمالك– لا ينطبق على من يسرق أموال الدولة؛ حتى ولو كانت بالملايين، على اعتبار أن لكل مسلم حقًا في أموال الدولة. وبالإجماع لا عقاب على الاختلاس، ولا على خطف الأموال أو الأشياء من الطريق.

والحرابة.. في قوله تعالى..﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ (المائدة ٣٣)، وحد الحرابة يطبق على قاطع الطريق؛ فإذا أعلن توبته أو سلم نفسه قبل أن تقبض عليه الحكومة لا يطبق الحد.

أما القانون المدني المصري فيعاقب قاطع الطريق والسارق بالإكراه بعقوبة تصل إلى الإعدام، ولا تسقط بالتوبة أو التسليم. وفي رأيي أن آية الحرابة في القرآن الكريم خاصة بالنبي وحده؛ لأنها نزلت بسبب سرقة وقعت على أموال النبي نفسه؛ فسرقوا بعض مواشيه وقتلوا راعيهم.

وفي التاريخ الإسلامي نجد أن الحكام لم يطبقوا هذه الآية على قطاع الطرق، بقدر ما طبقوها ضد المفكرين

والمعارضين لهم، بدعوى أنهم يفسدون في الأرض؛ فكانوا يعدمونهم متخذين من تلك الآية ذريعة.

قلت: على الرغم من حصار المواطن المصري بعدد لا حصر له من البرامج الدينية عبر وسائل الإعلام والصحافة، وعلى الرغم من تحول بعض فقهاء الدين إلى نجوم تليفزيون يطلون علينا عدة مرات في الأسبوع؛ فما زالت الأخلاقيات في انهيار، وما زالت الأسرة المصرية تعاني التفكك.. فما تفسيرك لذلك؟

قال: أرى أن إلحاحنا على الحقوق الشرعية؛ جعلت كل زوج يتربص بالآخر ويعد دليله للخلاف أو الطلاق، والزوجة المسلمة غير آمنة على نفسها طالما تشعر أن زوجها من حقه أن يطلقها ويطردها في الشارع بكلمة، ولو كانت في نزوة غضب؛ نتيجة أن الأسرة المصرية قائمة على عدم الأمان، والدليل نراه في قائمة العفش التي يصر البعض على الزوج أن يحضره، وفي مؤخر الصداق وشروطه، وأصبح هناك من يتفق مسبقًا حول سكن الزوجية، ولا بد من إيجاد اجتهاد جديد يجعل المرأة المسلمة آمنة في مسكنها وبين أسرتها. ودون ذلك إصلاح الأسرة المصرية.

صمت برهة ثم أضاف: عندما كنت قاضيًا في محكمة دسوق الجزئية؛ حضر أحد خطباء المساجد، وطلق زوجته أمامي في المحكمة؛ وهذا صحيح طبقًا للأحكام الشرعية. الزوجة كانت مسنة، وليس لها أي مورد؛ فأصيبت بلوثة، وأخذت تسب الجميع بما فيهم المحكمة. حاولت جاهدًا أن أثني الرجل عن الطلاق، لكنه رفض، واضطررت للاتصال بصفة شخصية بالشئون الاجتماعية بالمدينة؛ فصرفوا معونة مالية عاجلة للسيدة، وتولوا رعايتها. هذا الموقف لا يبرح مخيلتي، ويقشعر بدني عندما أتصور أن أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا معرضات جميعهن لمثل هذا الموقف.

أطالب بمحاكم للأسرة:

سألته: ما رأيك في قوانين الأحوال الشخصية الأخيرة؟

أجاب: لم تضع حلولاً جذرية؛ بل أرى أنها تزيد الشكوك بين الزوجين، وخصوصًا حول المسكن. الحل في رأيي أن تقوم الأسرة على الحب والثقة، ثم إنشاء ما يسمى بمحاكم الأسرة؛ فإذا حدث خلاف بين زوجين يتقدمان بطلب لنيابة الأحوال الشخصية للتحقيق، والنيابة تستعين بالباحثات

الاجتماعية لدراسة كل ما يتعلق بالأسرة، وتقديم تقرير حول الخلاف، والظروف التي دفعت إليه.

أقترح أيضًا أنه في حالة تحويل القضية إلى محكمة أن تفصل محكمة واحدة في كل منازعات الأسرة؛ في التطليق، والنفقة، والحضانة، ومسكن الزوجية بحكم واحد، ثم يرفع الأمر إلى ذات المحكمة كلما جد جديد. أما ما يحدث الآن؛ فإن محكمة تختص بالتطليق، وأخرى بالنفقة، وثالثة بالحضانة، ورابعة بالمسكن. النتيجة أن تجري المطلقة من مكان لآخر؛ وهذا يؤدي لتشتت الأسرة، ولا يستفيد من هذا الوضع سوى المحامين.

مطلوب من أجهزة الإعلام:

سؤال أخير وجهته لسيادته: الآن بعد أن أصبحت المعارضة داخل مجلس الشعب تمثل التيار الإسلامي؛ فكيف ترى المستقبل؟

قال: أعتقد أنه يوجد الآن تياران إسلاميان، وليس واحدًا؛ التيار الأول عقلي تنويري، بدأه محمد عبده، ويسير فيه بعض المجتهدين من أمثالي. وتيار سياسي حركي؛ بدأ

بجماعة الإخوان المسلمين، وانتشر إلى أن أصبح عدد الجماعات الإسلامية اليوم ٥٧ جماعة. التيار السياسي عالي الصوت عنيف الاتجاه، ولهذا السبب فقد غطى مؤقتًا على الاتجاه التنويري. كذلك لعبت المؤسسات المالية دورًا كبيرًا في ضرب الاتجاه التنويري؛ إما بشراء بعض الأقلام أو بإرهاب البعض الآخر. ووجهة نظري أن هذا التيار السياسي قائم على مغالطات وعموميات، ويرفع شعارات. وواجب السلطة التنفيذية إزاء مصر والمصريين والإسلام والمسلمين أن نشجع الاتجاه التنويري، وأن تفتح له أجهزة الإعلام صدرها؛ ذلك لأن هذه الأجهزة والصحافة القومية محتكرة الآن من جانب بعض الأصوات التي تهدم الشرعية الدستورية والقانون والشرعية الاجتماعية لمصر. وأي اتجاه لا يحترم الدستور، أو يزعم أن الولاء يكون للإسلام بدون مصر؛ إنما يقدم صيغة سياسية عدمية تهدم الوطنية المصرية والإخاء القومي، من قبل أن تتحقق أي صيغة أخرى؛ فمؤدى ذلك تحريض الشباب على عدم التجنيد، وعلى عدم الولاء للوطن، وعلى عدم دفع الضرائب، وعلى بيع الاستقلال الوطني لمراكز خارج مصر تزعم أنها إسلامية. وهذا

الاتجاه أصبح هو الصيغة الوحيدة المطروحة، كما لو كانت هي الإسلام. وباستعمال سلاحي الترهيب والترغيب؛ جُنِدت لها بعض الأقلام، وتفرغت لها بعض الأفواه، في إلحاح دائم مستمر، لا يسمح لأي وجهة نظر أخرى بالظهور، وإلا اتهمت بالإلحاد والمروق من الدين؛ وهذا أقصى أذواع الإرهاب.

أما بعد:

لقد قال أسلافنا المسلمون: "من اجتهد وأخطأ فله أجر، ومن اجتهد وأصاب فله أجران".. وما نحن سوى مجتهدين مخلصين لا نبغي سوى وجه الحقيقة، وعلى الله قصد السبيل..

د. شكري عياد

عندما تذجر العقول عن الابتكار

.. تلجأ إلى التحرير

تحديات يواجهها العالم العربي والإسلامي:

الدكتور شكري محمد عياد يعيش في عزلة اختيارية منذ سنوات.. فبعد عودته من السعودية؛ حيث كان يشغل منصب أستاذ الأدب العربي والنقد بجامعة الرياض، قدم استقالته من جامعة القاهرة ليتفرغ للفكر والعمل المستقل. اعتكف في بيته بمدينة الصحفيين منذ عام ١٩٧٧؛ ليفكر في هـ دوء، ويق دم للمكتبة العربية مجموعة من الكت ب الأدبي ة والدراس ات النقدية.

وعلى الرغم من أن د. شكري عياد برز مذ أواخ ر الخمسينيات كناقد وقصاص، وأخيرًا كشاعر، وأنه ي رى أن الأدب هو أسمى عمل من أعمال الحرية يستطيعه الإنس ان؛ إلا أنه بأعماله ونشاطه الثقافي أصبح واحدًا م ن المفك رين العرب الذين يُشهد لهم باستقلالية الرأي، واس تنارة الفك ر،

والذين يبحثون في الأصول، ويسعون في دأب لاستشـ راف المستقبل.

اقتحمت عزلة صاحب "كهف الأخيار"، وفي ذهني جملة من قصته التي يحمـ ل كتابـ ه الأخيـ ر عنوانهـ ا، تقـ ول: "الحضور لا يعني إلا "أنا" أو "أنت" عنـ دما يتحـ ول "أنـ ا" أو "أنت" إلى "هو"؛ يصبح الحضور غيابًا، كما تصبح الحياة موتًا".

قلت: ما سبب اعتزالك الحياة الثقافية بعد أن كنت تثري المكتبة العربية بإشرافك ومشاركتك في سلسلة كتب المكتبـ ة الثقافية، واشتراكك في الإشراف على تحرير مجلة المجلـ ة، وكنت عميدًا لمعهد الدراسات المسرحية، ووكيلاً لكلية الآداب بجامعة القاهرة، وأستاذًا معارًا بجماعة الخرطوم، ثم بجامعة الرياض.

قال الدكتور شكري عياد: استقالتي عـ ام ١٩٧٧ مـ ن الجامعة، وتوقفي عن التدريس لا يعني الاعتزال. لقد شعرت يومها أن المناخ العام لا يسمح للكاتب بحرية كافية للتعبيـ ر عن فكره، وأنه من الأفضل للمفكر في ظل هذه الظروف أن

يتوقف عن تبديد طاقته في أعمال لا جدوى منها.. فلا أحـ ـد يسمع كلمته؛ سواء كانت مذاعـ ـة علـ ـى الهـ ـواء أو مرئيـ ـة أو منشورة... فلماذا لا يجلس في هـ ـدوء، ويعطـ ـي نفسـ ـه فرصة ليراجع نفسه؛ فيتأمل الماضي، ويستشرف المستقبل.

ومع ذلك لم يكن اعتزالي كاملاً؛ فبعد وفاة العالم الكبير الدكتور عبد العزيز الأهواني حاولـ ـت أن أواصـ ـل ندوتـ ـه الأسبوعية، ودعوت المجموعة التي كانـ ـت تواظـ ـب علـ ـى حضور ندوة الأهواني لمواصلة الالتقاء فـ ـي بيتـ ـي. وقـ ـد استمرت اللقاءات فترة، ثم بدأ العدد يقل، وأخيـ ـرًا توقفـ ـت ولا أعرف لماذا.. ربما كان العيب في شخصي الذي يختلف قطعًا عن شخصية المرحوم الأهواني، أو ربمـ ـا كـ ـان فـ ـي الظروف التي نعيشها حاليًا، وتفرض على المثقف المصري الانشغال بهمومه الخاصة، ومشاكله الصغيرة.

العمل قيمة إسلامية:

قلت للدكتور شكري عياد: أنت حصلت علـ ـى رسـ ـالة الماجستير عام ١٩٤٨، وكـ ـان موضـ ـوعها "وصـ ـف يـ ـوم

الحساب في القرن"، ومع ذلك لـ م تظهـ ر فـ ي كتـ اب إلا عام ١٩٨٠؛ فهل أضفت أو غيرت شيئًا من الرسالة الأولى؟

قال: لا.. لم أضف ولم أغير أي شيء.. نشـ رتها كمـ ا قدمتها منذ اثنين وثلاثين عامًا.

قلت: حدثنا إذن عن وصف يوم الحسـ اب؛ حيـ ث إن هناك مطبوعات عديدة تباع اليوم علـ ى الأرصـ فة، ويقبـ ل عليها شبابنا؛ تحدثه عن عذاب النار والآخرة، والعقاب يـ وم الحساب.. وغير ذلك.

أجاب د. شكري عياد: يوم الحساب هذا يدخل في أمور الغيب، والمسلم يؤمن بأن هناك حقائق مغيبة عنه، ومنها أو على رأسها يوم الحساب والحياة الآخرة، ومن وصف القرآن الكريم ليوم الحساب والجنة والنار؛ تنبثق معانٍ عديدة لابد أن يعيشها المسلم، وأن تعينه على أن يحيا حياته في هذه الدنيا. مما خلصت إليه في هذا البحث أن الإسـ لام غيـ ر نظـ رة المؤمنين به إلى القيم؛ أي ما هو محبوب وما هـ و مكـ روه؛ فنقلها من فكرة الثواب والعقاب إلى مستوى أعلى؛ وهـ و أن يكون العمل الصالح في ذاته هدف المؤمن.

إذا تأملنا مثلاً الآيات من ٤٢ إلى ٤٦ من سورة النازعات لنفهم هذا المعنى؛ فهي تقول: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا(٤٢) فِيمَ أَنْتَ مِن ذِكْرَاهَا(٤٣) إِلَى رَبِّكَ مُنْتَهَاهَا(٤٤) إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَن يَّخْشَاهَا(٤٥) كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلاَّ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا(٤٦)﴾.

هذا يعني أن انتظار الساعة وما وراءها من ثواب أو عقاب يجب ألا يصرف الإنسان عن واقعه، وأن هناك هدفًا محددًا لحياة المؤمن؛ ألا وهو الاستعداد لذلك اليوم بالعمل.

قلت: لكننا لو تأملنا الواقع في المجتمعات الإسلامية اليوم؛ سنجده بعيدًا تمامًا عن هذا. لم يعد العمل قيمة، وأصبحنا مجتمعات مستهلكة تعيش عالة على إنتاج وجهد وتفكير مجتمعات أخرى تختلف عنا في كل شيء.

قال: ما يحدث الآن أن المسلمين بدأوا يفكرون في حياتهم الحاضرة، وأيضًا في دينهم. لا بد أنهم سيصلون إلى فهم الاثنين معًا، ويحاولون أن يجعلوهما في تصور منسجم، لا بد أنهم سيدركون القيم الإسلامية الحقيقية؛ فالإسلام لا يقبل أن يقضي الإنسان وقته كله في العبادة.

لقد نهى الرسول ﷺ عن أن يترك الإنسان عمله ويعتزل الحياة من أجل الصوم والصلاة فقط، وهناك القصة المعروفة في التراث الإسلامي التي تحكي قصة رجل اعتزل الحيـ ـاة، وأقام فوق جبل ليصلي ويتعبد ليلاً ونهارًا؛ فلما سأله النبـ ـي صلى ﷺ عمن يرعى شئونه وينفق عليه؟ أجاب: أخي فقـ ـال رسول ﷺ ما معناه أن أخاه أفضل منه، وأنه أولـ ـى بـ ـدخول الجنة.إن الإنسان مكلف بالعمل الصالح في الدنيا، وهذا يشمل كل عمل فيه نفع للفرد ولمجتمعه، وللناس جميعًا.

قلت للناقد الأديب د. شكري عياد: بعض المستشـ ـرقين يزعمون أن صورة الجنة في القرآن الكريم تقتصر على وعدٍ للأعرابي بكل ما حرم منه في الحياة الصحراوية القبلية التي يعيش فيها؛ كالأشجار التي تجـ ـري مـ ـن تحتهـ ـا الأنهـ ـار، والفاكهـ . . . . . ـة، والخمـ . . . . . ـر، والنسـ . . . . . ـاء الجميلات.. إلخ.

قال: إن صورة الجنة كما يمثلها القرآن الكريم لقارئـ ـه هي صورة اللذة المبرأة من الإثم. وهذا هو النعيم؛ وهو فـ ـي الواقع نعيم روحي. ليست المسألة إذن مجرد الخمر وحـ ـور عين.. إلخ. هذه اللذات موجودة بالفعل في الجنة، ولكنها في

الجنة لا يشوبها ما في الحياة من نقص؛ فالحور ع ين لـ م يطمثهن إنس من قبل ولا جان، وأنهار من لبن لـ م يتغي ر طعمه. والخمر لا فيها غول (لا تذهب العقل)، ولا هم عنه ا ينزفون.

المهم أن الإسلام يركز على عمل الإنسان ف ي الـ دنيا؛ فيقول تعالى في سورة النجم: ﴿وَأَن لَّ يْسَ لِلإِنْسَ انِ إِلاَّ مَ ا سَعَى(٣٩) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُ رَى(٤٠) ثُ مَّ يُجْ زَاهُ الْجَ زَاءَ الأَوْفَى(٤١)﴾ (٣٩ – ٤١).

ويقول النبي ﷺ:﴿ إذا م ات ابـ ن آدم انقط ع عمل ه إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صـ الح يدعو له﴾.

والعمل كقيمة موجود في عشرات الآيات القرآنية؛ منها على سبيل المثال: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (سورة الزلزلة–الآية ٨).

نحن والحضارة الغربية:

قلت: ننتقل إذن إلى الحديث ع ن واقعنـ ا الإسـ لامي الراهن، وهناك مسألة ازداد الجدل حولها مؤخرًا؛ فمن قائـ ل

إن الإسلام كحضارة بات يهددها التأثر بالحضارة الغربية، والتلقي السلبي لكل ما تلقيه علينا من نفايات الفكر والتكنولوجيا والبدع.. إلخ، ومن قائل إن الإسلام كحضارة لا يمكن أن يتدثر، وأن ما نأخذه عن الغرب ليس إلا بضاعتنا ردت إلينا.. فما رأيك؟!

قال د. شكري عياد: تأثر الغرب بالحضارة الإسلامية أمر لا شك فيه، وأكثر من أن يعد أو يحصى. وللأسف الشديد هناك نقص كبير في الدراسات العلمية حول هذا الموضوع في الفترة التي حدث فيها التأثر المباشر؛ وهي القرنان الرابع والثالث عشر. في هذين القرنين حدث اتصال مباشر بين العرب والأوروبيين. فعلى سبيل المثال كانت مدرسة توليدو (طليطلة) في الأندلس مفتوحة على مصراعيها لكل القساوسة من أنحاء أوروبا.

هناك دراسة لقسيس أسباني يدعى آسين بلاثيوث عن المؤثرات العربية في "الكوميديا الإلهية" لدانتي الليجيري الشاعر الإيطالي الكبير. مثل هذا الاعتراف مهم جدًا؛ لأن الأوروبيين عند دراستهم لأواخر العصور الوسطى وبداية عصر النهضة؛ ينسبون الفضل كله للحضارة الإغريقية التي

نقلوها عن الدولة البيزنطية. أما الفترة السابقة، والتي كان التأثير فيها كله للعرب؛ فلم يهتم بها أحد. والغريب أننا نحن العرب لم نهتم أيضًا بهذه الفترة، ولا يس هناك دارسون متخصصون فيها بيننا، مع أنها فترة هامة جدًا.

المهم أن الأوروبيون في تلك الفترة كانوا بالنسبة للعرب مثلنا الآن بالنسبة للحضارة الغربية. وبقي أن نعلم كيف واجهوا هم ذلك الموقف؛ ما الذي أخذوه، وما الذي نبذوه؟ وكيف استفادوا منه في بناء حضارة جديدة خاصة بهم؟

إن هذه الخطوة أهم كثيرًا من التفاخر بفضلنا على الحضارة الغربية، وقد نتعلم من الدراسات المتعمقة الموضوعية أنه لا مفر من التقاء الحضارات وتفاعلها بعضها ببعض.

سألت د. شكري عياد: هناك تعريفات عديدة للحضارة. ولكن ما تعريفك الخاص لها؟

قال: الحضارة في تصوري نوع من الثقافة، وإن كانت الثقافة أعم وأشمل؛ وهي ثقافة الشعوب المستقرة. هناك شعوب كثيرة لها ثقافتها المميزة، ولكنها لا ترتقي إلى

مستوى الحضارات.. كالإسكيمو والعديد من القبائل الإفريقية.

قلت: يقول بعض الباحثين إن الحضارة تبدأ حين ينتهي القلق والخوف والاضطراب، وها أنت تقول إنها تستلزم الاستقرار لكي تنمو؛ فهل ترى في واقعنا العربي الممزق بين حروب طائفية لا تنتهي، وصراعات إيديولوجية، وأزمات اقتصادية؛ ما يمكن أن يبني حضارة، أو يحافظ على دعائمها الأساسية؟

قال د. شكري محمد عياد: إن الخوف والقلق والاضطراب أشياء لا تنعدم من نفسها؛ بل ربما كانت بداية الحضارة؛ فالحضارة تبدأ عندما يحاول الإنسان أن يتغلب على ما يعوقه من صنع حضارته.

قلت: ما رأيك فيمن يسعون للتغلب على القلق والخوف والاضطراب بنبذ الحضارة العالمية، وكل ما يمت إليها بصلة؛ كالموسيقى والفن والأدب والفكر، بدعوى أنها تصدر عن الغرب، والغرب عدو تقليدي للعرب وللإسلام.

قال: الحضارة الغربية ليست فقط موسيقى وأدب وف ن تشكيلي ومسرح.. إلخ. إن هذه الأشياء فروع من أصل أه م وأكبر، وحصر الحضارة في هذه الفروع من الثقافة يحرمها من ارتباطها بالإنسان والحياة العادي ة للش عب ونظام ه، وتص بح ك الزخرف ف وق الس طح. والمثق ف لا ب د أن يشعر بالناس المحيطين به، ويعايشهم حت ى ف ي أتف ه اللحظات، ويشاركهم لحظات الاستمتاع بالفن.

الفرق بين الفن الهابط والفولكلور:

قلت: هل يعني هذا أن على المثقف العرب ي أن يهم ل الاستماع إلى سيمفونيات بيتهوفن، ويهتم أكثر بأغاني عدوية التي وزعت إسطواناتها خمسة ملايين نسخة، وحصل عل ى الإسطوانة الذهبية في لندن؛ لأن هذا دليل أنه ف ن يع ايش الناس، ويشاركهم أحلامهم كما تقول؟

قال: د. شكري عياد ما يسمى بالفن الهابط ليس نتاجًا تلقائيًا ينشئه المجتمع، وهذا ما ينتمي إليه عدوية وأمثاله. أما ما أعنيه؛ فهو اللغة الطبيعية، والفن التلقائي الش عبي؛ مث ل المواويل، وكل أنواع الفنون التي أوجدتها وسائل الاتص ال الجماهيرية، وهي لا تقل أهمية عما يسمى بالفنون الراقي ة،

وهي موجودة في كل الحضارات، ويهتمون بها إلى أقصى درجة. ولا يجب أن نخلط بين هذه الفنون الشعبية، والظواهر الفنية الأخرى التي تمثل أفولاً حضاريًا، وهي تتملق غرائز الناس، وتثير أحاسيسهم المادية. أما الفن الحقيقي؛ فهو ينبع من إنسان يتصور أن له واجبًا داخل جماعته، ولا يستطيع أن يكون إن لم يكن جزءًا منها، وهو يسعى لتغيير حضارته عندما يشعر أنها أصبحت مهددة بالانحدار، وقريبة من الفناء.

قلت: وما رأيك فيمن ينعون على الأمة الإسلامية جريها وراء التقدم العلمي، ويعيبون عليها الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة؟!

قال: لا مناص من أن نعترف بأن التقدم العلمي يجر معه –وبشكل يكاد يكون حتميًا– انحدارًا في القيم المعنوية؛ وكمثال على هذا التليفزيون؛ إنه معجزة تكنولوجية، ومع ذلك فمن رأيي أنه انحط بالذوق العام وبحس الجمال. وهذا ليس رأيي وحدي؛ فهناك مفكرون وعلماء غربيون يرون نفس الرأي؛ ومنهم جاكوهان عالم الاتصال. إنه يفسر فتنة الناس بالتليفزيون بأنه جهاز موضوع معنا في غرف النوم، وهذا

يصبح الفرد كما لو كان مع الناس بداخله. هذا التقارب الزائد عن الحد يفسد التأثر بالجمال. والثمن خطير في المدى البعيد؛ سيعاني منه متوسطو الثقافة، بل والمثقف الكبير؛ إذا ما وقفوا كثيرًا أمام التليفزيون.

هناك أيضًا الطيارة؛ إننا عندما نركبها ننعزل عن العالم، فلا نرى أي شيء في الطريق. وقد نذهب مباشرة إلى الفندق بالسيارة، ونلتقي بعدد محدد من أشخاص معينين يشابهوننا في النوع. ثم نعود وتنتهي الرحلة دون أن نلتقي بالحياة الحقيقية. حتى إحساسنا بالفروق، وقدرتنا على التمييز بين الناس يقل. الناس الآن أصبحوا متشابهين حتى في الملامح. إن العالم بدون تنوع يفقد طعمه.

قلت للأديب الناقد والشاعر د. شكري عياد: أنت إذن مع الرأي القائل بأن العالم الثالث ليس في حاجة إلى التكنولوجيا المتقدمة.

قال: "التكني" كلمة تعني الصنعة؛ أي جهد الإنسان واكتشافاته، من لحظة أن حرك الإنسان الأول صخرة؛ لأنه كان عندئذ يكتشف قانون الروافع. ربما نحن لسنا في حاجة إلى التكنولوجيا المتقدمة التي تحقق للإنسان ما يريد بأيسر

الجهد؛ كالكمبيوتر. كيف نعلم أطفالنا الكومبيوتر ونحن عاجزون عن محو أمية أغلب الشعب؟ هذه التكنولوجيا المتقدمة يفرضها علينا فرضًا النظام الاقتصادي العالمي الذي يتوحد رغم أنوفنا.

أن نعادي قوة الإرادة واستقلال الرؤية؛ بحيث لا نختار، بل نستسلم لما يفرض علينا، وندعي أننا نأخذ مختارين؛ فهذا فشل وعجز ونفاق.

لنختر من التكنولوجيا ما نحتاج إليه فقط، ولنترك ما هو ترف اقتصادي لن نقدر عليه.. إن شعوب العالم الثالث جميعًا لو تجمعت وتعاونت فلن تستطيع الصعود إلى القمر؛ فهل يجوز أن ننفق مثل أمريكا آلاف المليارات من الدولارات على التجارب في الفضاء.. وتفشل أحيانًا؟

قلت: أخشى أن يجرنا هذا المنطق إلى ما انساق إليه بعض الشباب الذين يهاجمون حفلات الغناء والعروض المسرحية؛ بدعوى أنها أيضًا بدع غربية، وأنها قد تفسد عقيدتنا، وتشوش على حضارتنا.

قال الدكتور شكري محمد عياد: لهؤلاء الشباب أوجه سؤالاً؛ إذا كان المسرح والموسـ يقى.. إلـ خ أشـ ياء غريبـ ة عـ ن حضارتنا؛ فماذا تقدمون أنتم للناس بدلاً منها؟! لا يكفـ ي أن يقال إن لدينا القرآن والسنة؛ فحتى هذين رسما منهجًا للحياة، وأن فيها الجد وفيها اللهو البرئ. الإسلام أوجب العلم أولاً، وأوجب العمل أيضًا، وأوجـ ب علـ ى الإنسـ ان أن يـ روح عن نفسه؛ فالقرآن يقول:﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾. وعندما ذكر الأنعام وفوائـ دها في سورة النحل من الآية ٦ إلى الآية ٨؛ قال تعالى عنهـ ا: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِـ ينَ تَسْـ رَحُون﴾. وفـ ي مقاطع كثيرة تذكر الزينة والجمال على أنهما مـ ن نعـ م الله على الإنسان، كذلك الجمال اللغوي؛ قال ﷺ: ﴿إن من البيـ ان لسحرًا، وإن من الشعر لحكمة﴾.

فالجمال جزء من الحياة، بل إن الحياة لا تصلح بدونه. وعندما يقول الخالق جل وعلا: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيـ رَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُـ ونَ﴾؛ يمكـ ن أن تعنـ ي الأوبرا والباليه، وغير ذلك من أسباب إمتاع الإنسـ ان. إذن إمكانية ظهور أشياء جديدة موجودة في القرآن.

ثم يقول د. شكري: دائمًا في عصور التخلف؛ لم تكن العقول قادرة على الابتكار؛ فنجد من يقول"ما لم ينص على إباحته فهو حرام، وإن المسلم الورع يجب أن يبتعد عنه"؛ وهذا تمسك بالنص على حساب روح الدين. بينما هناك قلة من المتنورين تقول "إن الأصل أن ما سكت عنه فهو مباح، ما دام لم يرد فيه منع".

قلت للدكتور شكري عياد: العداء للحضارة الغربية ليس بالضرورة من موقف ديني؛ وإنما أغلب من يقننونه يعبرون عن أزمة حضارية يعاني منها عالم اليوم.

قال: إن التقدم العلمي لا يوازيه تقدم آخر روحي أو معنوي. هؤلاء الشباب هم التعبير المحلي الإسلامي عن حركة احتجاج عالمية؛ عبر عنها أيضًا شباب الغرب بصورة أو بأخرى؛ كالهيبيز وغيرهم. هذا الشكل من التطرف الديني موجود في جميع الأديان، ومنتشر في العالم كله.

المهم أن ندرك أن الاستعمار اليوم فكري، على الرغم من أن الدافع دائمًا اقتصادي الهدف. الأدوات تتغير؛ كانت في الماضي عسكرية، ثم تحولت إلى طريق الطابور الخامس؛ وهو ما يسمى الآن بالمخابرات. نحن اليوم مقبلون

على مرحلة ثالثة في الاستعمار العقلي؛ أي غسيل المخ على نطاق شامل، والمستهدف فيه شعوب العالم الثالث كلها؛ لذلك فالمثقفون فيها كلهم في خندق واحد؛ سواء كانوا يعيشون في هذا العالم، أو في المعسكر الاشتراكي أو الغربي.. الهدف الآن واحد؛ وهو ألا تسيطر الآلة على الإنسان، وهذه هي معركتنا الحقيقية، وهي أهم من كل المعارك العسكرية، ويجب أن نجند لها كل العقول والأموال.

د. حسن حنفي

التحديات السبعة التي تواجهنا اليوم

وسط معمعة المبارزات الفكرية التي تصم آذاننا، منذ فُتِحت بوابة الديمقراطية في بلادنا لنعبر إلى بستان التنمية والتقدم؛ ألا يجدر بنا أن نتوقف لحظات لنسترد الأنفاس، ونتأمل المشهد حولنا محليًا وعالميًا، ونحاول ترجمة خريطة العالم حضاريًا لنستشف موقعنا.. من أين جئنا؟.. وإلى ماذا نسير؟!

نحن ما زلنا في مرحلة البداية، لم نعبر بعد إلى الساحة الديمقراطية الرحبة، ومع ذلك فكل منا يتربص بالآخر ليمنعه من الدخول.. كما لو كان بستان الديمقراطية لن يتسع إلا لزهرة واحدة، لا بد كي تزدهر من أن تختنق وتذبل، بل وتموت كل الزهور الأخرى!!

هناك من نصبوا أنفسهم حراسًا على البوابة، لا يؤذن بالدخول إلا لمن يتمسحون في أعتابهم ويحظون برضاهم؛ إسلاميون يرشقون علمانيين بسهام الكفر، وماركسيون يشحذون المناجل لاجتثاث الفكر السلفي، وضرب حواة

الرأسمالية والثروات الطفيلية. بينما هناك رجال انشغلوا بقضية أهم وأخطر؛ ألا وهي منع المرأة من المشاركة، لأنها لا تصلح في رأيهم إلا للفراش والمطبخ، والحديقة الخلفية..!

كيف تبدو الصورة في عيون مفكرينا؟! ما التحديات التي تواجهنا اليوم؟ وكيف السبيل إلى مواجهتها والتغلب عليها، واستكمال مسيرة الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي؟!

وكما يشخص الطبيب الداء؛ وجدت المفكر المصري الدكتور حسن حنفي يشير للعلة التي أصابت البدن العربي الإسلامي، ويعرف الحل.. وقد كتبه في مؤلفاته العديدة بالعربية والفرنسية والإنجليزية؛ حول القضايا المعاصرة، واليسار الإسلامي، والتراث، والتجديد. وعلى الرغم من ابتعاده المكاني عن مصر لسنوات عديدة اس تعارته فيها جامعات طوكيو، والولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة، والمغرب؛ إلا أن ذهنه العربي ظل حاضرًا، وحسه المصري وانتماؤه الإسلامي لم يتراجعا لحظة واحدة عن متابعة كل الأحداث في بلده، وكتابة العديد من المقالات في الصحف العربية حولها. وأخيرًا جمعها في خمسة

مجلدات تحت عنوان "من العقيدة إلى الث ورة ف ي مص ر من ١٩٥٢ إلى ١٩٨١".

والدكتور حسن حنفي حاصل على دكتوراة الدولة م ن جامعة السوربون بفرنسا عام ١٩٦٦ حول مناهج التفس ير، وظاهريات التفسير وتفسير الظاهريات. ويعمل حاليًا أس تاذًا للفلسفة الإسلامية بكلية الآداب جامعة القاهرة. كان س ؤالي الأول: ما تعريفك الخاص للحضارة؟

أجاب: هن اك تعريف ات عدي دة للأك اديميين، لك ن ما يهمنا نحن في العالم العربي الإس لامي، وف ي مص ر؛ أن الحضارة هي قدرة شعبٍ ما على أن يستجيب لتح ديات العصر، وأن يعطينا حلولاً جديدة غير منقولة؛ لا من نم اذج قديمة، ولا من نماذج معاصرة؛ يعني لا من إبداعات الآب اء والأجداد (فهم رجال ونحن رجال، نتعلم م نهم ولا نقت دي بهم)، ولا من ظروف مشابهة لحضارات أخ رى (لأن ك ل حضارة لها خصوصياتها وظروفها)؛ فالحضارة في رأي ي هي القدرة على الدخول من شعب ما في تحديات العص ر، والحصول على حلول إبداعية قادرة على الحفاظ على هويته، وفي نفس الوقت على الاستجابة لهذه التحديات.

الإسلام دين ثقافة وحضارة:

قلت للدكتور حسن حنفي: ما دمت ترى أن لكل حضارة خصوصيتها التي يجب أن تلتزم بها عند تقديم الحلول لتحديات العصر؛ فما خصوصيات الحضارة التي نعيش في ظلها كعرب ومسلمين هذه الأيام؟!

قال: الحضارة هي ما ترسب في أعماقنا خلال أجيال عديدة؛ أي إنها المخزون النفسي. وفي منطقتنا لا يختلف المسلم عن المسيحي عن اليهودي؛ سواءً كان من القدماء أو من المحدثين. فمثلاً المترجمون القدماء حنين بن إسحاق، وإسحاق بن حنين، ويحيى بن علي، وبشر متى بن يونس؛ كانوا نصارى دينًا، ولكنهم كانوا عربًا لغة، وكانوا مسلمين ثقافة، وهؤلاء عندما ترجموا الثقافة اليونانية فعلوا ذلك ولاءً للحضارة العربية، وللثقافة العربية؛ وليس للحضارة الأجنبية.

وعلى المستوى الشعبي؛ ما الفرق بين المصري الذي يذهب إلى القديسة سانت تريزا في شبرا، وذلك الذي يذهب إلى السيدة نفيسة؟..!

عيبنا أننا ندرس روحًا منتصرة في بـ دن مهـ زوم. إن هناك دينًا شعبيًا عامًا يغلب عليه احترام القديسين والأولياء، وسيادة العبادات والطقوس، وكل مظاهر الاحتفالات الدينيـ ة عند الأقباط والمسلمين المصريين تقريبًا واحدة.

عند المثقفين المحدثين هناك تصور ثقافي واحد للـ دين؛ عند الخاصة، وعند الطبقة المتوسطة، وهناك تصور واحـ د للدين أيضًا يدعو إلى الالتزام بالقيم العليا والأمانة والشرف.. إلخ.

أنا مثلاً أنظر إلى نفسي كمصري المولد، عربي اللسان، إسـ ـلامي الثقافـ ـة، وفـ ـي هـ ـذا لا يختلـ ـف أي قبطـ ـي أو يهودي مولود بمصر، عربي اللسان؛ فالإسلام ثقافة نعيش في ظلها جميعنا. قلت للدكتور حسن حنفي: أنت إذن تـ رى الإسلام ثقافة، إلى جانب كونه دينًا سماويًا ووحيًـ ا إلهيًـ ا... فماذا عن الإسلام كحضارة؟!

قال: عندما نشأ الإسلام قديمًا لم يكن لدى العرب سوى الشعر، وبعض العادات والأعراف، وقوانين التجارة، والقـ يم العربية القبلية. ولكن بفضل الإسـ ـلام (أي بفضـ ـل الـ ـوحي المنزل) تحول هؤلاء إلى صناع حضارة أساسـ ـها العلـ ـوم؛

كعلوم التصوف، والفقه، والحديث، والرياضة، والكيمياء، والفلك، والصيدلة، والنبات، والحيوان، والجبر، والحساب، والهندسة، والموسيقى.. إلخ. وفي نفس الوقت كانت الجيوش الإسلامية تقوم بمهمتها في فتح الأمصار؛ أي إنه كان هناك شعب يقبل التحديات وينتصر، وجيوشه ممتدة إلى أراضي الفرس والروم فتهزمها، وترث حضارتيهما في وقت قياسي لم يشهده التاريخ من قبل. كان المسلمون يستجيبون لحاجات عصرهم عندما أنشأوا علم الكيمياء تعبيرًا عن حاجات صناعة السلاح، وتطور علم الطب والأدوية والأعشاب لعلاج المجندين الجرحى، وتطور علم الفلك لمعرفة مواقيت الصلاة، وعلم الحساب والهندسة تطور لمعرفة زاوية القبلة، وعلم التشريع والفقه تطور لكي يعرفوا ما الخراج، وما القوانين التي يجب أن يتبعها الناس في الأراضي الجديدة، وعلم العقائد تطور لكي يعرفوا من المؤمن ومن الفاسق، ومن الكافر بعد الفتنة الكبرى ومقتل علي.. إلخ.

قلت للدكتور حسن حنفي: خاصية الاستجابة لتحديات العصر، والانتصار عليها انتصارًا ساحقًا؛ جعلت المسلمين يرثون أكبر حضارتين كانتا تحكمان العالم القديم؛ الساسانية

(الفرس)، والرومانية (الغرب).. لماذا اندثرت هذه الخاصية؟.. لماذا لم تتواصل عبر الأجيال ؟!

قال أستاذ الفلسفة الإسلامية: المسلمون اليوم يعانون من عيبين؛ الأول هو أننا ننقل علومًا قديمة نشأت في عصر الانتصار، ونحن في عصر الهزيمة والتخلف؛ نحن ندرس روحًا منتصرة في بدن مهزوم. العيب الثاني أننا ننقل علومًا غربية نشأت في بيئة وظروف تختلفان عن ظروفنا وبيئتنا، وبالتالي وقفنا عاجزين مرتين.

سألته: هل بالإمكان في ظروف العصر الراهن أن ننبذ كلا الاتجاهين، ونبدأ نحن من أول الطريق؟!

قال: هذا ممكن.. وفي رأيي أنه لا فرق بين من يقول "قال ابن تيمية"، ومن يقول قال "كارل ماركس"؛ كلاهما ناقل، كلاهما لا يرى الواقع الذي أمامه، لا فرق بين من ينقل من ابن تيمية، ومن ينقل عن كارل ماركس.

لو نظرنا إلى موقفنا الحضاري الآن، لوجدنا ثلاث جبهات فكرية؛ الجبهة الأولى يشكلها كل الذين يقولون "قال

الله وقال الرسول"، والذين يستشهدون بكتب التراث وينقلون عن القدماء.

الجبهة الثانية يشكلها أولئك الذين ينقلون عن الغرب؛ فإذا كان ليبراليًا استشهد بأقوال جورج ستيوارت ميل، وإذا كان اشتراكيًا استشهد بأقوال سان سيمون، وكارل ماركس، وإذا كان قوميًا يقول "قال فيتشة وقال هيجل".. إلخ. وفي حقيقة الأمر فإن هاتين الجبهتين تعتمدان منهجًا واحدًا، على الرغم من اختلاف مصادرهما.

أما الجبهة الثالثة، وهي تمثل الواقع الذي نعيشه؛ فلا أحد يفكر فيها لأنها تمثل الطريق الصعب، وتقضي أن نعرف أولاً التحديات التي نواجهها، ثم الحلول المثلى لهذه التحديات.. وللأسف فإن أغلب مفكرينا يلجأون للطريق الأسهل؛ ألا وهو الاحتماء بالثقافة والحضارة؛ الأول لإثبات الهوية وأنه مسلم، والثاني لإثبات العصرنة والحداثة، والواقع ضائع بينهما.

سـ ـألت الـ ـدكتور حسـ ـني حنفـ ـي: بصـ ـفتك واحـ ـدًا من هؤلاء المفكرين؛ ما هي في رأيك التحديات التي نواجهها اليوم كمسلمين وعرب، وأيضًا كمصريين؟

أجاب: لو كان الأمر بيدي لأمرت المعلمين أن يلقنـ ـوا أولادنا في الكتاتيب والمدارس الابتدائية أن التحـ ـديات التـ ـي نواجهها **سبعة**.

أولاً؛ تحرير الأرض: فما زالت قضية الأراضـ ـي المحتلـ ـة تشغل بال الجميع؛ سواءً كان ذلك عن وعـ ـي، وتـ ـأتي فـ ـي المقدمة طبعًا فلسطين، ثم هناك الضفة الغربيـ ـة، والقـ ـدس، وغزة، والجولان، ومناطق محتلة في المغرب؛ مثل مـ ـدينتي سبتة ومليلة؛ اللتين ما زالت إسبانيا تحتلهمـ ـا منـ ـذ القـ ـرن السادس عشر، وكشمير في الهند، وأفغانسـ ـتان؛ فـ ـالاحتلال أنواع.. قد يكون ذلك عن طريق قواعد عسكرية أو أحلاف، أو قوات عسكرية تحتل الأراضي.. نحن ما زلنا في نهايـ ـة العصر الاستعماري والكشوف الجغرافية، وما زلنا نعاني من الحروب الصليبية القديمة. والقرآن الكريم يقـ ـول لنـ ـا "إلـ ـه السماوات والأرض"، ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾؛ فالله والأرض شيء واحد في القرآن

الكريم، والمؤمن الذي لا يدافع عن الأرض يكون إيمانه فارغًا.

ثانيًا؛ قضية الحرية والقهر: فليس من المعقول أننا ما زلنا إلى اليوم لا تشغلنا سوى قضايا الحريات، وقوانين الطوارئ، وحق التعبير، والصحافة الحرة، وليس من المعقول أن نترك الأمم المتحدة ترسل لجانًا لتقرر أن العالم الإسلامي العربي به أكبر عدد من المسجونين السياسيين.. نحن نقول في الإسلام إن الساكت عن الحق شيطان أخرس، وقد أمرنا ديننا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. حتى عبارة "لا إله إلا الله" تبدأ بالنفي؛ إنها تنفي الألوهية عن كل الآلهة المزيفة، ولا تعطيها إلا لله الواحد الحق الذي يتساوى أمامه الجميع، رب البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف؛ أي إن الله هو الخبز، وهو الحرية.

التحدي الثالث؛ قضية العدالة الاجتماعية: فالأمة الإسلامية اليوم يُضرب بها المثل.. ففيها أغنى أغنياء العالم، وفيها أيضًا الملايين الذين يموتون قحطًا وجوعًا؛ في تشاد وإثيوبيا.. إلخ. هذا مع أن القرآن الكريم يقول لنا إن المجتمعات تنهار بسبب "بئر معطلة وقصر مشيد"؛ أي

إن مصالح الناس تكون معطلة، بينما الأثرياء يبذرون القصور.

مرتبط بهذه القضية ما نعانيه في المجتمعات الإسلامية من غلاء فاحش، وتضخم، وتدخل البنك الدولي بشروطه المجحفة، وتهريب الأموال، وشركات توظيف الأموال؛ وهي قضايا تشغل بال كل إنسان، ويفكر فيها ليلاً ونهارًا، مع أن حلها إسلاميًا سهل؛ فالقرآن يقول:﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ[٢٥]لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾؛ غير الزكاة.

القضية الرابعة؛ هي التجزئة، وتقطيع أوصال العالم الإسلامي: فمن هنا تبدأ أغلب مشاكلنا. زمان كان الإنسان المسلم يأخذ جمله أو راحلته فيذهب إلى خراسان فلا يستوقفه أحد على الحدود، ويطالبه بتأشيرة الدخول، أو يشك في كونه إرهابيًا.. إلخ، وقد يستقر ويتزوج، ويصبح قاضيًا؛ مثل ابن بطوطة الذي غادر الأندلس إلى المغرب، ثم إلى جزر المالديف، وهناك عين قاضيًا..! فالعالم الإسلامي لا تشطره الحدود السياسية التي افتعلها الاستعمار الغربي..

وليس هذا فقط فقط،؛ فهناك الطائفية التي يستغلها أعداؤه جيدًا؛ فيشعلون الفتن بين الشيعة والسنة، والدروز والموارنة، والبربر، والأكراد.. إلخ، ثم زُرعت إسرائيل في قلبه لتقطيع الأواصر..

ومنذ سقوط الخلافة ما زال سؤال يتردد عبثًا: هل نحن عرب أم نحن مسلمون؟.. هل نبدأ بالوحدة العربية أم الوحدة الإسلامية؟! والحل هنا سهل أيضًا، وموجود في القرآن: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾، ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾. إله واحد، وفكر واحد، وقضية واحدة.. إلخ.

التحدي الخامس؛ هو قضية التنمية والتخلف: فهل من المعقول أن نزعم أننا خير أمة أخرجت للناس.. ثم يأتي الناس إلى بلادنا ليشاهدوا التخلف في كل جانب من حياتنا؛ في الخدمات، والمواصلات، والمجاري، والمستشفيات.. إلخ، ويأتي الخبراء الأجانب ليساعدونا على التغلب على مشكلاتنا العديدة والعويصة؛ كأننا عاجزون عن حلها عن طريق أبنية اجتماعية واقتصادية وسياسية، ومؤسسات تدل بالفعل على أن لدينا فكرًا قادرًا على مجابهة تلك التحديات.

التحدي السادس؛ هو قضية الهوية.. والتغريب: فهذا الهجوم الكاسح للمصطلحات والعبارات الغربية؛ حتى في المواقع التي تدعي انتماءها للإسلام؛ مثل البوتيك والشوبنج سنتر، والسوبر ماركت، والتيك أواي.. إلخ.

أتذكر زمان ونحن طلبة؛ أننا عندما كنا نقوم بالمظاهرات ضد الإنجليز قبل ثورة ١٩٥٢، كنا نذهب إلى المحلات، ونحرق لافتات الدعاية الأجنبية؛ مثل الكوكاكولا وغيرها.

التحدي السابع والأخير؛ هو قضية تعبئة الشعب والجماهير: نحن الآن ألف مليون مسلم، ومع ذلك نحن عاجزون عن

الوقوف أمام ثلاثة ملايين يهودي! في أي حرب يستطيعون تعبئة مليون تحت السلاح فورًا، ونحن مائتا مليون عربي لا نستطيع أن نعبئ منهم نصف مليون..

كان الأفغاني يقول: "والله لو كان المسلمون ذبابًا وحط فوق الجزيرة البريطانية لأغرقها.. لو كانوا جرادًا وفرشوا أرض الغرب لالتهموها"... وهكذا. والتحدي الذي يواجهنا اليوم؛ هو كيف نستغل هذه الثورة البشرية في غزو الصحراء وتعميرها، وتوسيع الرقعة الزراعية.. على العكس من ذلك؛ نحن ننفق الملايين في محاولة يائسة وفاشلة لإقناع الشعب بتحديد نسله!

قلت للدكتور حسن حنفي: أنت الآن حددت التحديات الأساسية التي تواجه العالم الإسلامي العربي من وجهة نظرك.. وقلت إن الحلول الإسلامية لها سهلة ميسرة.. ومع ذلك نجد الساحة السياسية تموج بتيارات متصارعة، حتى بين الإسلاميين أنفسهم.. وكل فئة ترى أنها وحدها القادرة على الحل.

قال المفكر العربي حسن حنفي: من يريد أن يحرر فلسطين باسم الله فليتفضل.. ومن يريد أن يحررها باسم

الحرية فليتفضل.. ومن يرى أن البروليتاريا العالمية هي التي ستحررها.. فليتفضل.. ومن يرفع لواء القومية والناصرية والاشتراكية ليحرر بها فلسطين.. أهلاً وسهلاً.. إن تعدد الأطر النظرية ممكن، أما برنامج العمل الوطني فلا بد أن يكون واحدًا.. ومن رأيي أن التيارات السياسية التي تعبر عنها الأحزاب الحالية يمكنها أن تتفق جميعًا على برنامج عمل وطني موحد؛ لمجابهة هذه التحديات الرئيسية للعصر.. وذلك باحترام تعدد الأطر النظرية.

قلت للأستاذ الجامعي المتخصص في الفلسفة الإسلامية: ألا يبدو هذا تفاؤلاً أكثر من اللازم؟

أجاب: نعم أنا متفائل.. ولكن هناك شرطين **أولهما**؛ أنه لا بد أن نتعلم احترام الرأي الآخر، وأن نكون كما يريد لنا القرآن الكريم؛ أشداء على الكفار، رحماء بيننا. للأسف نحن عكس هذا تمامًا..أمام الأمريكي أو الروسي أو الياباني نذوب رقة وتساهلاً.. أما فيما بيننا؛ فالتكفير والاتهام بالخيانة والاغتيال و.. إلخ، مع أن الشافعي (وهو أحد الأئمة المسلمين) كان يقول: "رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأيك خطأ يحتمل الصواب"، فلماذا لا يكون هذا شعارنا..؟!

الشرط الثاني؛ لا بد من الوحدة الوطنية بين أفراد الوطن جميعًا، فللأسف عددنا في مصر اليوم يفوق الخمسين مليون مواطن، ولكن كلاً منهم يعمل بإخلاص، وينتج بالفعل؟! كم من هذه الملايين الخمسين يشعر بالانتماء الحقيقي لمصر..؟! أنا أرى أن المشاكل التي تواجه مصر الآن ليست عويصة؛ بل يمكن حلها.. ولكن مع شيء من الإصرار والإخلاص، والشعور بالانتماء..إلخ.

قلت: ألا تشعر معي أن هذا خطأ المثقفين، وأنهم لم يقوموا بدورهم –عن طريق الأدب أو الفن أو الإعلام.. إلخ– في إذكاء ذلك الشعور القومي، وتلك الروح الجماعية؟!

قال الدكتور حسن حنفي: المثقفون أدواع؛ هناك من يشحذون كل هممهم لتبرير النظم القائمة، وبالتالي يفقدون دورهم في النقد وفي الريادة، وهناك من يختار الهجرة والعمل في الخارج، ويعيش بلا وطن، ومنهم من يبقى في الداخل متسلحًا بالصمت، ويصاب باليأس والإحباط وبنعي حظه، وقد يموت مكتئبًا.

قلت لأستاذ الفلسفة الإسلامية الدكتور حسن حنف ي: ألا تتعارض هذه الصورة القاتمة لوضع المثقف ين ف ي العـ الم العربي مع تفاؤلك السابق؟! أليس هناك مـ ن حـ ل لأزمـ ة المثقف العربي هذه؟!

قال: هناك.. حل.. وسهل جدًا.

وهكذا نناقش مع د. حسن حنفي الأستاذ الجامعي (الذي فصل من الجامعة مرتين بسبب تعارض آرائه مع السـ لطة الحاكمة) أزمة المثقف العربي، وقضايا أخرى عديدة.

ومثل الفارس القديم ينطلق الدكتور حسن حنف ي علـ ى ظهر فرس عربي إسلامي، فوق مضمار مهدتـ ه الليبراليـ ة (حرية التعبير واحترام الرأي) ليجتـ از حـ واجز سـ بعة، ويحقق نهضة شاملة للشعوب العربية، يفوز فيها بجـ وائز الاشتراكية والوحدة العربية.

ويرى أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة القاهرة أنه لكـ ي يبني شعب ما حضارته، لا بد أن يستجيب لتحديات العصر، وأن يبدع حلولاً جديدة غير منقولة عن الأجداد (فهم رجـ ال

ونحن رجال)، ولا عن حضارات أخرى (لهم ظروفهم ولنا ظروفنا)، مع عدم تجاهل ما أنجزته الحضارة البشرية حتى اليوم. وفي مصر لا يفترق المسلم عن المسيحي عن اليهودي في أنهم جميعًا؛ مصريون المولد، عرب اللسان، إسلاميو الثقافة. فالإسلام ليس عقيدة دينية فحسب؛ وإنما هو ثقافة شاملة، ومخزون نفسي وتراث شعبي متأصل.

ويرى الدكتور حسن حنفي أن الشعوب الإسلامية العربية لا بد كي تنهض من عثرتها، وتعيد بناء حضارتها الإسلامية؛ أن تواجه أولاً التحديات التي تعوقها؛ وهي سبعة: قضية تحرير الأرض، وقضية الحرية والقهر، وقضية العدالة الاجتماعية، وتوزيع الثروات، وقضية الوحدة بين هذه الشعوب، وقضية التنمية والتخلف، وقضية الهوية ومقاومة التغريب، وأخيرًا قضية التعبئة واستغلال الثروة البشرية.

قلت للدكتور حسن حنفي أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة: أنت ترى أن المثقفين العرب عامة، والمصريين بالذات، يعيشون أزمة خانقة تؤدي ببعضهم إلى الهجرة خارج البلاد، أو إلى الصمت داخلها، ثم الإصابة بالاكتئاب وأخيرًا الموت كمدًا.. ألا يوجد حل لهذه المشكلة؟

قال: هناك حل ميسر.. وهو ما اخترته لنفسي؛ أن أكون مثقفًا رائدًا مفكرًا، يعترف بإمكانية التعبير بحرية عن رأيه، دون أن ينضم إلى تنظيمات سرية، أو يخرج عن إطار الشرعية؛ فيرد الفكرة بالفكرة، والرأي بالرأي، والبرهان بالحجة.. وهناك منابر عديدة تتيح لنا إبداء الرأي؛ من خلال الجامعة، والصحافة، والجمعيات العلمية والثقافية. وأتحدى الجميع في أنه إذا كان هناك رأي أصوب من رأيي، أو اتجاه أعمق؛ فأنا أول من ينتمي إليه، وأنا أعرض هذا بروح الباحث الحر، وباحترامٍ كاملٍ للرأي الآخر. بالحوار الوطني يمكن لكل التيارات الفكرية ولكل الأحزاب السياسية؛ أن تقدم حلولها لتلك التحديات.

مشكلة رجل الشارع:

قلت للدكتور حسن حنفي: من المعروف أن لكل حزب سياسي استراتيجيته العامة، وأهدافه المحددة، وقد أوضحوا ذلك في المعركة الانتخابية الماضية، ومع ذلك لا نجد من رجل الشارع إقبالاً على الانضمام للأحزاب أو المشاركة في الحياة السياسية.. حتى التصويت في الانتخابات يضن به الكثيرون على المرشحين.

قال: إحدى مآسينا أن المؤسسات الموجودة بمصر (تعليمية أو سياسية أو دينية أو ثقافية) لا تعبر عن واقع الشارع المصري؛ فالشارع المصري به أربع قوى رئيسية، وكلها غير ممثلة في تنظيماتنا النيابية، ولا في صحافتنا ولا مع جامعاتنا، ولا في أي شيء..

أول هذه القوى الشعبية أو التيارات؛ هو التيار الإسلامي، وأذكر أن الجامعات قبل الثورة كانت تموج بالحركة الإسلامية وكان أغلب المنتخبين في اتحادات الطلاب من شباب الإخوان المسلمين.. كان يكفي أن يقف طالب في الحرم الجامعي ينادي لا إله إلا الله.. حي على الكفاح؛ حتى يتجمع آلاف الطلبة، وتقوم المظاهرات ضد الإنجليز وضد القصر. إن التيار الإسلامي في مصر قديم منذ أيام الحزب الوطني ومصطفى كامل وجمال الدين الأفغاني.. كل الزعماء الوطنيين كانوا إسلاميين. سعد زغلول كان من تلاميذ الشيخ الإمام محمد عبده، وعبد الناصر كان عضوًا في الإخوان المسلمين.

قلت: واليوم يوجد ما يسمى بالتحالف الإسلامي بين هذا التيار الذي نتحدث عنه، وحزبين سياسيين رسميين.

قال: طالما أن مقر الإخوان المسلمين لم يعد لهم، وأنه من غير المسموح لهم رسميًا إقامة تنظيم خاص بهم وعلنى فلا فائدة.. ليس مهمًا أن يسمى هذا الحزب بالإخوان المسلمين؛ فليكن له اسم آخر.. المهم أن يعبِّر عن ذلك التيار الشعبي العارم بين صفوف الشعب المصري.. وفي هذه الحالة ستنضم إليه كل القوى الإسلامية والفصائل المتعددة، وسيكون له أجنحة.. ويمكن لما يسمى بالتطرف أن يجد محاور على نفس الأرضية من داخله، وتنشأ تيارات داخل الحركة الإسلامية؛ تيار وسط كبير، وتيار تقدمي، وتيار يساري.. إلخ. وهكذا تصبح الحركة الإسلامية شرعية، فتتقدم للانتخابات النيابية ولاتحادات الطلبة باسمها. هذه الحركة موجودة في الشارع المصري، وتسيطر عليه، وتقوم بأحداث عديدة في الصعيد، وهي المستهدفة من قانون الطوارئ، والكل يعلم ذلك، والكل صامت ولا يريد أن يعترف بها. وهكذا نجد أن المنضم للحركة الإسلامية عرضة للمطاردة، ولدخول السجن وللاضطهاد؛ فهو ليس مقاطعًا للحياة السياسية؛ وإنما العكس صحيح.

قلت للدكتور حسن حنفي: قد يكون هذا التيار الأعلى صوتًا والأكثر تحركًا.. ولكن بالقطع هناك تيارات أخرى في الشارع المصري..

قال: نعم.. وهي أيضًا غير ممثلة في الحياة السياسية.. هناك تيار ثورة ٢٣ يوليو الناصريون.. هؤلاء الذين أسسوا مصر الحديثة، وكل ما يعيش في ظله اليوم المواطن المصري الكادح؛ من إصلاح زراعي، ومجانية للتعليم، وعدم انحياز، والتصنيع، والسد العالي، والقومية العربية.. إلخ. هؤلاء الذين يمثلون مشروع عبد الناصر، الذي هو امتداد وتكرار لمشروع محمد علي الكبير؛ بالطبع يوجد بينهم أجنحة؛ يمين أو محافظ، ووسط، ويسار. ولكن ما زال ما يسمى بالناصريين أو ثورة مصر؛غير ممثل في أجهزتنا أو صحافتنا أو مؤسساتنا.. إلخ.

أما التيار الثالث؛ فهو تيار الليبراليين.. أولئك الذين كانوا يحكمون مصر قبل ثورة يوليو ٥٢.. هؤلاء أسسوا أول برلمان في المنطقة، وأرسوا دعائم النظام الليبرالي، وتعدد الأحزاب، والمجلس النيابي، ولهم تاريخهم العريق، وكم من مرة قام نواب الشعب ضد الإنجليز، وضد استبداد القصر،

وقدموا مشاريع كالإصلاح الزراعي، ودافعوا ع ن حرب ة الصحافة.. إلخ.

التيار الرابع في الشارع المصـ ري، وغي ر الممث ل في حياتنا السياسية؛ هو تيار الماركسيين المصريين، ال ذين بدأوا كفاحهم منذ أوائل هذا القرن.

الإسلام هو الوسيلة الوحيدة للوصول إلى قلب وعق ل الجماهير:

قلت للدكتور حسن حنفي: هذه التيارات الت ي ذكرتها جميعًا (الإسلامية، والناصرية، والليبرالي ة، والماركس ية) موجودة في الأحزاب الرسمية، ولهم ممثلوهم ف ي مجل س الشعب أيضًا..

قال: تمثيلهم ليس بالقدر الك افي، ولا يمث ل نس بتهم العددية، ووجودهم داخل الأحزاب يحدث بأس لوب ملت فٍ وغير مباشر. وفي رأيي أن هذه التيارات الحقيقية يج ب أن تمثل بتنظيمات شرعية؛ فيكون هناك الح زب الإس لامي، والحزب الناصري، والحزب الماركسي، والحزب الليبرالي، ويكون لكل تنظيم منهم جريدته اليومية، ومجلته الأسبوعية،

ودورياته، واجتماعاته المنتظمة، ويجب أن يتم بينهم جميعًا حوار وطني، يحترم فيه كل تيار الرأي الآخر، ولا يرد إلا بالرأي أو الحجة، وينشغلوا جميعًا في البحث عن حلول لتلك التحديات السبعة الرئيسية التي ذكرناها من قبل؛ فلو أن هذا حدث فإن الصورة ستتضح أمام المواطن المصري، وسيعرف بالضبط هويته، وسيختار عن طواعية الحزب الذي ينضم إليه، ويشارك في الحياة السياسية من خلاله، ويناضل من أجل تحقيق أهدافه.. لو حدث هذا فإني أتوقع في ظرف سنوات قليلة أن يحدث تغيير جذري في مصر، ويبدأ الشعب المصري نهضته الحقيقية.

آفة الحياة السياسية في مصر:

قلت للدكتور حسن حنفي: هذه التيارات الرئيسية الأربعة التي ذكرتها (الإسلامي - الناصري - الليبرالي- الماركسي) قد لا تحتضنها تنظيمات حزبية خاصة بها، ولكنها بالقطع موجودة في الأحزاب الأخرى؛ بل إن الصراع دائر على أشده بين ممثليها على صفحات الجرائد الحزبية؛ فالناصري سواء كان في الحزب الوطني أو التجمع أو العمل ينشغل بالرد على الهجوم الضاري من الوفدي على كل

منجزات ثورة يوليو. والإسلامي لا هم له سوى تفنيد حج ج الماركسي، وشن حرب شعواء على ك ل م ا يم ت إل ى الشيوعية بصلة.. وح زب الوف د (المف روض أن يمث ل الليبرالية) لم يعد يرى في الكون خطيئة أو رزيلة إلا ونسبها لعبد الناصر وثورة يوليو.. وهكذا.

قال د. حسن حنفي: هناك قاسم مشترك أعظم بين ه ذه التيارات والحزب الحاكم؛ وهي أن الكل يتصور أنه الوريث الوحيد للسلطة، وأنه صاحب الحق الأوحد ف ي المس تقبل.. إنهم يتصورون أن التغيير الذي يسعون لإحداثه لن ي تم إلا عن طريق السلطة، وهذا غير حقيقي؛ فكثير م ن التج ارب السياس ي ة انتش ر ت أولاً ب ـ ين ص ـ فوف الش ـ عب عن طريق الجمعيات والاتحادات واللقاءات الشعبية. الأفغاني مثلاً لم يكن لديه حزب سياسي، ولا أمسك يومًا بأي س لطة؛ بل وكان مطرودًا م ن مص ر والس ودان، وم ن إي ران وأفغانستان، وكان مضطهدًا، ومع ذلك كان يح رك الع الم الإسلامي. من حقهم جميعًا أن يسعوا للوصول إلى الحك م، ولكن لا بد من أن يسود بينهم احترام الـ رأي الآخ ر، وأن يدور الحوار الوطني حول التحديات الرئيسية، وعن طري ق

الانتخابات الحرة النزيهة فليأت م ن ي أت محم ولاً عل ى الأعناق.. ولكن ليس عن طريق انتخابات مزورة، ولا ع ن طريق انقلاب.

قلت: الصورة في ذهنك إذن أن الركود السياسي ال ذي يعاني منه شعبنا يرجع إلى عدم وضوح الرؤية لديه؛ فهذ اك أحزاب ولكنها لا تعبر عن التيارات الشعبية الحقيقية، وهناك تحديات أساسية ومع ذلك لا يبدو واضحًا سياسة كل ح زب في مجابهتها. هل من أجل هذا ما زال د. حسن حنفي خارج الأحزاب جميعًا..؟ وهل يمكن للمثقف الفرد أن يكون جبه ة واحدة؟ ثم ما موقعك بالضبط من الحركة السياسية الثقافية؟

قال: د. حسن حنفي: أنا في موقع القلب. في تصـ وري أن مصر طائر ذيله في الليبرالية (أي ماضيه)، ورأسه ف ي الثورة المصرية (أي مستقبله)، وجناحاه أح دهما الحرك ة الإسلامية، والثاني الماركسية الوطنية المصرية، ولن يق وم الطائر أو ينطلق ويحل ق ف ي الفضـ اء إلا بـ رأس وذيـ ل وجناحين.. بدون الذيل لن يستطيع الطائر أن يقوم، وبـ دون الرأس سيفقد اتجاهه، وبدون الجناح الأيمن سينحرف يسارًا،

وبدون الجناح الأيسر سينحرف يميناً. لـ ن تـ نهض مصـ ر إلا بهذه القوى الأربعة.

أنا شخصيًا بدأت كإسلامي، وانضممت لحركة الإخوان المسـ . لمين، وعنـ . دما اشـ . تعلت الثـ . ورة المصـ . رية في ١٩٥٢ أيدتها، وأيدت اتجاهها نحو الوحدة ونحو الثـ ورة الاشتراكية، لكن هذا لم يحرمني مـ ن اتجـ اهي الليبرالـ ي، وإيماني بحرية الفكر، وتعاطفي مع الحركة الماركسية التـ ي تسعى لحل مشكلة الفقر والفوارق بين الطبقات.

أعتبر نفسي في موقف فريد؛ فأنا قادر على عقد الحوار الوطني بين هذه التيارات الأربعة لأنني مؤمن بها جميعً ا؛ فأنا إسلامي الاتجاه، معتزلي أومن بحرية الفكر، وفي نفـ س الوقت أومن بالاشتراكية والناصرية القومية. من أجـ ل هـ ذا قمت بإصدار مجلة "اليسار الإسلامي".

قلت للدكتور حسن حنفي: ولكن كـ ل التيـ ارات التـ ي تحدثت عنها لديها جرائدها ومجلاتها التـ ي تعبـ ر بحريـ ة عن أفكارها؛ بل هناك أيضً ا مجلـ ة تعبـ ر عـ ن اليسـ ار الإسلامي، ويرأس تحريرها د. محمد خلف الله؛ وهي مجلـ ة "اليقظة العربية".

قال د. حسن حنفي: مشكلة أغلب التيارات الفكرية أنها تعرف تمامًا ماذا تقول، ولكنها قد لا تعرف دائمًا كيف تقوله. والمجلات والجرائد التي تحدثت عنها تعبر عن وجهة نظ ر واحدة، ولكني أحب أن أجمعها في بوتقة واحدة. إنني أوم ن بوجود التحديات الرئيسية الس بعة وه ي؛ تحري ر الأرض العربية الإسلامية، وقضية الحرية وحقوق الإنسان، وقض ية العدالة الاجتماعية، وقضية الوحدة، وقضية التنمية، وقض ية الهوية، وأخيرًا الثروة البشرية وتعبئة الشعب. لا بد أن تكون هذه التحديات السبعة محور الحوار الوطني بين كل التيارات الفكرية؛ الإسلامية أو العلمانية أو الليبرالي ة أو الاش تراكية الناصرية القومية.. المهم أنني أرى ضرورة استخدام الإسلام كثقافة شعبية، وكمخزون نفسي في القلوب. ونحن نرى كيف يتبع الناس كل الذين يستخدمون الإسلام كطريق إلى قل وب الجماهير؛ مثل الشيخ الغزالي، والشيخ مت ولي الش عراوي، وخالد محمد خالد.. إلخ.

قلت للدكتور حسن حنفي: ألا ترى أن منهجك هذا يبدو كما لو كنا نجمع بين المتناقضات.

قال: أنا أعرف بالضبط نقاط الخلاف بين هذه التيارات، ونقاط الاتفاق؛ فالحركة الإسلامية تعرف كيف تصل إلى قلوب الجماهير لكن بلا مضمون، بينما العلمانيون لديهم المضمون لكنهم لا يعرفون كيف يتغلغلون إلى وجدان الشعب؛ إنهم يطالبون بالاشتراكية والحرية والقومية.. إلخ؛ إلا أنهم غير قادرين على تجميع الجماهير حول هذه الأهداف. والصراع الموجود حاليًا بين القوى المختلفة هو صراع الإخوة الأعداء، وسببه أن كلاً منهم يرى نفسه الوحيد الذي من حقه أن ينفرد بالساحة السياسية، ويطبق شعاراته؛ أي إنه الوريث الشرعي الوحيد لمصر. فإذا وُجد من لا يطالب بحقه في الميراث، ولا يسعى لأي سلطة، وإنما يهدف إلى التوفيق بين الآراء بقدر الإمكان؛ أمكن إلى حد كبير الاقتراب من تحقيق الوحدة الوطنية، والقضاء على الازدواجية.

قلت للدكتور حسن حنفي: هناك من يرى أن رفض المفكر أو الكاتب الانضمام لأي حزب سياسي والعمل في إطار حركة سياسية محددة؛ هو نوع من السلبية أو التهرب

من المسئولية، وأنك بذلك تفقد منبرًا قويًا تتوجه منه إلى الجماهير، ومظلة تحميك من التعسف السلطوي إذا حدث.

قال المفكر الذي حرم من التدريس لطلبته مرتين بسبب آرائه المعلنة ضد النظام الحاكم، والذي كان واحدًا من ضحايا مذبحة سبتمبر ١٩٨١ ضد المثقفين المصريين: الكاتب الحر لديه مقالاته؛ ينشرها، ويعلن فيها رأيه، لديه محاضراته في الجامعة؛ يعلن فيها عن وجهة نظره مدعمة بالحجة والبرهان. هناك أيضًا الندوات الثقافية التي أُدعى إليها، وأتوجه للجماهير من خلالها.

وهناك الجمعيات العلمية التي أنتمي إليها، وأقوم بنشاطي الثقافي من خلالها. لقد فعلت هذا طوال السبعينيات، ولعلي أسرفت في كتابة المقالات التي تعالج الحاضر، وتقترح الحلول للقضايا التي تواجهنا؛ حتى إنني تعطلت عن نشر أبحاثي العلمية لفترة، وعلى مدى ثلاثين عامًا هي حياتي العلمية، لم أكف لحظة عن المشاركة بالرأي في كل مناسبة أتيحت لي؛ ليس في مصر وحدها، وإنما في أغلب الدول العربية والإسلامية.

ثم استطرد قائلاً: قضيتي أنني عالم يسعى إلى تأصيل ما في حياتنا المعاصرة من أفكار، وإلى إعادة كتابة العلوم القديمة، حتى أعيد بناء الروح من جديد في عصر الهزيمة، وقد نشرت الكثير من الكتابات في هذا التيار. أنا لا أتعامل مع أنظمة، ولا دول، ولا أحزاب. لقد كتب كارل ماركس مقالات كثيرة، ولكن لا يذكرها أحد، وعندما عكف خمسة عشر عامًا في المتحف البريطاني على إعادة دراسة الاقتصاد؛ نتجت نظرية فائض القيمة، والصلة بين السلعة والأجر.. إلخ، وكما قيل فإنه استطاع أن يغير وجه العالم كله.

سألت د. حسن حنفي: هل يعني ذلك أنك ستصبح عالمًا، إلى جانب تخصصك في الفلسفة الإسلامية؟

أجاب: رأس المال عندنا في البلاد النامية هو دراسة الثقافة الوطنية؛ أي دراسة الدين كمخزون نفسي في كل البلاد. لو كنت في مجتمع صناعي مثل ذلك الذي عاش فيه كارل ماركس في القرن التاسع عشر؛ ربما كنت اتجهت لدراسة المجتمع الصناعي. نحن نعيش اليوم في مجتمع ما قبل التصنيع، وفي مثل هذا المجتمع تلعب الثقافة الوطنية

والموروث الديني دورًا هامًا؛ فـ العكوف علـ ى دراسـ تهما وتأصيلهما علميً ا لا يقـ ل أهميـ ة بحـ ال عمـ ا قـ ام بـ ه كارل ماركس في القرن التاسع عشر. المهم ألا نتنازل مطلقًا عن العالم، وعن الأسلوب العلمي في التفكير والعمل؛ وبذلك يمكن للمثقف العربي أن يبدأ في تغيير مسار التاريخ.